عدد خاص

# الصندوق

العدد 110

1961 - 2022
ويستمر العطاء

نشرة شهرية تصدر في دولة الكويت عن الصندوق الكويتي للتنمية
تهتم بشؤون التنمية في العالم

رئيس التحرير
**مروان عبدالله ثنيان الغانم**

إشـــراف
**طـارق المنيس**

مدير التحرير
**منى العياف**

أسـرة المجلة
**أحمـد حيـدر**
**فاطمة العتيبي**
**محمد المؤمن**
**جنان كرم**

تصـويـر
**ناصـر الأذينة**
**فاطمة التركيت**
**حوراء عريان**
**عبدالوهاب الفرحان**
**دلال الصانع**

التصميم والاخراج
**كوثر البهبهاني**

المقالات والتقارير والآراء المنشورة في هذه النشرة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصندوق، وفي حالة الاقتباس لابد من الإشارة للمصدر

المراسلات: بإسم مدير تحرير النشرة
ص.ب 2921 الصفاة 13030 الكويت

تلفون: 22999600
فاكس: 22999690

البريد الإلكتروني:
MEDIA@KUWAIT-FUND.ORG

# المحتويات


| | |
|---|---|
| كلمة وزير الخارجية | 6 |
| كلمة المدير العام | 8 |
| إفتتاحية | 10 |
| الملخص السنوي | 12 |
| شخصيات مؤثرة في تاريخ الصندوق الكويتي | 14 |

# المحتويات


عبدالوهاب البدر يروي ذكرياته بمناسبة مرور 60 عاماً على تأسيس الصندوق 20

اليوبيل الماسي 26

ملف خاص 32

تقارير 48

مشاركات 64

# رسالة تنموية سامية

انطلاقا من قناعةٍ مبكرةٍ لدولة الكويت بأهمية تكامل الجهود العالمية لمساعدة الدول النامية على مواجهة استحقاقات التنمية المستدامة، وإيماناً من الحكومة الكويتية بأهمية توطيد أواصر الصداقة مع كل حكومات وشعوب دول العالم، وخاصة الدول النامية، عملت الحكومة على تجسيد تلك القناعة عملياً عن طريق مد يد العون لتلك الدول لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي فيها. وتَمَثل العون المقدم للدول النامية من دولة الكويت في تقديم المساعدات السخية لتلك الدول بهدف مساعدتها على رفع مستواها المعيشي ومحاربة الفقر وتوفير سبل العيش الكريم لشعوبها، ومساعدتها في أوقات الكوارث والحالات الطارئة.

وكخطوة عملية في طريق تنظيم تدفق المساعدات الكويتية للدول النامية وجعلها أكثر كفاءة، قامت الحكومة فور حصول دولة الكويت على الاستقلال عام 1961 بإعلان إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ليكون ذراعها التمويلي الأيمن لدعم جهود التنمية في الدول العربية الأقل تقدماً. وبذلك أصبح الصندوق أول مؤسسة إنمائية في العالم يتم إنشاؤها من قِبَل دولة نامية لمساعدة الدول النامية الأخرى. وعند تأسيس الصندوق خُطط له أن يكون مؤسسة إنمائية كويتية مخولة حصرياً بإدارة مساعدات دولة الكويت بشكل مهني ومنظم حتى تحقق أهدافها بكفائة. وحتى عام 1974 انحصرت نشاطات الصندوق في تمويل مشاريع التنمية في الدول العربية فقط، غير أن الحكومة الكويتية وإدراكاً منها أن الوقت قد حان لتوسيع التجربة الرائدة للصندوق لتشمل الدول النامية الأخرى في جميع أنحاء العالم، قامت في ذلك العام بزيادة رأسمال الصندوق وتعديل قانونه ليتيح له توسيع نشاطه إلى بقية الدول النامية، وبذلك عمت ثمار التنمية الممولة بمساعدات من دولة الكويت أغلب دول العالم النامي، واستفاد منها مئات الملايين من الناس.

في عامنا الحالي يحتفل الصندوق بمرور ستين عاماً من عُمرهِ حافلة بالنجاحات والعطاء، وقد كان الصندوق ولايزال خلالها لاعباً مهماً في تمويل التنمية الدولية وتقديم المساعدات الإنسانية للمحتاجين اليها في أوقات الكوارث الطبيعية والصحية والحروب، ولعب الصندوق دوراً داعماً للسياسة الخارجية لدولة الكويت، حيث ساهمت أنشطة الصندوق في رفع مكانة دولة الكويت وإسمها عالياً في المحافل الدولية، نظراً للسمعة المرموقة التي تمتع ولايزال يتمتع بها الصندوق في مجال التنمية. وخلال عشر سنوات منذ الاحتفال عام 2011 بالذكرى الخمسين لتأسيسه، استمرت حكومة دولة الكويت ممثلةً بالصندوق في مد يد العطاء للدول المحتاجة لدعم مسيرتها التنموية، وعمل الصندوق على

## معالي الشيخ/ د. احمد ناصر المحمد الصباح

وزير الخارجية ورئيس مجلس إدارة الصندوق الكويتي للتنمية

مواصلة أداء رسالته السامية بزخمٍ متزايدٍ، حيث ظل في القيام بدوره المتميز في المساهمة في تمويل المشاريع في قطاعات البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية. وقد شمل ذلك تمويل مشاريع جديدة استفادت منها الدول النامية في المنطقة العربية ودول أخرى في قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، وواصل الصندوق تقديم المزيد من المنح والمساعدات الفنية التي ساعدت على تنفيذ تلك المشاريع بكفائة. واستمر الصندوق في إدارة منح الحكومة للدول الأقل نمواً، وتلك التي تقدمها لدعم الدول المنكوبة بالكوارث الطبيعية والصحية والحروب، وأثبت جدارة في تحقيق الغرض المؤمل من تلك المنح. وتُعد مساهمات الصندوق مؤخراً في التخفيف من آثار جائحة كورونا على الدول والفئات الأكثر عرضةً للآثار السيئة للجائحة إضافة جديدة لتاريخه الحافل بالعطاء.

ورغم أن الصندوق تأسس لغرض مساعدة الدول النامية خارج دولة الكويت، إلا أن الحكومة حرصت أيضاً على أن يمتد أثره الإيجابي إلى الساحة المحلية. وفي ذلك السياق يقوم الصندوق بتنفيذ عدد من البرامج التي صُممت لخدمة المجتمع الكويتي. من ذلك برنامج رئيس للمساهمة في حل المشكلة الاسكانية في الكويت، حيث يتم منذ عام 2003 تخصيص 25% من صافي أرباح الصندوق السنوية لدعم للمؤسسة العامة للرعاية السكنية ، مما يساهم في توفير السكن الملائم للشباب الكويتي. كذلك اطلق الصندوق وموّل منذ عام 2004 برنامجاً لتدريب الخريجين الجدد من المهندسين الكويتيين داخلياً وخارجياً، وكان من نتائج البرنامج أن ساهم ولازال يساهم في تدريب المئات منهم. كما أن الصندوق إيماناً منه بضرورة المساهمة محلياً في أيام الأزمات قام بتقديم الدعم اللازم للقطاع الصحي الكويتي لمواجهة جائحة كورونا منذ الأيام الأولى لظهور الجائحة.

اننا وفي غمرة احتفال الصندوق بمرور عقد آخر من مسيرته التنموية، نؤمن بأنه كان ولايزال مثالاً ناجحاً للمؤسسة الكويتية الناجحة التي تستحق التقدير. لذلك فإن الحكومة تضع ثقتها كاملة في قدرة الصندوق على مواصلة النجاح والتميز في المستقبل، وتطوير آليات عمله لتحقيق رسالته التنموية التي نصت عليها استراتيجيته الجديدة (2021/2020–2035/2024)، بكفاءة واقتدار.

# عقد من النجاحات ... ومواجهة التحديات

يسعدني ونحن على أبواب العقد السابع من عمر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أن أقدم لهذا العدد الخاص من مجلة "الصندوق"، الذي يستعرض مسيرة الصندوق خلال العشر سنوات التي مرت منذ الاحتفال عام 2011 بالذكرى الخمسين لتأسيسه.

عمل الصندوق لقرابة 60 عاماً كذراع اقتصادي تنموي لحكومة دولة الكويت، جنباً إلى جنب مع شركائه الإقليميين والدوليين، على مساعدة البلدان النامية في تحقيق التنمية المستدامة ومواجهة العديد من التحديات في سبيل توفير الحياة الكريمة لشعوبها. وكان العقد السادس من عمر الصندوق (2011–2021) حافلاً من حيث أنشطة الصندوق ونجاحاته في تحقيق تلك الرسالة النبيلة. فقد وصل عدد الدول المستفيدة من مساعدات الصندوق إلى 107 دول، ساهم في تمويل 205 مشروعا جديداً خلال العقد السادس، ليبلغ إجمالي عدد المشاريع التي مولها الصندوق 1,008 مشروعاً منذ تأسيسه عام 1961. وبذلك ارتفع إجمالي مساهمات الصندوق لتمويل المشاريع إلى 6.7 مليار دينار تقريباً (حوالي 22.2 مليار دولار أمريكي)، وبزيادة بلغت 2.1 مليار دينار تقريباً (حوالي 6.9 مليار دولار أمريكي). وارتفع عدد منح الصندوق في الفترة 2011–2021 من 85 منحة، بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 97 مليون دينار (320 مليون دولار أمريكي تقريباً) إلى 320 منحة بلغت قيمتها حوالي 370 مليون دينار (1.2 مليار دولار أمريكي تقريباً).

واستمر الصندوق في إدارة منح حكومة دولة الكويت للدول الأقل نمواً لمواجهة الاحتياجات العاجلة وآثار الكوارث الطبيعية ومساعدة ضحايا الحروب. وقد بلغ إجمالي تلك المنح حتى عام 2021 حوالي 2.2 مليار دينار كويتي (7.1 مليار دولار أمريكي تقريباً). وبالإضافة إلى ذلك ساهم الصندوق خلال العقد المنصرم، في الدعم غير المباشر لجهود التنمية التي تقوم بها المؤسسات المانحة العربية والإقليمية والدولية الزميلة، حيث بلغ إجمالي ماقدمه الصندوق كمساهمة في موارد تلك المؤسسات حتى عام 2021 حوالي 441 مليون دينار كويتي (1.5 مليار دولار تقريباً). كذلك إرتفعت المنح والمساعدات الفنية التي قدمها الصندوق للمؤسسات والبرامج من 20.7 مليون دينار كويتي ( حوالي 68 مليون دولار أمريكي) عام 2011 إلى 36.3 مليون دينار كويتي (حوالي 120 مليون دولار أمريكي) عام 2021.

ولعل أبرز ما ميز نشاط الصندوق في العشر سنوات الأخيرة هو نجاحه في التعامل مع تبعات جائحة فيروس كورونا المستجد، التي بدأت منذ أواخر عام 2019 ولايزال العالم والدول النامية على الأخص يعاني منها حتى اليوم. فقد تسببت الجائحة في خسائر مأساوية في الأرواح، ولم يسلم الاقتصاد العالمي من آثارها الكارثية. وكانت اقتصادات الدول النامية هي الخاسر الأكبر بفعل الجائحة نظراً لعدم توفر الإمكانيات لمواجهة آثارها السلبية، مما يهدد بخسارة المكاسب التنموية التي حققتها تلك الدول خلال العقود الماضية. لذلك كانت دولة الكويت ممثلة بالصندوق سبّاقة إلى مد يد العون للدول النامية المتضررة من الجائحة. من جهة تواصلت جهود الصندوق في عمليات تمويل المشاريع التنموية حتى في ذروة الوباء خلال عام 2020 والنصف الأول من عام 2021 ، وتم تقييم مشاريع جديدة وتوفير التمويل لها بالتواصل مع الدول المستفيدة عن بُعد. ومن جهة أخرى قدم الصندوق الدعم والمساعدة للفئات الأقل قدرةً على مواجهة الجائحة ومنها اللاجئين السوريين في لبنان والأردن، واللاجئين الفلسطينيين، الذين خصص الصندوق مبلغ 9.6 مليون دينار كويتي (حوالي 31.7 مليون دولار أمريكي) لتوفير الرعاية الصحية لهم. كذلك شارك الصندوق في مبادرة تعليق خدمة الدين (DSSI) التي تبنتها مجموعة العشرين والدول الأعضاء في نادي باريس ودائنين ثنائيين آخرين في إبريل 2020. وتمثلت مساهمة الصندوق في تأجيل مدفوعات خدمة الديون المستحقة على 26 دولة نامية من 1 مايو وحتى 30 ديسمبر 2020. فقد وافق الصندوق على إعادة جدولة ما قيمته 18.9 مليون دينار كويتي (62.4 مليون دولار أمريكي) من فوائد الديون والأقساط المستحقة على تلك البلدان خلال تلك الفترة على مدى أربع سنوات شاملة فترة سماح مدتها عام واحد، وقد هدف الصندوق من ذلك إلى التخفيف من الضغوط المالية على تلك الدول، وإتاحة الفرصة لها

**السيد مروان عبدالله ثنيان الغانم**
**مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية**

للتفرغ لمواجهة الآثار السلبية للجائحة.

أما على الصعيد المحلي، وانطلاقا من الشعور بالمسئولية تجاه المجتمع الكويتي استمر الصندوق في تقديم الدعم للمؤسسة العامة للرعاية السكنية بغرض توفير السكن الملائم للشباب الكويتي، حيث بلغ إجمالي ما قدم الصندوق للمؤسسة منذ عام 2003 أكثر من 376 مليون دينار كويتي (حوالي 1.2 مليار دولار). كما ساهم الصندوق في دعم موارد بنك الائتمان الكويتي من خلال شراء سندات صادرة لصالح الصندوق بلغت قيمتها الإجمالية 500 مليون دينار كويتي (حوالي 1.7 مليار دولار أمريكي)، بشروط ميسرة. وقد وافق الصندوق مؤخراً على طلب البنك تجديد اتفاقية شراء السندات بذات القيمة والشروط السابقة. كما أطلق الصندوق برنامج التدريب العملي للمهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج، الذي يشمل الإنفاق على اعداد المهندسين المستوفين للشروط داخل الصندوق ثم ارسالهم إلى الخارج للتدرب في شركات ومؤسسات معروفة إقليميا ودولياً، ومن ثم يعودون للمارسة العملية في شركات ومؤسسات محلية. وقد تخرج من البرنامج حتى الآن 32 دفعة، بلغ عدد الخريجين فيها أكثر من 700 مهندس ومهندسة أنظم معظمهم إلى سوق العمل. كما أطلق الصندوق وموّل مبادرة " كن من المتفوقين" من خلال تنظيم رحلات خارجية للشباب إلى دول يساهم الصندوق في تنميتها وتهدف الى تعريفهم بمكانة الكويت في العالم. كذلك عمل الصندوق منذ بدء نشاطه التمويلي على إشراك الشركات الكويتية في الاشراف على وتنفيذ المشاريع التي يمولها بهدف إتاحة الفرصة لها لاكتساب الخبرة في ذلك المجال. ونتيجة لذلك استفادت تلك الشركات منفردة وبالتآلف مع شركات أجنبية بما قيمته 730 مليون دينار كويتي (حوالي 2.4 مليار دولار أمريكي). أما في مجال التخفيف من آثار جائحة فيروس كورونا المستجد على المجتمع الكويتي فقد قدم الصندوق منحة قدرها 30 مليون دينار كويتي (ما يعادل حوالي 100 مليون دولار أمريكي) تم تخصيص نصفها لصندوق مواجهة انتشار الفيروس في الكويت، وتم تخصيص الرصيد المتبقي لدعم جهود السلطات الصحية في الكويت لمواجهة التداعيات الصحية للجائحة.

لم يكتف الصندوق بما حققه ولايزال يحققه من نجاحات في تجسيد رؤيته وتنفيذ رسالته، بل أنه وانطلاقاً من التزامه بتطوير آليات العمل وتحقيق الاستدامة المالية، لم يدخر جهداً في تنويع وتوسيع نطاق نشاطه خاصة على مستوى التمويل التنموي، وكذلك تبنّى الصندوق مؤخراً أسلوب التخطيط الاستراتيجي للمستقبل. وفي ذلك السياق يقوم الصندوق بدراسة مبادرة لإضافة أداتي تمويل جديدة هي "تقديم الكفالات من أجل التنمية" و "المشاركة في رأسمال المؤسسات ذات الشخصية الاعتبارية في الدول النامية" من أجل تشجيع القطاع الخاص في تلك الدول على المشاركة في تنفيذ المشاريع التنموية. وتأتي المبادرات الجديدة ضمن الخطة الاستراتيجية (2021/2020-2035/2034)، والتي أعدها الصندوق بهدف وضع رؤية مستقبلية شاملة لنشاطه خلال مدة الخطة. ويصاحب ذلك وضع خطط عمل لكل خمس سنوات (تغطي أولها الفترة 2021/2020- 2025/2024) وتحتوي على تفاصيل الخطوات العملية لتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للصندوق، على أن تُستخدَم نتائج التقييم لمخرجات كل خطة عمل في تطوير خطة العمل التالية للصندوق.

ختاماً، وفي غمرة احتفالنا بالعيد الستين لتأسيس الصندوق أؤكد عزمنا على مواصلة العمل الجاد والدؤوب في المستقبل للاستمرار في نشاطه وتطويره لتحقيق رؤيته ورسالته خارجياً وداخلياً، ولكي يكون فخراً لكل الشعب الكويتي، متمنياً لأبنائنا العاملين فيه دوام التوفيق والنجاح في جهودهم لتحقيق الهدف المنشود وهو الوصول بالصندوق إلى مكانة متقدمة في العمل التنموي والإنساني على مستوى العالم، والمحافظة على إنجازات دولة الكويت التي أصبح يُشار في المحافل الدولية إلى ريادتها للعمل الإنساني والتنموي على مستوى العالم.

احتفل بمرور 60 عاماً على تأسيسه وبداية رحلته في العطاء

# الصندوق الكويتي... مسيرة حافلة بالإنجازات وجهوده تنموية غطَّت ربوع العالم

**مع نهاية يوم الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر، أتم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية 60 عاما على تأسيسه، واحتفل باليوبيل الماسي، مضيئا شمعة جديدة في مسيرته الإنمائية التي أصبحت مفخرة كويتية بامتياز.**

على مدى 60 عاماً مضت، لم يتوقف الصندوق عن عطاءه وجهوده في دعم قضايا التنمية بالدول النامية، حيث أصبح الصندوق الكويتي شريكاً في مسيرة التنمية الدولية، سواء من خلال القروض والمساعدات التي يقدمها أو المنح التي تقدمها دولة الكويت، ويشرف عليها ويديرها، بهدف تمويل إقامة مشروعات تمثل أولوية لدى حكومات الدول المستفيدة.

وقد جنت الكويت ثمار مُساعداتها عبر الصندوق عندما هبَّ المجتمع الدولي للدفاع عنها إبان الغزو العراقي للكويت، وتبيَّنت أهمية السياسات الخارجية الكويتية، التي جعلت العديد من دول العالم تقف إلى جانب الحق الكويتي وتناصره.

تخليداً لانطلاق هذه المسيرة الحافلة بالنجاحات والإنجازات لابد أن نستذكر بدايات التأسيس، حينما فكر المغفور له بإذن الله، الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، والذي كان يشغل منصب وزير المالية آنذاك، في إنشاء كيان يكون ذراع دولة الكويت التنموي في مجال المساعدات الخارجية، لتترجم الفكرة على أرض الواقع ويصدر مرسوم قانون إنشاء الصندوق في 31 ديسمبر 1961، كأول مؤسسة تنموية يعرفها العالم العربي في مطلع الستينيات".

إن الصندوق ومنذ تأسيسه يواصل تأدية رسالته النبيلة، والمضي قُدماً نحو تحقيق تطلعات الكويت وقيادتها السياسية في مُساعدة الدول النامية في جهودها الإنمائية.

## اقتصاد إنتاجي

أن مُساهمات الصندوق تُساعد الدول المُستفيدة منها على تأسيس اقتصاد إنتاجي، يوفر فرص العمل، ويستفيد بالشكل الأمثل من الموارد الطبيعية، ويحمي البيئة، ويحسّن الصحة العامة للسكان، وذلك من خلال مُساهمة الصندوق في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الأساسية الضرورية للتنمية الاقتصادية، وتحسين المنشآت الصحية والتعليمية اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية، مبينا أن الصندوق قدّم منذ إنشائه وحتى نهاية العام الماضي 1008 قرضا، بقيمة اجمالية بلغت حوالي 6.7 مليار دينار كويتي (ما يعادل حوالي 22.2 مليار دولار امريكي)، سحب منها حوالي 5.4 مليار دينار كويتي وسدد 3.3 مليار دينار كويتي بنسبة 61 بالمئة من إجمالي المسحوب، واستفادت منها 107 دولة.

استفاد الصندوق من الخبرات المتميزة التي تراكمت لديه على مدى ستة عقود، وعمل على تطوير الآليات المالية المُعتمدة في إدارته، وهو ما خفف الأعباء المالية عن الدولة، إذ يقوم الصندوق منذ 1986 بعملياته معتمدا على التمويل الناتج من إيراداته وفوائد قروضه مكتفيا بذلك بذاته، كما يقوم باستخدام جزء من إيراداته لدفع التزامات الكويت المالية تجاه المنظمات الدولية، إضافة إلى ذلك فإنه يُقدَّم جزءاً من أرباحه لدعم مسيرة التنمية داخل الكويت، حيث له إسهامات واضحة في القضية الإسكانية من خلال تعاونه مع بنك الائتمان الكويتي، عبر شراء سندات أصدرت له بقيمة 500 مليون دينار كويتي منذ عام 2002 بفائدة 2 بالمئة لمدة 20 عاما، لمساعدته على تلبية الطلبات الإسكانية.

ويقوم الصندوق ايضا باستقطاع نسبة لا تجاوز 25 بالمئة من أرباحه الصافية سنويا منذ 2003، تحول إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية لدعم مواردها، مضيفا أن قيمة المبالغ المدفوعة حتى تاريخه قد بلغت حوالي 376 مليون دينار كويتي، علماً بأن الصندوق سوف يقوم بتحويل حوالي 89 مليون دينار كويتي لصالح المؤسسة بعد صدور قانون اعتماد الحساب الختامي للصندوق للسنة المالية 2022/2021.

ومن ضمن مساهمات الصندوق المحلية مساهماته في مجال التدريب مثل برنامج (تدريب المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج) الذي أطلقه عام 2004 بهدف تنمية الكوادر الوطنية وإكسابها الخبرة في مسعى لزيادة إمكاناتهم وخبراتهم، وتزويد السوق المحلي بالكفاءات، حيث بلغ إجمالي عدد خريجي البرنامج، منذ اطلاقه وحتى سبتمبر 2021، 789 متدربا ومتدربة.

وفي عام 2010 أطلق الصندوق مبادرة كن من المتفوقين، بالتعاون مع وزارة التربية، لتوعية الأجيال الجديدة بأهمية التعاون المشترك، وضرورة تضافر جهود التنمية بين الدول المختلفة عبر رحلات لطلبة المرحلة الثانوية المتفوقين الى بعض الدول المستفيدة من مساعدات الصندوق الإنمائية، مشيرا الى الصندوق قام بترتيب زيارات لأكثر من 15 دولة لعدد 264 من الطلاب والطالبات المتفوقين.

كما أن الصندوق عمل كذلك، منذ بدء نشاطه التمويلي، على إشراك الشركات الكويتية في الاشراف على وتنفيذ المشاريع التي يمولها بهدف إتاحة الفرصة لها لاكتساب الخبرة في ذلك المجال، مشيرا الى أنه نتيجة لذلك استفادت تلك الشركات منفردة وبالتآلف مع شركات أجنبية بما قيمته 730 مليون دينار كويتي (حوالي 2.4 مليار دولار أمريكي).

## أزمات... وتحديات

تعرّض العالم خلال العامين الماضيين، 2020 و2021، إلى تحديات غير مسبوقة، تسبب فيها فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) الذي أصاب العالم بحالة من الشلل، وكبّد مختلف القطاعات الاقتصادية خسائر فادحة، وهو ما أثّر على مسيرة العمل التنموي، وأصبحت عملية التنمية تتطلب جهودا وتعاونا بشكل أكبر مما كانت عليه في السابق.

قدَم الصندوق منحة بقيمة 30 مليون دينار كويتي لدعم جهود الحكومة الكويتية في التصدي لجائحة كورونا، كما ساهم على المستوى الخارجي في تخصيص مبالغ بلغت قيمتها الإجمالية 198.5 مليون دولار أمريكي استجابة لتداعيات هذه الجائحة لمصلحة كل من لبنان وفلسطين وأوزبكستان واللاجئين السوريين في لبنان عن طريق جمعية الهلال الأحمر الكويتي، وبعض المنظمات والمؤسسات الأخرى.

كما أن الصندوق شارك أيضا في اجتماع مجموعة العشرين لمناقشة مبادرة مجموعة البنك الدولي بتأجيل سداد خدمة ديون الدول الفقيرة لتمكينها من استخدام مواردها الذاتية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، حيث قام الصندوق عن طريق إعادة جدولة خدمة الدين (الأقساط والفوائد) المستحق سدادها والبالغ قيمتها حوالي 62.4 مليون دولار امريكي، بما في ذلك المتأخرات إن وجدت، خلال الفترة 05/01 – 12/31 من العام 2020، للدول الأقل نموا المؤهلة للمبادرة والتي قدمت طلبا رسميا للاستفادة من منها.

## الاستراتيجية المستقبلية

ان الصندوق لم يكتف بما حققه ولايزال يحققه من نجاحات في تجسيد رؤيته وتنفيذ رسالته، بل أنه وانطلاقاً من التزامه بتطوير آليات العمل وتحقيق الاستدامة المالية، لم يدخر جهداً في تنويع وتوسيع نطاق نشاطه خاصة على مستوى التمويل التنموي، وكذلك تبنّى الصندوق مؤخراً أسلوب التخطيط الاستراتيجي للمستقبل.

وفي هذا السياق، ذكر المدير العام ان الصندوق يقوم في الوقت الحالي، وبالتشاور مع مجلس ادارته، بدراسة تفعيل أداتين إضافيتين للتمويل نص عليهما النظام الأساسي للصندوق وهما "تقديم الكفالات من أجل التنمية" و"المشاركة في رأسمال المؤسسات ذات الشخصية الاعتبارية في الدول النامية" وذلك بهدف تشجيع القطاع الخاص في تلك الدول على المشاركة في تنفيذ المشاريع التنموية.

أن هذا التفعيل يأتي ضمن أهداف الخطة الاستراتيجية (2021/2020–2035/2034)، والتي أعدها الصندوق بغرض وضع رؤية مستقبلية شاملة لنشاطه خلال مدة الخطة.

وتشتمل الخطة الاستراتيجية المستقبلية (2021/2020 – 2035/2034) خمسة أهداف رئيسية هي:

1 – تعزيز الدور الريادي للصندوق الكويتي كمؤسسة إنمائية ثنائية عالمية.

2 – المحافظة على الاستدامة المالية

3 – تعزيز المسؤولية الاجتماعية للصندوق الكويتي داخل دولة الكويت.

4 – تنمية الموارد البشرية وحوكمة أنظمة العمل في الصندوق الكويتي.

5 – اظهار دور الصندوق الكويتي التنموي المميز داخل وخارج الكويت.

في مختلف الدول النامية حول العالم

## الصندوق الكويتي موّل مشروعات تنموية متنوعة خلال العام الماضي

على مدار العقود الماضية، بات الصندوق الكويتي شريكاً مع العديد من دول العالم في المسيرة التنموية والتطوير، إذ قدم مساعدات لنحو 107 دولة، سواء عن طريق المساعدات أو القروض التي يقدمها أو المنح التي تقدمها الكويت ويشرف عليها، لإقامة مشروعات تمثل أولوية لدى حكومات الدول المستفيدة منها. وخلال العام الماضي موّل الصندوق الكثير من المشروعات في الدول العربية والدول النامية الأخرى لدعم قضايا التنمية والارتقاء بالإنسان.

ويتضمن الشكل التالي توضيحاً للمشاريع التي موّلها الصندوق خلال العام الماضي.

| | | |
|---|---|---|
| البحرين | 30.3 مليون دك | تطوير شبكه نقل الكهرباء جهد 400 كيلوفولت |
| جيبوتي | 9 مليون دك | محطة توليد كهرباء دامرجوغ وتوسعة شبكة النقل |
| الأردن | 18.2 مليون دك | تطوير ميناء الشيخ صباح الأحمد للغاز الطبيعي المسال |
| تشاد | 7 مليون دك | انشاء وتجهيز مركز لعلاج ومكافحة امراض السرطان بمدينة انجامينا |
| بنين | 5 مليون دك | التطوير الزراعي وخدماته |
| السنغال | 12 مليون دك | عادة تاهيل طريق كدريا-باكل |
| سيراليون | 630 ألف دك | تمويل مشروع تطوير ثلاث مستشفيات متخصصة في فريتاون |
| الرأس الأخضر | 8 مليون دك | بناء وتجهيز معدات لثلاثة مدارس ثانوية للبنات |
| الكاميرون | 3.5 مليون دك | مشروع تشييد و تجهيز المستشفى الاقليمي بمدينة مبالمايو |
| غينيا-بيساو | 4.5 مليون دك | الزراعة الأسرية |
| أوغندا | 6 مليون دك | برنامج عمليات بنك اوغندا للتنمية المحدودة للسنوات 2020 - 2024 |
| ليسوتو | 3.8 مليون دك | تطوير مياه الأراضي المنخفضة في ليسوثو المرحلة الثالثة - منطقة بوتا بوتيه |

## دول وسط آسيا والدول الأوروبية

| | | |
|---|---|---|
| انشاء وتجهيز مركز غرودنو الاقليمي للاورام | 7.5 مليون دك | بيلاروسيا |
| طريق إسيكول الدائري (مقطع كورومدو - بالباي) | 8.5 مليون دك | قيرغيزستان |

## شرق جنوب آسيا والمحيط الهادئ

| | | |
|---|---|---|
| مشروع إنشاء جسر بانغوشي | 14.5 مليون دك | بنغلادش |
| توسعة وتحسين مطار فيلانا الدولي | 15 مليون دك | المالديف |

## الدول اللاتينية والبحر الكاريبي

| | | |
|---|---|---|
| نشاء و تجهيز مستشفى شيناندیغا الإقليمي | 1.63 مليون دك | نيكاراغوا |
| اعادة تأهيل شبكات مياه الشرب والصرف الصحي و صرف مياه الامطار بشرق هافانا(المرحلة الثانية) | 8.5 مليون دك | كوبا |

# المنح

| | |
|---|---|
| 0.750 مليون دك | دراسة جدوى لمشروع ربط السكك الحديدية بين مصر والسودان |
| 6.051 مليون دك | جمعية الهلال الأحمر الكويتي لمساعدات الاغاثة الإنسانية العاجلة للاجئين الروهينغا في بنغلاديش |
| 48,176 دك | تمويل السنة الثانية من المرحلة الرابعة لبوابة التنمية العربية |
| 6.042 مليون دك | دعم الموازنة البرامجية العامة لوكالة (الأونروا) للسنوات 2021–2022 |
| 4 مليون دك | التكيّف و الصمود للعواصف الرملية و الترابية العابرة للحدود بين العراق والكويت |

# شخصيات مؤثرة في تاريخ الصندوق الكويتي

## جابر الأحمد ..
## عهد النهضة الحديثة

لا يمكن أن تمر ذكرى 60 عاماً على إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية دون أن نستذكر من كان له الفضل في خروج هذا الكيان إلى النور.

وبكل فخر واعتزاز نستذكر سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد - رحمه الله - صاحب فكرة إنشاء الصندوق، حينما كان يشغل منصب رئيس الدائرة المالية آنذاك، ليكون سموه أول رئيس لمجلس إداراته.

لقد كان سمو الأمير الراحل، أحد أبرز القادة في القرن العشرين، وراعي نهضة الكويت الحديثة الذي استطاع أن يترك بصمات واضحة على مختلف مؤسسات الدولة، وكثير منها ولدت أفكارها وتمّ تأسيسها بدعم ورعاية سموه، وخير مثال على هذا إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

إن سموه كان من أبرز الشخصيات الراعية للتنمية والخير، ولهذا فقد اختير في 1995 شخصية العام الخيرية لأياديه البيضاء في كثير من أوجه البر، كما أن العالم كله لا ينسى مبادرته التي أطلقها أثناء انعقاد قمة عدم الانحياز، وأعلنها في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1990 بإسقاط فوائد الديون عن كاهل الدول الفقيرة.

# شخصيات مؤثرة في تاريخ الصندوق الكويتي

## صباح الأحمد.. عهد جديد من المبادرات التنموية

وإذا كنا قد استذكرنا الرجل المؤسس لهذا الصرح التنموي الكبير، فإننا نستذكر في هذه الصفحات أيضاً تاريخاً ناصعاً في مضمار العمل التنموي، أنه سمو أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد - طيب الله ثراه - الذي شغل منصب رئيس مجلس إدارة الصندوق خلال الفترة من 1965 إلى 1966.

لقد أثرى سموه المسيرة الإنمائية لدولة الكويت بالعديد من المبادرات التنموية، وجهوده في العمل الإنساني والخيري لا يتسع المجال لذكرها، إذ امتدت أياديه البيضاء إلى العديد من دول العالم المُحتاجة للمساعدة.

وقد قطف سموه - رحمه الله - ثمار ما زرعته يداه من عمل إنساني، بالتكريم الدولي الأبرز من نوعه تقديراً وعرفاناً بالدور المُهم الذي انتهجته البلاد تحت قيادته، حيث منحته الأمم المتحدة لقب "قائد العمل الإنساني"، واختارت الكويت لتكون "مركزاً للعمل الإنساني" في إنجاز مستحق توّج المسيرة الطويلة للعمل الإنساني والخيري الذي عُرف عن الكويت منذ القدم.

# مدراء تعاقبوا على إدارة الصندوق الكويتي

منذ تأسيس الصندوق الكويتي في عام 1961، تعاقب على إدارته مجموعة من المديرين، الذين كانت عليهم مسؤولية الحفاظ على مسيرة هذا الكيان التنموي وتطويرها والوصول بها إلى كل الدول النامية حول العالم. وفي التقرير التالي نستعرض مسيرتهم.

## عبد العزيز البحر
## 1962-1963

هو أول مدير عام للصندوق، حيث تولى مسؤولية الإدارة منذ عام 1961 وحتى 1962، بعدما اختاره لتقلد هذا المنصب في ذاك الوقت سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح.

ساهم البحر في نجاح البدايات الأولى للصندوق، ووقع في عهده أول اتفاقية في عام 1962 مع السودان بقيمة 7 ملايين دينار.

## عبداللطيف الحمد
## 1963-1980

قاد الصندوق في الفترة ما بين عامي 1963 - 1980، وهو المدير العام الثاني للصندوق، وعاصر مرحلة التوسع في نشاط الصندوق الذي كان قاصراً على الدول العربية فقط.

التحق بالصندوق في بداية 1962، وبدأ عمله بوظيفة مساعد إداري للمدير العام، وكان مسؤولاً عن الشؤون الإدارية والعلاقات.

## عبدالوهاب البدر
## 2005 -2021

أستهل البدر مشواره بالعمل في الصندوق عام 1977، وتدرج في عدد من المناصب قبل تعيينه مديراً عاما للصندوق، فقد عين مديراً لإدارة العمليات عام 1983، ونائباً للمدير العام لشؤون العمليات عام 1986، ونائب المدير العام عام 1988، حتى صدر مرسوم أميري بتكليفه مديراً عاماً للصندوق ليشغل هذا المنصب خلال الفترة من 2005 وحتى 2021.

## غانم الغنيمان
## 2021 (بالوكالة)

شغل العديد من المناصب في الصندوق، منها: محلل استثمار مساعد، ومحلل استثمار، ومحلل استثمار أول، ونائب مدير إدارة الاستثمار، ومدير إدارة الاستثمار، ونائب المدير العام، إضافة إلى ذلك فهو عضو لجنة الاستثمار التابعة لإدارة الصندوق، وعضو لجنة الاستثمار المنبثقة عن مجلس الإدارة، وعضو لجنة الاستثمار التابعة لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وعضو لعدد من مجالس إدارات شركات مالية، وعضو في العديد من اللجان الاستشارية الدولية.

وقد شغل منصب مدير عام الصندوق بالوكالة في العام 2021.

## فيصل الخالد
## 1981- 1985

تولى إدارة الصندوق في 1981 وحتى 1985، وقد تمّ ترشيحه لتولي هذه المسؤولية نتيجة العمل لمدة 17 عاماً بالصندوق، تدرج فيها من باحث اقتصادي إلى اقتصادي فمدير إدارة العمليات، ومن ثمّ نائب المدير العام إلى أن أصبح مدير عام الصندوق بعد أن تولى عبد اللطيف الحمد حقيبة وزارة المالية في عام 1981.
شهدت الفترة التي تولى فيها الإدارة حدثين هامين، أولهما هو زيادة رأسمال الصندوق من 1000 إلى 2000 مليون دينار، والثاني هو التوسع في قاعدة الانتشار من خلال انضمام دول آسيوية إلى قائمة الدول العربية والافريقية.

## بدر الحميضي
## 1986 -2005

هو صاحب أطول فترة زمنية في إدارة الصندوق على مدى تاريخه، إذ تولى المسؤولية في 1986، وحتى عام 2005.
بداية عهده بالصندوق تعود إلى العام 1974، حينما التحق للعمل به وتدرج في مواقعه حتى أصبح نائباً للمدير العام في 1981.
وفي عام 1986 تمّ تعيين الحميضي مديراً عاماً، واستمر في هذا المنصب منذ ذلك الوقت وحتى 2005.

## مروان الغانم
## 2021 وحتى الآن

يشغل السيد مروان الغانم منصب مدير عام الصندوق منذ 2021 وحتى اليوم، بعدما أصدر سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، مرسوماً أميرياً قضى بتعيينه مديراً عاماً للصندوق.
وتدرج الغانم في مناصب عدة وتولى العديد من المهام.
حيث شغل مهام نائب المدير العام لشؤون العمليات في الصندوق منذ شهر سبتمبر 2018، وقبل ذلك، تولى مهام مدير إدارة العمليات، وقبلها شغل مهام المدير الإقليمي للدول العربية، كما تولى مسؤولية قسم دول آسيا والمحيط الهادئ في إدارة العمليات، علماً بأنه بدأ مسيرته مع الصندوق من خلال قسم المصرفية في الإدارة المالية.

# أول قرض قدمه الصندوق الكويتي للتنمية بعد تأسيسه

بعد صدور المرسوم الأميري بإنشاء الصندوق الكويتي للتنمية في 31 ديسمبر 1961، بدء الصندوق عملياته برأس مال لا يتعدى 50 مليون دينار كويتي، وكان أول قرض يقدمه لجمهورية السودان في تاريخ 25 مارس 1962. بقيمة تعادل حوالي 23.8 مليون دولار امريكي للمساهمة في تمويل مشروع انشاء السكك الحديدية، وذلك بعد خمس سنوات فقط من نيل السودان استقلاله.

مشروع سكك حديد السودان

### عبدالوهاب البدر يروي ذكرياته بمناسبة مرور 60 عاماً على تأسيس الصندوق

# العمل في الصندوق الكويتي أكسبني قيمتي الشخصية ورضى النفس

حاوره الزميل أحمد حيدر

على مدار العقود الماضية استحوذت الكويت على تقدير واحترام الأسرة الدولية والمنظمات المُتخصصة بالعمل الإنساني، بفضل المبادرات الإنمائية والانسانية التي تُطلقها القيادات السياسية الكويتية بصفة دائمة، والجهود الكبيرة التي تبذلها في مجال العون الإنمائي من خلال الصندوق الكويتي للتنمية، الذي يُعدّ ذراعها الاقتصادي لمحور السياسة الخارجية لدولة الكويت.

ومنذ تأسيسه، تبوَّأ الصندوق الكويتي للتنمية مكانة ريادية على المستويين الإقليمي والعالمي، ويسعى جاهداً للحفاظ عليها وتطويرها من خلال استراتيجية واضحة وطموحة تُحدد دوره الإنمائي المستقبلي المُستهدف، ضمن ثوابت العون الإنمائي الكويتي، فهذه المؤسسة العريقة بعدما كانت تموّل في بداياتها برأسمال يحوّل سنوياً من ميزانية الحكومة إلى الصندوق.. باتت اليوم تمتلك احتياطيات ملموسة، ووصل مجموع الإقراض الذي قدمه الصندوق أكثر من 6 آلاف مليون دينار كويتي، بينما رأسماله فقط ألفي مليون دينار، كما استطاع أن يبني قاعدة وسند مالي يسمح له بالاستمرار حتى في أحلك الأوقات.

المدير العام السابق للصندوق الكويتي للتنمية
السيد عبدالوهاب البدر

وفي هذه الأجواء التي يعيشها الصندوق الكويتي بمناسبة احتفاله بمرور 60 عاماً على تأسيسه (اليوبيل الماسي) التقت مجلة "الصندوق" أحد من أسهموا بشكل بارز في مسيرته، وهو مديره العام السابق السيد عبدالوهاب البدر، الذي تقاعد في مايو 2021 بعد رحلة عمل وعطاء ومشوار حافل بالإنجازات دام لأكثر من 40 عاماً، حيث تحدث عن تجربته الطويلة، والخبرات الكبيرة التي اكتسبها، وأبرز المحطات التاريخية التي شهدها طوال السنوات الماضية خلال فترة عمله بالصندوق.

كما تحدث البدر أيضاً عن أهم المشاريع التي ساهم الصندوق الكويتي في تنفيذها، بالإضافة إلى الذكريات التي لا تغيب عن مخيلته، ورؤيته المستقبلية لتطوير هذا الصرح التنموي الكبير... وفيما يلي تفاصيل الحوار:

## بداية المشوار

بدأ البدر مشواره بالعمل في الصندوق الكويتي كخبير اقتصادي في أواخر عام 1977، عقب حصوله على بكالوريوس التجارة - تخصص اقتصاد من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تدرج في عدد من المناصب قبل تعيينه مديراً عاماً، فقد عين مديراً لإدارة العمليات عام 1983، ونائباً للمدير العام لشؤون العمليات عام 1986، ونائب المدير العام عام 1988.

واستمر البدر في عمله كنائب مدير عام الصندوق، وحتى صدور مرسوم أميري من قبل سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح - رحمه الله - بتعيينه مديراً عاماً للصندوق عام 2005، خلفاً للمدير العام السابق السيد بدر الحميضي.

وشغل البدر منصب محافظ في صندوق "الأوبك" منذ عام 1986 وحتى 2021، كما كان أيضاً عضو بمجلس إدارة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا منذ عام 1983 وحتى 1994.

علاوة على ذلك، شغل عضوية عدد من المؤسسات الاقتصادية والنقدية الأخرى، فكان عضواً بمجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي منذ عام 2005 وحتى 2021، ونائب محافظ دولة الكويت لدى البنك الدولي منذ عام 2005 وحتى 2021، وشغل أيضاً عضوية مجلس أمناء المعهد العربي للتخطيط منذ عام 2005 وحتى 2021، وكان نائب محافظ في البنك الآسيوي للتنمية منذ عام 2016 وحتى 2021.

وقد شهد الصندوق الكويتي خلال فترة إدارته نقلة نوعية، وحقق العديد من الإنجازات والمُساهمات على كافة المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية، إذ تطوّرت استراتيجية الصندوق، واتسع نطاق عمله وأنشطته، وتعددت مهامه.

**بعد رحلة عطاء دامت لأكثر من 40 عاماً في أروقة الصندوق، تحملت خلالها العديد من المسؤوليات، وتقلدت عدة مناصب قيادية، كيف تصف هذه التجربة التي امتدت سنوات طويلة؟**

العمل في الصندوق الكويتي له ميزة وطابع خاص، لا يستطيع أن يستوعبها أو يتفهمها إلا الذي عاشها وعاصرها، كونك تعمل في مؤسسة هدفها الرئيسي هو العطاء، فعندما تعمل في هذا المجال لسنوات عديدة، تكتشف أنك راض عن نفسك، وفي الواقع هذا هو شعوري الحالي لأنني مقتنع أني عملت لهدف نبيل، وكنت مساهماً في تحقيق هذا الهدف.

فعلى مدى أكثر من 43 عاماً من عملي في الصندوق مررت بمراحل كثيرة، حيث بدأت العمل في نهاية عام 1977، وكانت تلك تجربتي الأولى في مجال التنمية الاقتصادية، وانطلاقة لإدراكي ومعرفتي بمفهوم التنمية ومبادئها وأهدافها ومشاريعها واستراتيجياتها.

وقد كان مجال عملي خلال السنوات الأولى في شؤون القارة الأفريقية، فقد وجهتني إدارة الصندوق في ذلك الوقت إلى الدول الأفريقية، ومن ثمّ زرت العديد منها في نهاية فترة السبعينات من القرن الماضي، وشهدت التغيرات السياسية والاقتصادية التي طرأت عليها، ونفذ الصندوق مشاريع عديدة بهذه الدول في ذلك الوقت، ورأيت وشاهدت بعيني نتائج تلك المشاريع التي نفذناها ببعض الدول الأفريقية في حينها.

ومع مرور السنوات تدرجت في الوظائف، فبعد أن كنت مسؤولاً اقتصادياً في إدارة العمليات عن قسم غرب أفريقيا، أصبحت مدير إدارة العمليات، ثمّ نائب المدير العام لشؤون العمليات، ونائب المدير العام للصندوق فيما بعد، حتى وصلت لمنصب المدير العام للصندوق في السنوات الأخيرة.

وجميع تلك التجارب التي مررت بها، والخبرة الكبيرة التي اكتسبتها خلقت عندي قناعة راسخة وتفهم واستيعاب لما قمت به في السنوات الماضية، فحتى تعمل وأنت راض عن نفسك، يجب أن تكون مقتنعاً بالعمل الذي تقوم به، ولله الحمد، كنت مقتنعاً تماماً بما كنت أقوم به.

**ما أهم المحطات التاريخية التي شهدتها خلال مسيرة عملك، وأبرز الإنجازات التي تحققت خلال فترة توليك إدارة الصندوق؟ وما هي المجالات التي اهتم الصندوق بها خلال فترة توليكم الإدارة؟**

مررت بمحطات كثيرة خلال فترة عملي بالصندوق، تتميز كل محطة منها بخصائص وطبيعة عمل مختلفة عن الأخرى، إلا أنني أستطيع القول بإن أبرز محطة هي بالتأكيد السنوات 16 الأخيرة خلال فترة عملي كمدير عام للصندوق، وهو الأمر الذي افتخر به كثيراً، كما افتخر أيضاً بمن عملت معهم على مدار السنوات الماضية، سواء من الزملاء الموظفين أو المدراء السابقين، الذين اكتسبت منهم خبرات كثيرة، وعلى رأسهم

الأخ العزيز السيد عبد اللطيف الحمد، الذي بدأت العمل خلال فترة إدارته للصندوق، والذي يُعتبر الأب الروحي لجميع مؤسسات التنمية العربية، وليس للصندوق الكويتي فحسب، وأنا فخور جداً بالعمل معه، وسعيد أنني عملت مع المدراء الآخرين الأفاضل وأعتبرهم جميعاً محطات متتالية مررت بها وأكسبتني قيمتي الشخصية وكونت شخصيتي بشكل أساسي.

ومنذ تأسس الصندوق الكويتي عام 1961، كأول مؤسسة إنمائية في الوطن العربي والشرق الأوسط، اكتسب خلال كل هذه السنوات الطويلة خبرات وتجارب كبيرة مكنته من كسب ثقة واعتماد المؤسسات الإنمائية الأخرى والدول المستفيدة.

ومن الأمور التي كنا نفخر بها كثيراً، هو عندما كانت تتقدم لنا دولة أو مؤسسة بطلب مُساهمة في تنفيذ مشروع ما، تطلب منا بالإضافة إلى ذلك استشارة ومشورة الصندوق في تنفيذ المشروع أكثر من التمويل بحد ذاته، وتحرص بأن تكون دولة الكويت على رأس الممولين لمشاريعها، وذلك ليقينها أن هدف الكويت هو تنمية الدول والمؤسسات، وأن هدف الصندوق الأساسي هو نجاح المشروع أكثر من أي شيء آخر.

ومن هذا المنطلق، فإن الدول والمؤسسات أصبحت لديها ثقة كبيرة في إمكانات الصندوق الكويتي، وربما يعود جزء من ذلك إلى تأثير المبادرات الإنمائية والإنسانية التي كانت تطلقها القيادات السياسية في دولة الكويت، والتي ساهمت بدورها في تعزيز هدف الصندوق الأساسي وازدهار مسيرته التنموية، فالكويت دائماً سبّاقة بالمشاركة في المُساعدة وإيجاد الحلول المناسبة لإنهاء الأزمات والكوارث التي تمر على العالم بين الفينة والأخرى، وخير مثال على ذلك، هو مُساهمتها، عبر الصندوق، في جهود مُكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد في عدة دول، وقبلها الكثير من المُساهمات الإغاثية، كأزمة اللاجئين السوريين، وأزمة انفجار صوامع القمح بمرفأ بيروت في لبنان، والزلزال المُدمر الذي وقع في مصر في تسعينيات القرن الماضي.

وبالإضافة إلى طبيعة عمل الصندوق الاعتيادية، كان دائماً يأخذ على عاتقه تنفيذ مبادرات دولة الكويت لمُواجهة تلك الأحداث، نظراً لما يمتلكه من خبرات ونية خالصة في مُساعدة وإغاثة وإيجاد الحلول المُناسبة، ولذلك كان دائماً سباق في تأدية هذا الدور، وكان ينجح بفضل الله في هذا الأمر، وكانت نتائج مُشاركاته في تلك الأحداث كلها مميزة، ونالت ثناء المجتمع الدولي والدول المستفيدة.

**ما أبرز العقبات التي واجهتها خلال فترة توليك إدارة الصندوق، وكيف تغلبت الإدارة عليها؟**

أنا لا أحب أن أنظر إلى الأمور السلبية كعقبات، إنما أحرص على أن أنظر إلى المشاورات والعمل المكثف كوسيلة لتذليل العقبات وإحراز النتائج الإيجابية، لكن في الوقت نفسه تنفيذ الأعمال يكون دائماً مُحدد بمدى الصلاحيات الممنوحة والموارد المتوافرة، خاصة من ناحية التمويل المادي، إضافة إلى ذلك تجد خلال العمل بعض الجهات أو بعض الأشخاص الذين قد تكون لهم وجهة نظر مختلفة عما تقوم به.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات، فإنه من المُهم جداً النظر إلى الأمور الإيجابية، إذ إن الصندوق خلال مسيرته الطويلة تطوّر وازدهر بشكل كبير جداً، وما زال يواصل هذا التطوّر والتوسع في أعماله وأنشطته حتى وصل إلى إبرام عدد كبير جداً من القروض وتنفيذ المشاريع.

والجدير ذكره في هذا الشأن، أن هذه المؤسسة العريقة موّلت في بداياتها برأسمال يحوّل سنوياً من الحكومة إلى الميزانية، وكانت التحويلات بسيطة ومحدوُدة، حيث كانت حكومة دولة الكويت وقتها تحوّل من مواردها أقل من نصف رأس المال المُقرر تقريباً، لكن اليوم وبعد مرور 60 عاماً على إنشاء الصندوق اكتمل رأس ماله وجميع موارده، بل وتكونت أيضاً احتياطيات ملموسة، ووصل مجموع إقراض الصندوق أكثر من ستة آلاف مليون دينار كويتي، بينما رأسماله فقط ألفي مليون دينار.

وقد شهد الصندوق تقدماً ملحوظاً من ناحية الأداء، ومُتابعة المشاريع، وحُسن استغلال الموارد المالية المُتاحة واستثمارها بالأماكن المضمونة لتحقق عوائد جيدة، ومن ثمّ بات الصندوق في وضع مالي سليم يسمح له بالاستمرارية للسنوات القادمة.

ومن أهم الأمور التي يجب النظر إليها، هو أنه يجب أن تكون الجهة التي يعمل فيها الفرد، سواء الصندوق أو أي مؤسسة أخرى، في وضع مالي سليم وقادرة على الاستمرار، فلا يمكن أن تنجح أي مؤسسة إذا كانت غير قادرة على الاستمرار عند تعرضها لمشكلة ما.

وقد تمكن الصندوق، ولله الحمد، من بناء قاعدة وسند مالي يسمح له بالاستمرار حتى في أحلك الأوقات، فعلى سبيل المثال، عندما وقع الغزو العراقي على البلاد عام 1990، استطاع أن يعمل دون العودة إلى موارد الدولة، معتمداً على موارده المُتوفرة في ذلك الوقت. وعلى الرغم من أن الحكومة الكويتية كانت وقتها تعاني بعض العُجوزات المالية، إلا أن الصندوق استمر في تأدية عمله، وقد كانت هناك زيادة للمبالغ الممنوحة، وذلك لمعرفتنا بأن الأوضاع المالية في بعض الدول المُستفيدة تحتاج لزيادة.

واستمر نشاط الصندوق في ظل الأزمات التي تمر بها بعض الدول في تقديم المُساعدات لها، على سبيل المثال مساعدات الصندوق للاجئين السوريين في الدول المستضيفة لهم، وتقديم الدعم لليمن، إذ كانت الكويت تلتزم خلال المؤتمرات الدولية بتقديم المنح والمُساعدات، وكان الصندوق يتصدى لهذا الالتزام ويوفر الأموال المطلوبة من خلال موارده واستطعنا أن نستمر بدعم التزامات دولة الكويت، وما كنا لنستطيع توفير كل ذلك لولا الملاءة والقدرة المالية الجيدة للصندوق، وهذا أمر نفتخر به، وأنا سعيد أن أكون من المساهمين فيه مع زملائي.

**اتجه الصندوق مع بداية فترة توليك نحو التطوّر، حيث ظهرت مُتطلبات جديدة في مجالات الصحة والتعليم والقطاع الاجتماعي وإغاثة اللاجئين، ومرت عليك مشاريع في تلك القطاعات، وزرت العديد من الأماكن، كمخيمات اللاجئين، ومستشفيات الأطفال.. كيف كان شعورك وأنت ترى أن الأموال التي قُدمت لهذه الجهات وظفت بشكل صحيح وأصبح بالإمكان تلمس تأثيرها؟**

مُساهمات الصندوق في المشاريع الاجتماعية بدأت منذ عام 1999، واستمرت خلال السنوات اللاحقة، ووضعت لها مُخصصات، من خلال تقديم القروض الميسرة لإنشاء المستشفيات والمدارس التعليمية، وما شابه ذلك.

وفي الوقت نفسه، زاد دعم الصندوق للمشاريع الاجتماعية نتيجة الأزمات، كالكوارث الطبيعية، أو الأزمات السياسية التي تقع في البلاد المجاورة، مثل سوريا ولبنان ومصر، وكل

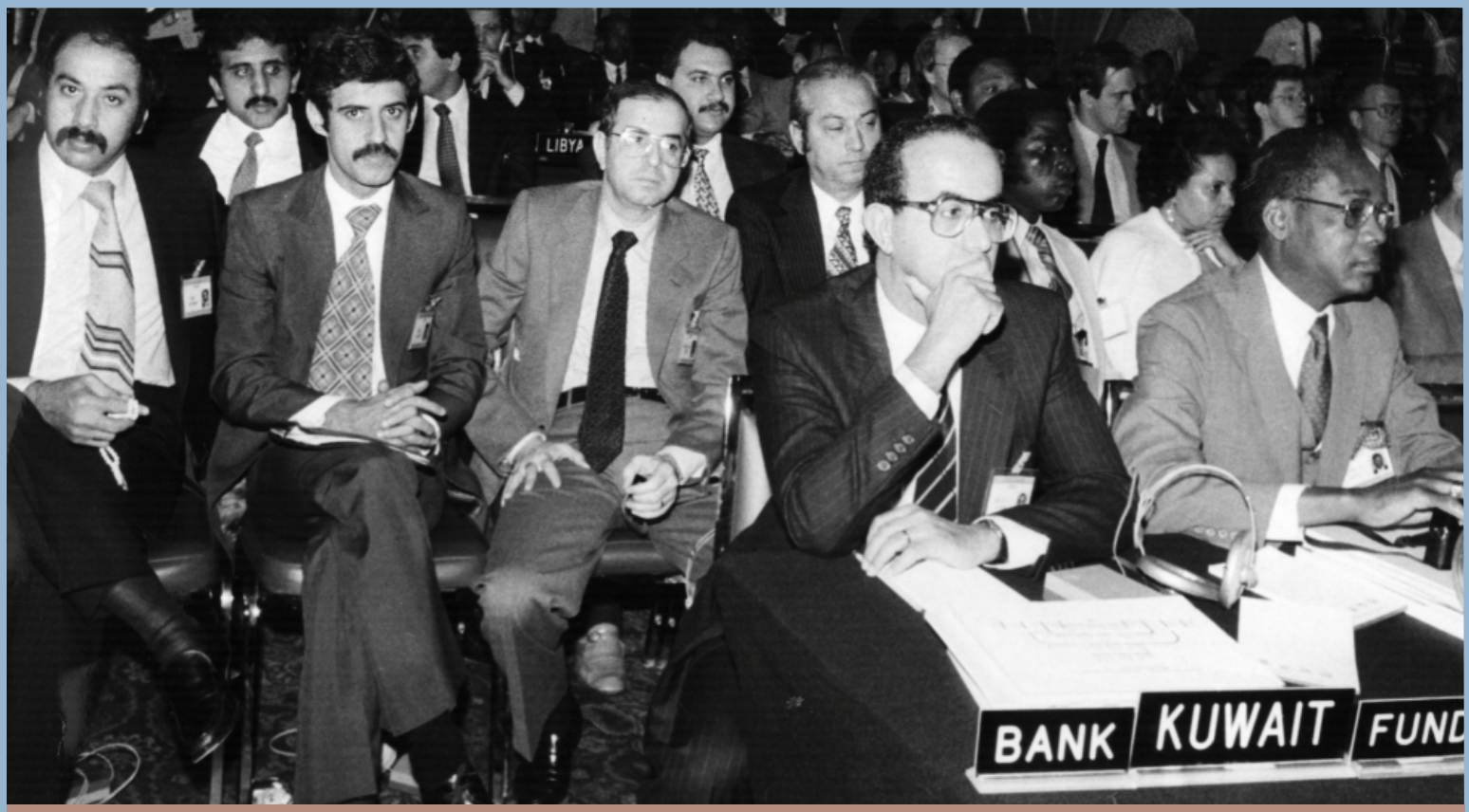


السيد عبدالوهاب البدر المدير العام السابق للصندوق الكويتي للتنمية خلال اجتماع البنك الدولي و المؤسسات التابعة 1982

هذه المشاريع الاجتماعية التي ساهم الصندوق في تمويلها جعلتنا نلمس احتياجات مواطنين تلك الدول بصورة أكبر، دون التقليل من أهمية ما يقوم به الصندوق من المشاريع الكهربائية وتوفير مياه الشرب ، لأنها تهدف أيضاً إلى تلبية احتياجات الناس، ولهذا، فان المشاريع الاجتماعية بطبيعتها تُسهم بشكل فعّال في تلبية احتياجات الدول وشعوبها ونتائجها تكون مباشرة وواضحة على حياة المستفيدين.

ولا شك أن العمل الاجتماعي مهما بذلت فيه من جهود يظل يحتاج إلى المزيد، فعلى سبيل المثال عندما زرنا المناطق التي يقطن فيها اللاجئين السوريين في شمال العراق، وجدنا أنها مخيمات بسيطة ذات خدمات محدودة لا تلبي احتياجاتهم بما فيه الكفاية، خاصة خلال فصل الشتاء، هنا يراودك إحساس أنه بإمكانك عمل المزيد، وهذا بالفعل ما قام به الصندوق مؤخراً من تعزيز الجهود في سبيل مواصلة دعم اللاجئين، ورأينا أثره الإيجابي على الأسر والأفراد، مما عزز رغبتنا في عمل المزيد، وهو شعور طيب جداً لأنه يجعلك تؤمن بأن ما فعلته كان لفائدة الإنسان، وإن شاء الله يكون في ميزان حسنات من عمل فيه وميزان حسنات جميع أهل الكويت.

**ألتفت الصندوق إلى الشأن الداخلي وساهم بفاعلية في جهود التنمية المحلية بإطلاق برنامج "تأهيل المهندسين حديثي التخرج" وبرنامج "كن من المتفوقين" كخطوتين تهدفا إلى تنمية الموارد البشرية.. حدثنا عن هذه المبادرات، وكيف تولّدت فكرتها، وما آثارها الإيجابية على المجتمع الكويتي؟**

لقد كان الهدف الأساسي من إنشاء الصندوق الكويتي عام 1961 هو دعم الدول الشقيقة والصديقة، الا ان هذا لا يمنع من أن يضاف عليه بعض الأمور الأخرى التي يمكن توظيفها كمُساهمة محلية، وأنا شخصياً غير مقتنع بموضوع تمويل مشاريع داخل دولة الكويت من ضمن ميزانية الصندوق، لأنني أعتقد وبرأيي الشخصي أن هذا الموضوع ينظر إليه بنظرة خاطئة، ومع ذلك، فإنه لا يمنع المؤسسات في الكويت أن تستغل بعض إمكانياتها والميزات التي تملكها لصالح المجتمع المحلي، ومن أهم الأمثلة على ذلك، هو قيام الصندوق بتدريب الشباب الكويتي من خريجي الهندسة عن طريق الشركات الهندسية الكثيرة التي يتعامل معها في تنفيذ مشاريعه.

وقد كنت سعيداً جداً لأنه تمّ التنفيذ الفعلي والاستفادة من أول دفعة من برنامج تدريب المهندسين الكويتيين حديثي التخرج أثناء وجودي كنائب مدير عام للصندوق خلال رئاسة الأخ بدر الحميضي، الذي كان المدير العام حين أطلقنا البرنامج.

وبدأ المشروع في عام 2004، وما زال مستمراً حتى الآن، وأعتقد أننا بدأنا نشعر بالفائدة الكبرى من البرنامج في السنوات الأخيرة، لأن عدد المتقدمين له في السنوات الأولى كان قليل جداً، أما الآن فقد أصبحت الأعداد كبيرة، حيث وصل العدد حسب آخر إحصائية إلى حوالي 200 مهندس وهذا عدد هائل.

إضافة إلى ذلك، فإن مستوى المقبولين في الوقت الحالي بات أعلى بكثير من ناحية حصولهم على الدرجات العلمية العالية وبمرتبة التفوق، وهذا الأمر أصبح فيما بعد أحد شروط القبول الحديثة للبرنامج، إلى جانب المُقابلات الشخصية والأسئلة الفنية، في مجال التخصصات الهندسية.

والآن أصبح المشروع من البرامج الأكثر طلباً وإقبالاً من قبل خريجي الهندسة في دولة الكويت، وهذه خدمة يقوم بها الصندوق ضمن مسؤوليته الاجتماعية، وأنا شخصياً أرى أنه أمر إيجابي جداً.

ومن المبادرات الأخرى التي أطلقها الصندوق أيضاً برنامج "كن من المتفوقين" عام 2010، لدعم الطلبة المتفوقين في الثانوية العامة، وهذا البرنامج يأتي بالتعاون مع وزارة التربية، ويهدف إلى اختيار 24 طالبة وطالب من طلبة الثانوية العامة المتفوقين (12 طالبة، و12 طالب)، ومنحهم رحلتين سنوياً خلال فترة العطلة الربيعية، البالغ مدتها 15 يوماً، ليزوروا الدول التي ينفذ فيها الصندوق مشاريع.

ويتكفل الصندوق بجميع تكاليف السفر والإقامة وكافة الاحتياجات النثرية للطلبة، بمُشاركة مسؤولين من وزارة التربية والتنسيق مع سفاراتنا في هذه الدول لضمان أن يستمتع هؤلاء الطلبة بإجازاتهم ويشاهدون بعض المشاريع التي نفذها وينفذها الصندوق في هذه الدول، ويدركون أيضاً ما تقوم به الكويت من جهود التنمية في دول العالم.

ويسعى البرنامج أيضاً لإتاحة الفرصة لهؤلاء الطلبة أن ينفتحوا على العالم الخارجي، بهدف تطوير مهارات البحث وحب المعرفة لديهم وإعطائهم الفرصة للتعرف على قدراتهم وميولهم، بالإضافة إلى تنمية الرغبة لديهم في الاعتماد على قدراتهم وتحمل مسؤولية التعاون والعمل الجماعي حتى

يكونوا خير سفراء لبلادهم في الخارج وخير متحدثين عنها في الداخل.

ولسوء الحظ، فقد تعطل البرنامج خلال العامين الماضيين بسبب أزمة جائحة فيروس كورونا، لكن الآن وبحسب ما علمته من الزملاء فإن هناك خطوات لاستئناف البرنامج خلال عطلة ربيع العام المقبل 2022، وأنا شخصياً أتمنى ذلك، لأن مثل هذه النوعية من البرامج تُسهم في تعزيز التنمية البشرية بالبلاد، وهي أيضاً من ضمن إمكانيات الصندوق العامة.

بالإضافة إلى ما سبق هناك خدمات أخرى يقوم بها الصندوق من خلال الخبرات التي اكتسبها، فهو دائماً يلبي طلبات الاستشارة من بعض الوزارات والمؤسسات بالدولة في كثير من المواضيع والقضايا، ونحن بدورنا دائماً نبدي لهم جاهزيتنا واستعدادنا التام، ولا توجد لدينا أي مُشكلة في تقديم النصيحة متى ما كانت ضمن اختصاصنا.

**ماذا تقول للصندوق الكويتي في مناسبة احتفاله بمرور 60 عاماً على التأسيس؟**

اتمنى للصندوق الاستمرارية بنفس القوة، وأن تدعم الجهات الحكومية هذه المؤسسة الناجحة بكل المقاييس، فرغم تدهور إمكانيات العديد من المؤسسات الإنمائية الأخرى خلال السنوات الماضية، إلا أن هذه المؤسسة استطاعت رغم ذلك أن تبقى شامخة منذ إنشائها حتى وقتنا الحاضر، وذلك لأنها تحمل هدفاً نبيلاً أصيلاً ذو قيمة.

وفي مناسبة الاحتفال باليوبيل الماسي للصندوق، أود شخصياً أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل شخص عمل وأدار وساهم في نجاح هذه المؤسسة وهذا الصرح الكبير.

ومن جانبي شخصياً، أحمد الله تعالى على أنني وُضعت على الخط السليم والصراط القوي منذ بداية عملي في الصندوق من قبل الزملاء والمسؤولين والمدراء السابقين الذين زاملتهم وعاصرتهم.

وأرجو أن يكون الجهد والعمل والدعم مستمر، وأنا متأكد أن زملائي الموجودين في الصندوق سيستمرون على نفس النهج الذي عهدناه في هذا المجال، كما أرجو أن يحصلوا على الدعم اللازم من المؤسسات الحكومية في البلاد لتعزيز هذه المسيرة واستمرارها دون التسبب في الإخلال بوضعها المالي، والذي هو في الوقت الحالي مستقر ويسمح للصندوق في الاستمرار والعمل ومواصلة العطاء.

السيد عبدالوهاب البدر المدير العام السابق للصندوق الكويتي للتنمية مع سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رحمه الله خلال احتفالية ال50 عام

## الصندوق الكويتي في يوبيله الماسي

# قصة نجاح وفخر وطنية

**يخُطّ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مع احتفاله بمرور 60 عاماً على تأسيسه سطراً جديداً في قصَّة بنَاءٍ لا تنتهي... قِصَّة يُسابق خلالها الزمن لمواصلة رحلة عطاء اتصلت حلقاتها، وأبقت على وفائها.**

**لقد رسَمَ الصندوق وهو يحتفل بهذه المناسبة لوحة وطنية عنوانها "شركاء في التنمية"، جسَّدها في مشاريعه من أجل مستقبل مُشرِقُ.**

الشيخ جابر احمد الصباح -رحمه الله- اثناء المؤتمر الصحفي الخاص بإنشاء الصندوق الكويتي للتنمية عام 1961

### البداية

بدايات قِصَّة إنشاء الصندوق لا زالت حاضرة تفاصيلها في الذهن، عندما أطلق الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد - رحمه الله - الذي كان يشغل منصب رئيس الدائرة المالية آنذاك فكرة إنشاء كيان تنموي يخدم سياسة دولة الكويت الخارجية ويُساعد الدول العربية والدول النامية الأخرى على تحقيق التنمية في مختلف القطاعات. وحظيت الفكرة بدعم لا محدود من سمو أمير البلاد المغفور له الشيخ عبدالله السالم الصباح، كونها تُعزّز توجه الكويت وقتها في بناء الدولة الحديثة.

ودخلت الفكرة سريعاً حيز التنفيذ بصدور مرسوم تأسيس الصندوق في 31 ديسمبر 1961، برأسمال 50 مليون دينار كويتي، كأول مؤسسة تنموية يعرفها العالم العربي.

ولم تتأخر البداية كثيراً، إذ بدأ الصندوق مسيرته في 1962 بتوقيع أول اتفاقية مع جمهورية السودان بقيمة 7 ملايين دينار كويتي.

## توسَّع النشاط

وعقب ذلك شهد الصندوق تطوراً متسارعاً، فلم ينقض من عُمره عامان حتى تمَّت مضاعفة رأسماله، ليصبح 100 مَليون دينار كويتي، وما لبث أن انقضت ثلاثة أعوام ليتضاعف رأس المال مرَّة أخرى إلى 200 مليون دينار في عام 1966. ومع تطوّر النظرة الشاملة للعون الإنمائي، تقرَّر في 1974 أن يوسِّع الصندوق نشاطه ليشمل بجانب الدول العربية الدول النامية الأخرى.

وخلال النصف الثاني من السبعينيات ضاعف الصندوق رأسماله خمسة أمثال، ليصبح 1000 مليون دينار، وقام بتوسيع نطاق عملياته، موقعا اتفاقية مع جمهورية رواندا بقارة أفريقيا في 1975، لتكون أول دولة غير عربية يوقع معها اتفاقية، وشهد نفس العام أيضا توقيع أول اتفاقية مع دولة آسيوية، وهي ماليزيا، أعقبها في 1977 توقيع اتفاقية مع جمهورية قبرص، لتكون أول دولة أوروبية يوقع معها اتفاقية.

وعملاً على توفير المزيد من الموارد لدعم جهود التنمية في الدول النامية، تمّ رفع رأسمال الصندوق في عام 1981، ليصل إلى 2000 مليون دينار، لتأتي نقطة التحوّل الكبيرة في تاريخ الصندوق عام 1986 عندما بدأ بتمويل نفسه ذاتيا، ولم يعد يعتمد على الدولة في تمويله بعد أن دفعت الحكومة 960 مليون دينار من رأس المال المقرر 2000 مليون دينار، وقام الصندوق بتغطية باقي رأس المال من موارده الذاتية المتحققة من عوائد استثماراته وحصيلة فوائد قروضه الانمائيه.

اول مشروع تم تمويله من قبل الصندوق الكويتي للتنمية في دولة غير عربية وهو مشروع كاراجوا جيتشيه لتنمية مزارع الشاي في رواندا عام 1975

## فاجعة الغزو

جاء عام 1990 ليحمل معه فاجعة وكارثة غير مسبوقة في تاريخ الكويت، وهي الغزو العراقي الغاشم للكويت، وما تبعه دمار وآثار سلبية على كافة القطاعات.

ورغم هذه الظروف الصعبة، إلا أن الصندوق واصل أعماله من خلال مكتب مؤقت في لندن متحدياً الغزو والدمار، ووقَّع في تلك الفترة 7 اتفاقيات قروض.

وبعد التحرير عاد الصندوق ليستكمل نشاطه، ودخل مرحلة جديدة من التطوّر، حيث اتجه لتعزيز مساهماته الاجتماعية والبيئية وفي مجال التنمية البشرية.

اثار اقتحام مبنى الصندوق الكويتي للتنمية اثناء الغزو الغاشم

## الدور المحلي

منذ عقدين أصبح الصندوق الكويتي أكثر تفاعلا مع المستجدات وتطورات التنمية المجتمعية المحلية بما يتماشى مع ما يقوم به من جهود تنموية في العالم النامي، حيث اتجه الصندوق لتعزيز مسؤوليته الاجتماعية محليًا من خلال مساهمته في العديد من الأنشطة والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية المحلية لدعم جهود التنمية داخل الكويت وبما لا يخل بمهمته ورسالته الأساسية .

ومن ابرز هذه المساهمات الاتفاق في عام 2002 مع بنك التسليف والادخار (بنك الائتمان الكويتي حاليا) والصندوق الكويتي على إصدار البنك سندات لصالح الصندوق بمبلغ 500 مليون دينار للمساعدة على تلبية الطلبات الإسكانية وبفائدة 2% سنويا لمدة 20 عاما .

وفي نفس السياق الخاص بالقضية الإسكانية، فمنذ العام 2003 قام الصندوق باستقطاع ما لا يزيد عن 25% من صافي أرباحه السنوية وتحويلها لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكنية. حيث تم تحويل مبلغ 376 مليون دينار كويتي لصالح المؤسسة.

وفي عام 2021 اثناء جائحة كورونا ودعما للجهود الحكومية المبذولة في مواجهك الجائحة، كان الصندوق الكويتي من أوائل المؤسسات التي ساهمت في موارد الصندوق الذي أطلقه مجلس الوزراء الموقر لهذا الشأن، حيث بلغت قيمة المساهمة 30 مليون د.ك .

في إطار دعم و تعزيز جهود التنمية البشرية في الكويت ، أطلق الصندوق في 2004 برنامج تدريب المهندسن والمعمارين الكويتين حديثي التخرج، بهدف تنمية الكوادر الوطنية وإكسابها الخبرة في مسعى لزيادة إمكاناتهم وخبراتهم، وبلغ إجمالي عدد خريجي البرنامج منذ اطاقه وحتى سبتمبر 2021 ، 789 متدرب.

وفي الإطار نفسه قام الصندوق الكويتي بإطلاق مبادرة أخرى في عام 2010 بعنوان «كن من المتفوقن» هدفها تحفيز طاب الثانوية على النجاح والتفوق. حيث يقوم الصندوق بالتعاون مع وزارة التربية باختيار نخبة من المتفوقن وينظم لهم رحلات سنوية ثقافية وترفيهية لزيارة الدول التي يتعاون معها الصندوق وتستفيد من مشروعاته.. وزار المتفوقون الذين بلغ عددهم 264 طالب، أكثر من 15 دولة حول العالم مثل جمهورية مصر العربية، المملكة الأردنية الهاشمية، وغيرها من الدول.

طلبة رحلة كن من المتفوقين أثناء زيارتهم إلى جمهورية ألبانيا

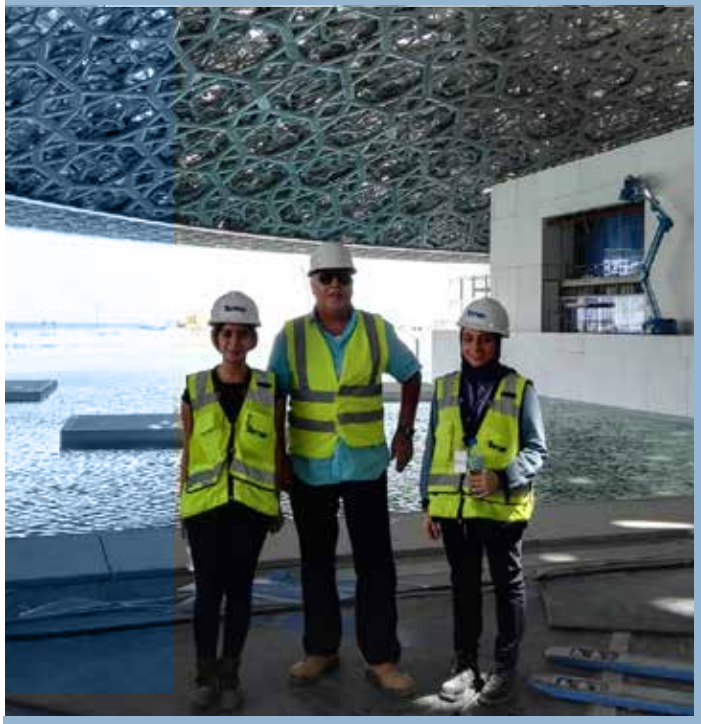

المهندسين المبتعثين من قبل برنامج المهندسين الكويتيين حديثي التخرج اثناء مرحلة التدريب الميداني خارج دولة الكويت

## تنمية مستدامة

يقوم الصندوق الكويتي للتنمية بمهام وأدور مميزة في العمل الإنساني، وتمكين المجتمعات، وصناعة الأمل، إذ يواصل مسيرته المستمدة من نهج التوجهات السامية للقيادة السياسية بدولة الكويت في ترسيخ العطاء الإنساني،

ويسعى الصندوق من خلال كل هذه الجهود إلى تحسين حياة الناس وصناعة الأمل وبناء المستقبل للإنسان أينما كان، عبر تلبية احتياجات الناس والمجتمعات في دول العالم النامي عامة، ودول عالمنا العربي على وجه الخصوص، وإيصال رسالة" كويت الإنسانية "لكل العالم.

وقد استفاد من المُبادرات والمُساعدات الإنسانية التي قدمها الصندوق عشرات الملايين من البشر حول العالم، وهو مبعث فخر بما أنجزه الصندوق في خدمة الإنسانية، فدائما ما يتصدر المراكز الأولى في العمل الإنساني، ولهذا فهو من أكثر الداعمين للمؤسسات التنموية العالمية، ويسعى دائما لتحقيق التكامل والتنسيق بين المبادرات الإنسانية والتنموية والاجتماعية التي احتضنها على مدى 60 عاما من عمله، بهدف تعظيم أثرها ومضاعفة طموحها وتوحيد أهدافها ورؤاها..

وقد شهدت الأعوام الأخيرة نشاطاً مكثفاً للصندوق مع المؤسسات التنموية والأممية في الجانبين التنموي والإنساني تنوع ما بين مد يد العون والمُساعدة للاجئين والنازحين، إلى جانب مُساندة جهود التنمية ودعم برامج وجهود مكافحة الأمراض والأوبئة، كما شملت المساعدات التي قدمها الصندوق الجوانب الغذائية، والتعليمية، والصحية.

مكتبة الكويت للعلوم والتكنولوجيا

## تعاون دولي

يقوم الصندوق بتوفير جزء من موارده المالية لدفع التزامات دولة الكويت المالية تجاه المنظمات الدولية.

ومنذ عقود تواصل الكويت، مُمثلة بالصندوق الكويتي دعمها للمنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، إذ تُعد الكويت من أهم الدول المانحة وأكبر المتبرعين عالمياً للمنظمة.

وإضافة إلى تعاونها مع "يونيسيف" تقوم الكويت بدور مُهم داخل منظمة الأغذية والزراعة (فاو)، كونها من أهم الدول المانحة، كما تُقدّم مُساعدات تنموية للعديد من المنظمات الأخرى للمساهمة في تحسين مستويات المعيشة لكثير من الدول النامية.

برنامج الصندوق مع اليونسيف للقضاء على المجاعة في اليمن والصومال وجنوب السودان وشمال شرق نيجيريا

## مساعدة اللاجئين

لقد كان ولا زال الصندوق على مدى السنوات الماضية حالة فريدة في دعم ومُساعدة اللاجئين من مختلف الدول التي تعاني من الصراعات والحروب، ليحقق السياسة المعتدلة والعلاقات الوثيقة والمتبادلة مع مختلف الدول العربية والنامية الأخرى.

وقد كان الصندوق حاضراً في القضايا الدولية الكبرى، وعلى رأسها إعادة إعمار كل من: قطاع غزة، ولبنان، والعراق، حيث كان الذراع التي تعتمد عليها الكويت في تنفيذ مساعداتها لتعزيز الثوابت الوطنية والعربية. واستحوذت قضايا اللاجئين في الدول العربية على اهتمام كبير من الصندوق، وعلى رأسها أزمة اللاجئين السوريين، إذ أعطاها بالغ الاهتمام، إدراكاً منه لحجم المأساة الإنسانية التي يعيشها الشعب السوري. وقد بلغ مجموع مُساهمات الكويت لدعم الوضع الإنساني للشعب السوري حتى الاجتماع الوزاري لمؤتمر بروكسل الثالث الذي عقد في 2019 نحو 1.6 مليار دولار، كما أعلنت الكويت خلال المؤتمر عن مساهمتها بمبلغ 300 مليون دولار على مدى ثلاث سنوات لدعم سورية على المستويين الرسمي والأهلي، حيث كانت المُساهمة الرسمية وفق آليات عمل الصندوق الكويتي.

وتقوم الكويت أيضاً بتقديم منح عاجلة في الحالات الطارئة بالمناطق التي يسودها نزاع، أو في الدول التي تواجه كوارث طبيعية لتمويل مشاريع، مثل: السكن، والمدارس، والمستشفيات وغيرها.

ويُشرف الصندوق على إدارة منح حكومة دولة الكويت في مجال المساعدات الانسانية والاغاثية، والتي بلغت قيمتها حتى نهاية مارس 2021 نحو 7.1 مليار دولار، استفادت منها 16 دولة عربية، و20 أفريقية، واثنتين من دول وسط آسيا وأوروبا، و4 من دول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي، ودولة واحدة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومؤسستين.

اطفال في مخيمات اللاجئين السوريين في لبنان وومخيمات الروهينجا في بتغلاديش

## قطاع التعليم

رغم أن قرار مجلس إدارة الصندوق بتوسيع نطاق نشاطاته لتشمل قطاعي التعليم والصحة جاء في أواخر عام 2000، إلا أن الصندوق ساهم قبل هذا التاريخ بشكل فعّال في تطوير قطاع التعليم بالبحرين منذ عام 1993، من خلال عدد من المنح.

وانطلاقاً من صون حق الأجيال في الحصول على التعليم، تماشياً مع مقومات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، قدمت دولة الكويت إسهامات جلية في مجال دعم القطاعات التعليمية من خلال سياستها الإنمائية عبر الصندوق الكويتي، إذ تعهدت خلال أعمال المؤتمر العالمي للتعليم بتقديم 30 مليون دولار دعماً لمبادرة التعليم العالمية على مدى السنوات الخمس المقبلة بواقع 6 ملايين دولار سنوياً، مساهمة منها لمواجهة التحديات غير المسبوقة التي يعيشها واقع التعليم العالمي وخاصة مع تفشي جائحة كورونا.

وأعطى الصندوق مُشكلة تدهور التعليم في العراق أهمية كبيرة، وتبنى هذه القضية منذ عام 2018، حيث ساهم في بناء 73 مدرسة في 15 محافظة، كما وقع اتفاقية منحة مع الجمهورية اللبنانية لتمويل عدة مشاريع لدعم النازحين السوريين في المناطق اللبنانية في قطاعات الصحة، والتعليم، حيث تضمنت اتفاقية المنحة تأهيل وتجهيز عدد من المدارس الحكومية وأعمال مدنية وتوريد تجهيزات تعليمية وإدارية ومعلوماتية.

طلبة في روضة الأطفال في قرية وادي غزة

## قطاع الطاقة

يعتبر قطاع الطاقة أحد أهم عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهناك علاقة مباشرة بين قطاع الطاقة والنمو الاقتصادي، إذ تساعد الزيادة في عرض الطاقة على توفير السلع والخدمات وتحفيز الاقتصاد، وتزيد انتاجية الاقتصاد. فتوفير الطاقة يساعد في توسيع مشاريع قائمة أو انشاء مشاريع جديدة، وهذا من شأنه خلق فرص عمل جديدة تساعد على رفع مستوى المعيشة وتحارب الجوع والفقر. وبالإضافة لأبعاده الاقتصادية ودوره في عملية التنمية البشرية، لقطاع الطاقة أبعاد اجتماعية وبيئية. ويبرز دور القطاع في التنمية الاجتماعية من خلال التعليم والصحة العامة، والمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية من الغذاء والمأوى. كما تساعد خدمات الطاقة في حماية وتحسين البيئة، وذلك من خلال الحد من التلوث والحفاظ على الغابات. غير أنه غالبا ما يؤدي الاستخدام المفرط للطاقة وسوء إدارة مواردها إلى تفاقم مشكلة التلوث والاضرار بالنظم البيئية.

مشروع نقل الطاقة الكهربائية بمحافظة اوش في قرغيستان

يتطلع دائماً إلى المستقبل آخذاً في الاعتبار تحديات التنمية المستقبلية

# "الصندوق الكويتي" يموّل مشاريع استراتيجية تعود بالنفع المباشر على الكويت

يتطلع الصندوق الكويتي للتنمية دائماً إلى المستقبل آخذاً في الاعتبار التحديات الجديدة التي تواجه التنمية خلال العقود المقبلةعلى المستوى العالمي بشكل عام، وفي الكويت على وجه الخصوص.

ودائماً ما يأخذ الصندوق زمام المبادرة والريادة في توقيع اتفاقيات مشاريع استراتيجية تعود بالنفع المباشر على دولة الكويت ودول الجوار في شتى المجالات: الاقتصادية، والصحية، والاجتماعية، والبيئية.

وانطلاقاً من ذلك، وقّع الصندوق خلال الفترة الماضية اتفاقيتين هامتين؛ أولهما مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بقيمة 4 ملايين دينار كويتي، لتمويل مشروع التكيف والصمود للعواصفُ الرملية والترابية العابرة للحدود بين العراق والكويت.

وسيُسهم هذا المشروع في تقليص كميات وعدد فرص حدوث العواصف الرملية والترابية، ويُحقق عدة جوانب إيجابية على رأسها تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين الصحة العامة

في الكويت والعراق والمنطقة، كما سيُقلل الغبار في الكويت بنسبة تتراوح بين 35و40%، نظراً لأن مصادر الغبار في الكويت متنوّعة من الدول المُحيطة.

وتُعدّ هذه الاتفاقية خطوة مُهمة جداً للتعاون وتوحيد الجهود التنموية بين الصندوق الكويتي وبرنامج "موئل"، إذ لأول مرة يتم توقيع اتفاقية لتنفيذ مشروع لمنع الغبار العابر للحدود، وهو ما سيكون له انعكاسات إيجابية على الصحة العامة للمواطنين الكويتيين، ودول خليجية أخرى، مثل: المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، ودولة قطر.

أما الاتفاقية الثانية، فهي الأولى من نوعها، وبداية لتعاون مثمر بين الصندوق الكويتي وهيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويقدم بمقتضاها الصندوق قرضاً بقيمة 35 مليون دينار كويتي (115.5 مليون دولار)، للإسهام في تمويل مشروع تعزيز منظومة الربط الكهربائي الخليجي والربط بشبكة جنوب العراق.

وسيحقق هذا المشروع منافع فنية واقتصادية كبيرة ويساعد الدول الأعضاء في الهيئة على تعزيز شبكاتها الكهربائية الوطنية وزيادة اعتماديتها لضمان استدامة الطاقة الكهربائية بجميع الأوقات.

وستكون الكويت أكبر المستفيدين منه، إذ سيتم رفع السعة الاستيعابية الداعمة لشبكة الكهرباء بالكويت بنحو 2500 ميجاوات، مما سيزيد من اعتمادية الشبكة الكويتية ويرفع من كفاءتها التشغيلية، بالإضافة إلى ذلك سيكون للمشروع فوائد للشبكة في جنوب العراق، حيث سيتم تزويدها بقدرة لا تقل عن 500 ميجاوات، علاوة على تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة.

ونستعرض في التقرير التالي تفاصيل هذه المشاريع، وتأثيرها على دولة الكويت والدول المجاورة بالمجالات المختلفة:

وقّع اتفاقية بقيمة 4 ملايين دينار كويتي مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتمويله

# الصندوق الكويتي يواصل ريادته وينفذ أول مشروع في المنطقة لمنع العواصف الرملية العابرة للحدود

يؤمن الصندوق الكويتي للتنمية أن وقاية البيئة من التدهور والتلوث، يُعدُّ أقل كلفة وأيسر تنفيذاً وأجدى نفعاً من إصلاحها فيما بعد، كما يؤمن أن تدهور البيئة يُهدد سلامة الحياة البشرية، ويتسبب في ظهور العديد من المشكلات، منها الصحية والاجتماعية والاقتصادية، ناهيك عن مشكلات أخرى ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالبيئة.

وانطلاقاً من ذلك، وقّع الصندوق اتفاقية منحة بقيمة 4 ملايين دينار كويتي (حوالي 13.2 مليون دولار أمريكي) مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وذلك لتمويل مشروع التكيف والصمود للعواصف الرملية والترابية العابرة للحدود بين جمهورية العراق ودولة الكويت.

وسيسهم المشروع في تحقيق مجموعة من أهداف التنمية المُستدامة، أبرزها الهدف الحادي عشر المعني بخلق مُدن ومجتمعات محلية مستدامة، والهدف الثالث عشر المعني بتوسيع نطاق تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بالإضافة إلى الهدف رقم 17 المعني بتعزيز الشراكات العالمية والتعاون في تحقيق الأهداف الإنمائية.

وقّع اتفاقية المنحة نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية، السيد مروان الغانم، المدير العام، بينما وقعتها نيابة عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الدكتورة ميمونة شريف، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي للبرنامج.

السيد مروان الغانم مدير عام الصندوق الكويتي والدكتورة ميمونة شريف وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي للبرنامج.
أثناء مراسيم توقيع الاتفاقية

السيد / وليد البحر، نائب المدير العام

# تقليص حدوث العواصف الرملية

وعلى هامش مراسم توقيع الاتفاقية، قال السيد وليد البحر، نائب المدير العام، إن "المشروع سيُسهم في تقليص كميات وعدد فرص حدوث العواصف الرملية والترابية بنسبة 40 % من إجمالي الرمال والأتربة التي تتساقط على دولة الكويت". وأضاف الغانم أن الاتفاقية ستُساعد في تخفيف فرص حدوث العواصف من منطقتين في محافظتي "مشى" و"ذي قارٍ" في العراق، حيث إنهما تقعان على بُعد حوالي 250 كيلو متراً شِمال الحدود الكويتية، والتي تؤثر مباشرة على الكويت وصولاً إلى دولة قطر.

وأوضح أن المشروع يهدف إلى التعّرف على المُسببات الرئيسية التي تؤدي إلى تكوّن العواصف الرملية والترابية من النواحي المناخية والجيولوجية والكيميائية لحماية ورفع إمكانيات التكيف والصمود في المناطق التي تعاني من هذه العواصف واستيعاب آثارها السلبية، مشيراً إلى أنه سيتم ذلك من خلال الحصول على المعلومات باستخدام برامج مُتخصصة تُساعد على تنفيذ أعمال ميدانية تحد من ظاهرة هذه العواصف وتخفف من آثارها السلبية.

ونوه المدير العام إلى أن المشروع سينتج عنه تطوير آليات ومعلومات يُمكن أن تساعد في التخفيف من الآثار السلبية للعواصف الرملية والترابية في المنطقة وبمناطق أخرى من العالم، حيث تُشكّل هذه العواصف مخاطر صحية واقتصادية. وأكد أن مُساهمة الصندوق الكويتي تأتي تعبيراً عن واجبه الحضاري والإنساني في مواجهة الآثار السلبية المُصاحبة للتدهور البيئي، ومنها ظاهرة العواصف الرملية والترابية المُتزايدة، وما ينتج عنها من آثار سلبية على الصحة العامة والجوانب الاقتصادية في المناطق المتأثرة.

## مكونات المشروع

### 1. التجهيزات الفنية والطبية والاقتصادية

التجهيزات المؤسسية ووضع خطط العمل وتحديد مؤشرات القياس السائدة الصحية والمادية والطبيعية والاقتصادية في مناطق المشروع في الكويت والعراق، من أجل تحديد المساحات المطلوبة للتصدي والصمود واستيعاب العواصف الرملية والترابية.

2. الإحصائيات والقياسات والمُواصفات المطلوبة لتنفيذ المشروع

إعداد قائمة بيانات شاملة للاستخدام في التحليل والتقييم تستخدم الإحصائيات التاريخية وقاعدة المعلومات لحالات الأساس للتعرف بدقة على المخاطر المادية الطبيعية والصحية والاقتصادية للعواصف والأساليب للتكيف والاستيعاب ووضع الأولويات وخطة التنفيذ التي من شأنها وضع حلول لتخفيف الآثار السلبية للعواصف.

3. عقود التوريد والتنفيذ

طرح المناقصات واختيار المقاولين لتنفيذ الأعمال التي ستساهم في تخفيف الآثار السلبية للعواصف.

4. رصد نتائج أعمال التنفيذ ومقارنتها مع حالات الأساس والقيام بدراسات إحصائية للتوقعات.

المراقبة والمُتابعة من خلال إنشاء مراصد جوية (مراكز الإنذار المبكر)، لضمان تحقيق أهداف التصدي واستيعاب العواصف.

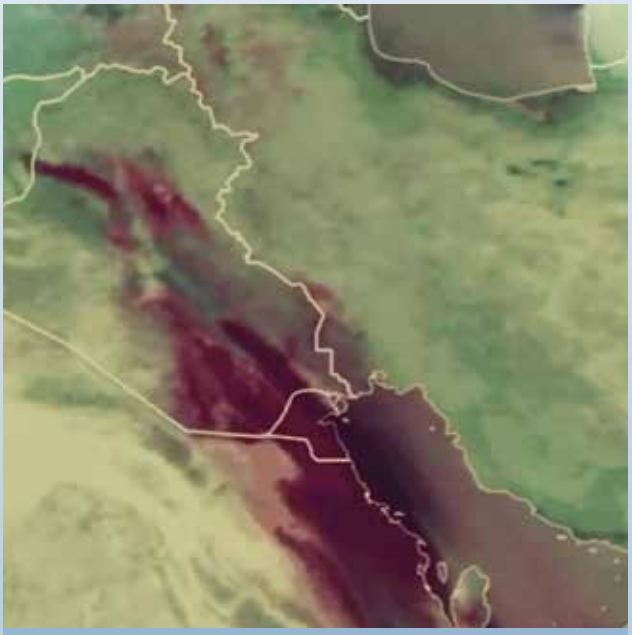

صورة عبر الاقمار الصناعية توضح مسار الغبار العابرة للحدود العراقية الكويتية

## أ عمال المشروع

### 1) الدراسات التفصيلية لتنفيذ المشروع

يقوم الجهاز الفني والعلمي بوضع خطط للعمل الميداني، وتحديد مؤشرات القياس السائدة الصحية والمادية والطبيعية والاقتصادية في مناطق المشروع بالكويت والعراق، خاصة المنطقة الواقعة حوالي (250 كيلومتراً شمال الحدود الكويتية)، والتي تُعتبر أحد المصادر الرئيسية للعواصف الرملية والترابية التي تعاني منها المنطقة، حيث تبلغ إسهامات هذه المنطقة حوالي 40% من العواصف التي تشهدها الكويت.
كما يقوم الجهاز الفني بإعداد قوائم بيانات شاملة للاستخدام في التحليل والتقييم مُستندة إلى الإحصائيات التاريخية وقاعدة المعلومات للتوصل إلى قاعدة البيانات الأساسية المطلوبة لوضع الأولويات والخطط للتنفيذ الميداني.

### 2) التغطية الطينية

تتم من خلال استعمال الآليات الثقيلة، مثل الحفارات وقلابات التربة لوضع طبقة طينية ثقيلة تتماسك عند سقوط الأمطار، مما يُقلل فرص حركتها بواسطة الرياح، وبالتالي تُعطي الفرصة للنبات الطبيعي بالنمو، وتُساعد بعد ذلك على زراعة مصدات الرياح التي تساعد بدورها على تثبيت التربة وزيادة الكثافة النباتية، وهو ما يقلل بشكل كبير من فرص حدوث التعرية عبر الرياح.

### 3) توفير المياه

يعتبر توفير المياه لضمان ديمومة المساحات النباتية أمراً ضرورياً، وقد تمّ رصد مصادر المياه على الوجه التالي:
أ- مأخذ مائي من نهر الفرات الشرقي:
يقع المأخذ على الجانب الغربي لموقع الكثبان الرملية وعلى امتداد الشريط الرملي، حيث سيتم حفر قناة بطول كلي قدره 40 كم لتغذي المناطق التي سيتم زراعتها على الجانبين من القناة.
ب- المنطقة الواقعة بين محافظتي "ذي قار" و"ميسان":
عند الكشف على المنطقة الواقعة بين محافظتي "ذي قار" و"ميسان" تبين أنها أراضي زراعية تمّ تركها بسبب عدم وفرة مياه الري، مما تسبب في تكون الكثبان الرملية.
وسيقوم المشروع بمُساعدة المزارعين وإيصال المياه إلى أراضيهم من خلال إقامة منشآت مائية، مثل الآبار وقنوات للري.

### 4) الدعم المؤسسي

سيقوم المشروع بالمُساعدة على دعم النشاط الزراعي بين المزارعين، مثل تشجيع إنشاء المشاتل الزراعية المزودة بجميع المواد والمعدات الضرورية لإنشاء منطقة زراعية مستدامة.

### 5) تأهيل وتدريب جهاز مكّون من كوادر فنية وإدارية

سيقوم المشروع بتزويد الجهاز الفني بالخدمات والتجهيزات ليتمكن من مُتابعة نتائج الأعمال الميدانية وتأثيراتها على مُسببات العواصف الرملية والترابية من حيث الكمية وعدد مرات تكرارها، وكذلك تقييم المنافع المادية والصحية والاقتصادية للمشروع، بالإضافة إلى العمل نحو ضمان استمرارية وديمومة القدرة على التكييف والصمود واستيعاب هذه العواصف، وذلك من خلال برامج تدريب مُكثفة، ونشر الوعي البيئي، وإنشاء مراصد جوية مُجهزة، ومراكز الإنذار المبكر في كل من العراق والكويت.
واختتم البحر بالتأكيد على أن مبادرة دولة الكويت لدعم هذا المشروع البيئي تعد مثالاً رائعاً للتعاون الإقليمي والدولي على المستويين العلمي والبيئي، لتحقيق قصة نجاح على المستوى العالمي في مُعالجة العواصف الترابية من مصادرها، مما يوفر بيئة آمنة ونظيفة للسكان المتضررين في الحاضر والمستقبل.

صورة توضح الغبار العالق في الجو في إحدى العواصف الترابية في الكويت

# تعاون ثنائي

وعلى هامش مراسم توقيع الاتفاقية، أجرت مجلة "الصندوق" عدداً من اللقاءات مع ممثلي الجهات المُشاركة في المشروع، من بينهم الدكتورة ميمونة شريف، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والتي أكدت أن توقيع الاتفاقية مع الصندوق الكويتي يُمثل نقطة البداية للتعاون الثنائي في بحث ودراسة العمل والتكيف المناخي، مشيرة إلى أن توقيت توقيع الاتفاقية يتزامن مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرون لتغير المناخ في مدينة "غلاسكو" بإسكتلندا.

وقالت شريف إن "مثل هذا التعاون يمنحنا الدافع للعمل بجدية أكبر والتطلع إلى مستقبل أفضل، ونتمنى أن نرى مثل هذه المبادرات والجهود ليس فقط في دولة الكويت، ولكن في الدول العربية الأخرى كذلك".

وأكدت على أهمية طرح المبادرات ومناقشة الموضوعات المُتعلقة بمشاريع التكيف والصمود المناخي، مبينة أن هذا المشروع سيمهد الطريق ويثبت للعالم مدى أثر وفعالية مثل هذه المبادرات في إيجاد الحلول المُناسبة لمواجهة التغير المناخي والتكيف معه.

وأوضحت أنه من المتوقع أن يضع هذا المشروع دولة الكويت في مكانة قيادية رائدة بالمنطقة بمجال تعزيز قدرة المدن على الصمود أمام العواصف الترابية والرملية، وخصوصاً عندما يتم تسهيل البحث العلمي اللازم وتطبيق العمليات والتقنيات ذات الصلة.

وأشارت إلى أن المشروع سيسهم بشكل كبير في التقليل من العواصف الرملية العابرة للحدود ومن تأثيرها على المدن والصحة العامة للمواطنين والمقيمين والبيئة في دولة الكويت.

وبيّنت شريف أنه سيتم البحث في البنية التحتية المبتكرة والنظم القائمة على البيئة وتصميمها لإعادة تأهيل المناطق المتأثرة من العواصف الترابية والرملية بشكل مستدام والتخفيف من آثارها السلبية.

ونوهت إلى أن برنامج الأمم المُتحدة للمستوطنات البشرية يعتبر الوكالة المُنسقة لأنشطة المستوطنات البشرية داخل منظومة الأمم المتحدة، كما أنه مسؤول مع الحكومات عن تعزيز وتوطيد التعاون مع كافة الشركاء بما في ذلك السلطات المحلية والمنظمات الخاصة وغير الحكومية في تنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
د. ميمونة شريف تتحدث لمجلة الصندوق

# توحيد الجهود

في ذات الشأن، التقت مجلة "الصندوق" مع السيد عرفان علي، المدير الإقليمي العربي لبرنامج الأمم المتحد للمستوطنات البشرية .. وكان الحوار التالي:

**• تُعدّ هذه الاتفاقية خطوة مُهمة للتعاون وتوحيد الجهود التنموية بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والصندوق الكويتي، ما الذي تتطلعون إلى تحقيقه من خلال هذه الشراكة؟**

هذه الشراكة الجديدة بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والصندوق الكويتي تركز على بناء إطار جديد لمجابهة والتخفيف من تبعات التغيرات المناخية في المنطقة بالتركيز على مشكلة مهمة جداً واستراتيجية بالنسبة لدولة الكويت ولمنطقة الخليج العربي بشكل عام، وهو مشكلة العواصف الترابية والغبارية. وهذه المشكلة أثرت بشكل كبير منذ عقدين من الزمان على البيئة الحضرية في منطقة الخليج العربي، وأدت إلى أضرار اقتصادية وبيئية وتبعاتٍ صحية على المواطنين في دولة الكويت ومنطقة الخليج، وطبعاً هذه المشكلة عابرة للدول ولا ترتبط فقط بدولة واحدة، وذلك لأن المسببات نتجت عن التغيرات المناخية في المنطقة، وخاصة منطقة الجنوب العراقي.

ولذلك، فإن هذا التعاون يُشكّل لبنة أساسية في بناء شراكة واسعة على مستوى المنطقة لمجابهة التغيرات المناخية من خلال التركيز على حل هذه المشكلة، خصوصاً أن الاتفاقية تمّ توقيعها الاتفاقية مع اقتراب إطلاق النسخة 26 من مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، وهي مناسبة هامة جداً لتذكير جميع دول العالم وكل الأطراف المعنية بأهمية تضافر جهود العمل المشترك بين الصناديق والجهات التمويلية والمنظمات التنموية ومنظمات الأمم المتحدة والدول لحلٍ ومُجابهة هذه التبعات في المنطقة العربية ومنطقة الخليج تحديداً.

**• ما الآثار التي خلفها انتشار فيروس كورونا الذي ظهر خلال عام 2020 على جهودكم في تحقيق أهداف التنمية، وما أبرز المهام والمبادرات التي أطلقها البرنامج في المنطقة العربية لمواجهة تداعيات هذه الجائحة؟**

بلا شك أثرت هذه الجائحة بشكل كبير جداً على كل دول العالم، والمنطقة العربية بشكل خاص، ففي بداية العام الحالي، أصدرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، بالتعاون مع المنظمات الأخرى تقرير تقديري للأضرار الهائلة التي جلبها هذا الوباء للمنطقة العربية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية، أبرزها خسارة أكثر من 150 مليار دولار أمريكي من الناتج القومي في المنطقة العربية، وتضاعف أعداد الفقراء في المنطقة، ومنهم من نزل إلى ما دون خط الفقر، بالإضافة إلى الازدياد الهائل في أعداد البطالة.

ومن ثمّ على الأمم المتحدة، والمجتمع التنموي، والمجتمع الإنساني العمل سوياً لمجابهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذا الوباء الذي لم ينته، وما زلنا نعاني من تبعاته في الكثير من المدن والتجمعات العمرانية بالمنطقة العربية.

**• ما أبرز التحديات التي تواجه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في الوقت الراهن من أجل تحقيق أهدافه وتعزيز جهود التنمية؟**

في الحقيقة، إن المنطقة العربية مُعقدة جداً، ولا شك أن وباء كورونا يُعتبر تحدي كبير جداً، ولكن بالإضافة إلى ذلك لدينا أيضاً أزمات كبيرة في المنطقة العربية، فنحن نتعامل مع منطقة تحتضن أكثر من 26 مليون نازح ولاجئ، وبها أزمات في الكثير من دولها، ونحن نحاول أن نسهم في التخفيف من أعباء هذه الأزمات على الدول المستضيفة، أو على الدول التي تعيش في أزمات أو حالة ما بعد الأزمات، مثل: العراق، واليمن، وسوريا، وفلسطين.

ولذلك، فإن العمل كبير ومُعقد وتحدياتنا في المنطقة العربية كبيرة جداً، بالإضافة إلى ذلك يوجد موضوع ثالث، وهو التغيرات المناخية، إذ إن تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أظهر أن أكثر المناطق عرضة وتأثر بالتغيرات المناخية هي منطقة الشرق الأوسط، ولهذا، يجب علينا أن نضع هذا الموضوع في صلب اهتمامنا وضمن مشاريع التنموية في المنطقة العربية، والمشروع الذي سيتم تنفيذه ضمن هذه الإتفاقية التي تمّ توقيعها مع الصندوق الكويتي يعتبر أحد هذه المساهمات التي نأمل أن تكون بداية حقيقية وشراكة كبيرة في تحقيق المرونة والتكيف مع التغيرات المناخية في المنطقة العربية.

**• هل من كلمة أخيرة؟**

كل الشكر للصندوق الكويتي ودولة الكويت التي لم تبخل في التعاون، سواء من النواحي الإنسانية في المنطقة العربية أو من النواحي التنموية.

السيد عرفان علي المدير الإقليمي العربي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية يتحدث لمجلة الصندوق

# عادة الأعمار والبناء

**كما التقت مجلة الصندوق مع السيد وائل الأشهب، مدير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في العراق واليمن، ودار معه الحوار التالي :**

**• ما تقييمكم لمُساهمات الصندوق الكويتي في دعم جهود إعادة البناء والإعمار والتأهيل والتنمية الاقتصادية في العراق واليمن؟**

إن تجربتنا هذه مع الصندوق الكويتي هي فاتحة خير بإذن الله للعمل المشترك على برنامج تأهيل مناطق في جنوب العراق، والتي تُعتبر مصدر من مصادر الرمال والغبار وتؤثر على دولة الكويت.

لقد تأثر جنوب العراق كثيراً في السنوات الأخيرة من التصحر وزيادة رقع المناطق الصحراوية، وأيضا قلة الأمطار، مما زاد من تكرار العواصف الترابية.

ويعتبر هذا البرنامج فريداً من نوعه، وسوف نبدأ العمل في ثلاث محافظات بجنوب العراق في أعمال تثبيت التربة باستعمال أنواع من التربة غير المتحركة، وزراعة مصدات طبيعية من الأشجار وزيادة الرقعة الخضراء وقنوات الري.

إن جميع تلك الأعمال ستُساعد على توفير فرص كبيرة للعمل للشباب العاطلين عن العمل في الجنوب والمتأثرين بجائحة فيروس كورونا، والوضع الاقتصادي في العراق.

وهذه المناطق مُنقسمة ما بين ريفية وحضرية، وعملية الربط بين الريف والحضر مُهمة جداً في التنمية، وستقام هذه المشروعات بالاتفاق الكامل مع السلطات المحلية، وبالعمل مع القطاع الخاص العراقي وأيضاً الجامعات العراقية، وسيكون لها فائدة كبيرة على البلاد بشكل عام.

كما سيتم الاستعانة بمركز الكويت للأبحاث العلمية وجامعة "هارفرد "الأمريكية في عملية استعمال التصوير عن بُعد، وأيضاً في عملية تقييم المناطق الأكثر تسبباً في هذه الكثبان الرملية.

السيد وائل الأشهب مدير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في العراق واليمن يتحدث للزميل محمد المؤمن

لذلك، ستخصص السنة الأولى لإجراء دراسات مُتكاملة بالتعاون مع مركز الكويت للأبحاث العلمية، وجامعة" هارفرد ،"والجامعات العراقية، والمجتمع المحلي، بالإضافة إلى وزارات عراقية هي: الزراعة، والبيئة، والتخطيط.

ولا شك أن هذا المشروع ريادي، ونحن نتمنى أن شاء الله من الدول الخليجية الأخرى المتأثرة أيضاً بالكثبان الرملية أن تشارك معنا في هذ البرنامج بحيث يتم توسعة الرقعة الخضراء في العراق، ومن ثمّ تخف الكثبان الرملية التي تؤثر على دول الخليج.

**• كيف ترون أثر المشاريع المُمولة من الصندوق الكويتي على تحسين النواحي الحضرية والاجتماعية والتنموية والاقتصادية في العراق واليمن؟**

إن المشاريع المُمولة من الصندوق الكويتي في العراق واليمن حتماً لها أثراً مميزاً وإيجابية كبيرة على التنمية المحلية و بناء السلام في بعض المناطق المتأثرة بالنزاعات، كما أن لها دوراً إيجابياً على زيادة فرص العمل وزيادة الحركة الاقتصادية على المستوى المحلي.

**• ما الذي تحتاجه حكومات العراق واليمن في الوقت الحالي لتحقيق الاستقرار وتحسين مستوى المعيشة لبلدانهم وشعوبهم؟**

في الواقع الاحتياجات كبيرة جداً، فعلى مستوى العراق توجد هناك خطط تنمية وتفعيل لدور المجتمعات والسلطات المحلية بالمحافظات في التخطيط وتصميم وتنفيذ المشروعات، سواء في مجال إعادة الإعمار في المناطق التي تأثرت بالصراع مع تنظيم داعش، أو في مناطق الوسط والجنوب التي لم تتأثر بنفس المستوى.

وعملياً هناك مُخصصات لمشاريع التنمية، لكن هناك أيضاً أولويات للعراق في موضوع الأمن والأمان، ولذلك، تحاول الحكومة العراقية بشكل كبير أن تزيد مخصصات مشاريع التنمية، وأيضاً المجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة، وكذلك الصندوق الكويتي للتنمية الذي يشارك بشكل كبير جداً في هذه المشروعات.

ولمنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مشروعات كبيرة جداً بالمناطق المُحررة من تنظيم داعش في العراق والمناطق الجنوبية، مثل البصرة، وكثير من هذه المشروعات عبارة عن إعادة إعمار وتنمية بنفس الوقت.

وعلى مستوى اليمن، فان البلد يمّر بفترة صعبة جداً الآن، ونتمنى أن يعم السلام قريباً، أما من حيث المشروعات هناك، فإنها مبنية على المُساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية التي يحتاج إليها الشعب اليمني بشكل سريع حالياً، كالصحة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي، والمُساعدات التنموية موجودة حالياً، ولكن ليس بشكل كبير بسبب الوضع الأمني غير المستقر في جميع المناطق.

وتعمل منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حالياً مع الحكومة الشرعية باليمن في مناطق كثيرة لترميم المنازل التي تضررت من الحرب، وتوصيل مياه الشرب، وإعادة بناء البنية التحتية للقطاعات الحيوية، كالصرف الصحي، والنقل والكهرباء.

**• كلمة أخيرة؟**

أنا مسرور جداً لحضوري إلى الكويت، وافتخر بتعاون منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع الصندوق الكويتي للتنمية، ونتمنى أن يكون هذا المشروع ريادي وناجح وبداية خير للتعاون المشترك بين الجانبين على مستوى الدول العربية.

## ريادة الكويت

واستكمالاً لسلسلة اللقاءات التي أجرتها مجلة" الصندوق ،"التقت الدكتورة أميرة الحسن رئيس بعثة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في إقليم الخليج العربي، والتي أكدت في البداية أن الاتفاقية خطوة مُهمة للتعاون وتوحيد الجهود التنموية بين البرنامج الأممي والصندوق الكويتي في ظل انعقاد أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي، وأيضاً إقامة اليوم العالمي للمدن تحت شعار "تكيف وتعزيز قدرات المدن لمقاومة التغيرات المناخية."

وأوضحت الحسن أن الكويت كان لها الريادة في توقيع اتفاقية بهذا الشكل، إذ لأول مرة يتم توقيع اتفاقية لتنفيذ مشروع لمنع الغبار العابر للحدود، مبينة أن المشروع يُحقق عدة جوانب إيجابية على رأسها تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين الصحة العامة في الكويت والعراق والمنطقة، بالإضافة إلى ذلك يوفِّر فرصاً وظيفية داخل العراق .

وأضافت أن المشروع سيُقلل الغبار بنسبة تتراوح بين 35 و40 % ونظراً لأن مصادر الغبار في الكويت متنوّعة من الدول المحيطة، لذا فإن هذه الخطوة مُهمة جداً، وستؤثر بشكل إيجابي على الكويت ودول خليجية أخرى، مثل :دولة قطر، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية.

وعن مدة التنفيذ، أشارت الحسن إلى أن المشروع كونه زراعي، فإنه يحتاج إلى بعض الوقت، ومن المتوقع أن يستغرق من سنتين إلى أربع سنوات حتى تظهر نتائجه على أرض الواقع، حيث إن استصلاح التربة ومُعالجتها وزراعة النباتات عمليات تعتمد على الوقت بشكل كبير، لافتة إلى أنه سيتم الاستعانة بالتقنيات الحديثة والابتكارات الجديدة لتسريع الخطوات والوصول إلى نتائج إيجابية في أقل وقت ممكن.

وبخصوص الصعوبات والمعوقات التي يُمكن أن تواجه تنفيذ المشروع، خاصة في ظل وجود جائحة كورونا، ألمحت إلى أنه تمّ إعداد دراسة جدوى لمعرفة مصادر الخطر وأي معوقات يُمكن أن تعترض تنفيذ المشروع وكيفية علاجها، ومن ثمّ تمّ تحديد كل المعوقات ووضعها في الحسبان من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والصندوق الكويتي للتنمية، ومناقشتها في الاجتماعات التي عُقدت بين الطرفين

الدكتورة أميرة الحسن رئيس بعثة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في إقليم الخليج العربي

## والتقت مجلة" الصندوق "أيضاً مع السيد بيتر بيتروف، مستشار معهد الكويت للأبحاث العلمية ، وفيما يلي نص الحوار:

**• ما مدى أهمية أن ينظر إلى الصندوق الكويتي كشريك في مشروع التكيف والصمود للعواصف الرملية والترابية العابرة للحدود بين الكويت والعراق؟**

في البداية أود أن أؤكد أنه لولا دعم الصندوق الكويتي لكان من المستحيل تنفيذ مثل هذا المشروع، حيث إنه عابر للحدود ويتم تنفيذه على مستوى دولي ويحتاج إلى التمويل ليتم توزيعه بحكمة في كلا البلدين.

وأنا شخصياً اعتقد أن الصندوق الكويتي قادر على المُساعدة في تنفيذ هكذا مشاريع رفيعة المستوى.

**• ما انطباعك عن مُساهمات الصندوق الكويتي في دعم أهداف برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؟**

اعتقد أنها مُساهمات ممتازة ومُتميزة، حيث يقوم الصندوق بتحويل خطط طال انتظارها إلى واقع ملموس، ولولا هذه المُساهمات لكانت المشاريع مجرد كلمات على ورق.

وتعد هذه الاتفاقية التي تمّ توقيعها خير مثال على ذلك، حيث سيتم أخيراً استخدام البيانات التي جُمعت طيلة السنوات 13 الماضية، وترجمتها على أرض الواقع.

ويسعدني شخصياً أن أرى أنه تمّ اتخاذ خطوات عملية تجاه قضية مُهمه كهذه، حيث من المتوقع أن تتحسن جودة الهواء في المناطق الحضرية خلال السنوات المقبلة، وستتمكن الأجيال القادمة من الشعور بذلك.

**• برأيك، ما أبرز التحديات التي تواجه المدن الخضراء والتنمية الحضرية المستدامة في السنوات المقبلة؟**

هناك العديد من التحديات الكبيرة، أبرزها قضية التلوث في دولة الكويت، وهذه القضية تتطلب أن يكون الناس أكثر وعياً، وأن يتصرفوا وفقاً لذلك من أجل التخفيف من آثارها التي باتت واضحة في كل مكان في البلاد.

**• ما الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لدراسة التأثير الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كورونا على المدن والمجتمعات؟**

قمنا في معهد الكويت للأبحاث العلمية بدراسة مستويات "الكلوروفيل "في جون الكويت على مدى السنوات الثلاث الماضية، ولاحظنا زيادات ومتغيرات ملحوظة في النشاط الحيوي لأنواع الكائنات الحية البحرية خلال فترات الحظر في البلاد.

وقد شوُهدت تلك المتغيرات من خلال 15 مرصداً مختلفاً للأقمار الصناعية في شمال الخليج، كما تباينت الاختلافات في درجات الحرارة نتيجة الاعتماد الشديد على أجهزة تكييف الهواء، والتي تؤثر بشكل مباشر على الأشعة تحت الحمراء في المناطق الحضرية، ويمتد التأثير عبر العديد من الجوانب المختلفة، ومن الصعوبة تتبع وملاحظة جميع الجوانب.

وأود أن أشير إلى أن الكثير من سكان الكويت، وبالأخص فئة الشباب، متعلمون ويتمتعون بامتياز الوصول إلى التقنيات العالية، ولكنهم بحاجة إلى مزيد من التفاني تجاه المشاريع الهامة، مثل هذا المشروع، فعلى عكس دول الخليج الأخرى، تمتلك الكويت ساحلاً شبه مُغلق ولديه القابلية بأن يستخدم كمختبر.

وسيكون من المفيد جداً أن تركز المؤسسات الأخرى في الكويت على المشاريع المُتعلقة بسواحل البلاد، مع الرصد الوثيق لأنواع الكائنات الحية البحرية، وبالإمكان أن تستخدم هذه البيانات فيما بعد كمشاريع محورية لدول مجلس التعاون الخليجي.

**• هل لك أن تحدثنا عن بدايات نشاط رصدك للعواصف الترابية العابرة من العراق إلى الكويت؟**

ساعدني الدكتور عبد الرحمن العوضي، ونائبه السيد محمود يوسف عبد الرحيم في بناء أولى المحطات الأرضية الفضائية في منطقة الخليج العربي مباشرة في عام 2003 وهو ما مكننا من جمع بيانات الأقمار الصناعية، وكان دورنا الرئيسي يقتصر على رصد دول الخليج العربية.

لكن في عام 2008 لاحظنا نشاطاً غريباً في منطقة النجف بوسط العراق، كان ذلك عندما سمح لنا الدكتور العوضي بإجراء مزيد من البحوث في المنطقة، ومازالت أبحاثنا مستمرة منذ ذلك الحين.

السيد بيتر بيتروف يتحدث للصندوق

وفي عام 2016 انتقلت إلى معهد الكويت للأبحاث العلمية مع الدكتور علي الحمود لبدء البحث عن ظاهرة الغبار والجودة العامة للهواء في المناطق الحضرية في الكويت، وكان ذلك عندما التقيت بالدكتورة أميرة الحسن التي أبدت حماساً واضحاً فيما يتعلق بمجال أبحاثنا، واغتنمت فرصة العمل بناء على البيانات التي قمنا بجمعها، وكانت فرصة ثمينة للغاية لإقامة علاقات مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والعمل في مشروع مُتعدد التخصصات بين الحكومات، وبفضل جهود الصندوق الكويتي للتنمية، نشهد أخيراً جني ثمار كل ذلك العمل الشاق.

وأنا متفائل بأن مشروع خفض العواصف الترابية والرملية في الكويت سيكون بداية لتنشئة أكثر صحة للأجيال القادمة، إذ تعتبر الكويت الأكثر تتضرراً من هذه العواصف.

المُزمنة، وبعض المشاكل الأخرى التي تخص الجهاز التنفسي وأمراض الأوعية الدموية، لافتاً إلى أن هناك أيضاً العديد من الأضرار البيئية والاجتماعية التي تتسبب فيها العواصف الترابية العابرة للحدود، منها :تعطيل حركة المرور، وشل حركة الموانئ، وتأجيل الاحتفال بمناسبات ثقافية ومعارض في الكويت، والتي يتبعها أيضاً خسائر اقتصادية.

واختتم الحمود بالتأكيد على أنه يجب لفت الانتباه إلى حقيقة أن الغبار لا يدوم فقط ليوم واحد، بل يظل عالقاً في الهواء لمدة ثلاثة أيام بعد مرور العواصف، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على كبار السن والأطفال، معبراً عن سعادته بتنفيذ هذا المشروع الذي سيمنع الكثير من الأضرار التي تلحق ببلدنا الحبيب الكويت.

## أبحاث دقيقة

وفي ختام اللقاءات، التقت مجلة" الصندوق "مع الدكتور علي الحمود، الباحث في معهد الكويت للأبحاث العلمية والذي أفاد بأن العواصف الغبارية العابرة للحدود أمر متعارف عليه في العديد من دول العالم، ليس فقط دول الخليج فحسب، مشيراً إلى وجود عواصف غبارية تعبر جزيرة" غوبي "في الصين، وتنتقل حوالي 7،000 كيلو متر عبر المحيط الهادي إلى جزر" هاواي" في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى العواصف الغبارية العابرة من منطقة الساحل في غرب أفريقيا إلى البرازيل عبر المحيط الأطلسي.

وقال الحمود الدكتور بيتروف اطلعنا بالعاصفة المُستهدفة في مشروع التكيف والصمود عام2017 والمتكونة من منطقة" السماوة في جنوب شرق العراق، وتقع على بُعد حوالي 250 كيلومتراً شمال غرب الكويت، حيث كان قد رصدها عام2007 .

وأضاف "لاحظنا في الآونة الأخيرة أن العواصف الغبارية والرملية تعبر الحدود بشكل أشبه بمياه الأنهار، وتنتقل إلى المناطق السكنية في دولة الكويت، بل وتمتد على مدى 1.200 كيلومتر إلى بعض الدول المجاورة، كشرق المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، ودولة قطر.

وتابع الحمود : أجرينا بعض الدراسات في معهد الكويت للأبحاث، ووجدنا أنه مقارنة بخمس دول مجاورة، تعتبر الكويت الأكثر تضرراً من الغبار بتركيز عالي ومتزايد سنوياً ،"مشيراً إلى أن هذا الغبار له توابع اقتصادية، حيث إن 190 مليون دولار أمريكي تُفقد في قطاعات :النفط، والطيران، والأشغال، منها 10 ملايين دولار خسائر في القطاع النفطي، نظراً لتعطل الإنتاج سنوياً بمعدل ثلاثة أيام بسبب الغبار.

وأوضح الباحث في معهد الكويت أن بعض التوابع الصحية تتمثل بزيادة 3 % سنوياً في مرض الربو، وغير ذلك من المشاكل الصحية

الدكتور علي الحمود الباحث في معهد الكويت للأبحاث العلمية

للإطلاع على المزيد يرجى تصوير الرمز على الهاتف

من خلال قرض بقيمة 35 مليون دينار كويتي

# الصندوق الكويتي يُساهم في تطوير منظومة الربط الكهربائي الخليجي

## الإبراهيم: الربط الكهربائي من أهم المشاريع الداعمة لأمن الطاقة في دول الخليج

وقّع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية اتفاقية مع هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يقدم بمقتضاها قرضاً مقداره 35 مليون دينار (115.5 مليون دولار)، للإسهام في تمويل مشروع تعزيز منظومة الربط الكهربائي الخليجي والربط بشبكة جنوب العراق.

وقّع اتفاقية القرض نيابة عن الصندوق الكويتي السيد/ مروان الغانم، المدير العام، ونيابة عن هيئة الربط الكهربائي المهندس أحمد الإبراهيم، الرئيس التنفيذي، بحضور الدكتور نايف الحجرف، الأمين العام لمجلس التعاون.

ويهدف المشروع إلى تطوير منظومة الربط الكهربائي الخليجي، والمُساهمة في تلبية جزء من الطلب على الطاقة الكهربائية، وتحسين أداء واستقرار الشبكة بالعراق، كما سيُساعد الدول الأعضاء في الهيئة على تعزيز شبكاتها الكهربائية الوطنية وزيادة اعتماديتها، لضمان استدامة الطاقة الكهربائية بجميع الأوقات.

ويتكون المشروع من أعمال إنشاء محطة ربط جديدة ضمن منظومة الربط الخليجي في منطقة الوفرة بدولة الكويت على مساحة حوالي 62 ألف متر مربع، وتمديد خطوط نقل هوائية جهد 400 كيلوفولت ثنائي الدائرة تعمل بنظام التيار المتردد لربط المحطة الجديدة بمحطة تحويل كهرباء الفاضلي في المملكة العربية السعودية، وأيضاً تمديد خطوط نقل هوائية جهد 400 كيلوفولت ثنائي الدائرة تعمل بنظام التيار المتردد من محطة الوفرة إلى محطة الفاو في جنوب العراق، والتابعة لوزارة الكهرباء العراقية، بطول حوالي 295 كيلومتراً، منها حوالي 205 كيلومترات في الكويت والباقي في العراق، علاوة على توريد وتركيب قواطع ومفاعلات كهربائية وأنظمة القياس والتحكم لتوسعة محطات التحويل في الوفرة، والفاضلي، والفاو.

ويشتمل المشروع أيضاً على إضافة منشآت كهربائية جديدة لتعزيز الشبكة المتصلة بمحطة الوفرة، لرفع السعة الاستيعابية الداعمة لشبكة الكهرباء بالكويت بنحو 2500 ميجاوات مما سيزيد من اعتمادية الشبكة الكويتية ويرفع من كفاءتها التشغيلية، وكذلك تعزيز الشبكة في جنوب العراق والمرتبطة بمحطة الفاو، لتمكينها من استيعاب قدرة كهربائية لا تقل عن 500 ميجاوات.

ويسدد أصل المبلغ المسحوب من القرض على 18 قسطاً نصف سنوية، يستحق أولها في أول تاريخ يستحق فيه دفع فوائد أو تكاليف أخرى بموجب اتفاقية القرض، وذلك بعد مضي فترة إمهال قدرها 3 سنوات، تبدأ من تاريخ قيام الصندوق بدفع أي مبلغ بناء على أول طلب سحب من القرض يقدمه المقترض أو من تاريخ قيام الصندوق بإصدار تعهد بناء على ذلك الطلب. أما الفائدة السنوية على القرض فهي بواقع 1.5% إضافة إلى 0.5% سنوياً لتغطية التكاليف الإدارية والمصاريف الأخرى لتنفيذ اتفاقية القرض.

ويساهم المشروع في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة، منها الهدف الثالث "الصحة الجيدة والرفاه"، والهدف الرابع "التعليم الجيد"، والهدف السابع "توفير الطاقة النظيفة بأسعار معقولة"، والهدف الثامن "توفير العمل اللائق ونمو الاقتصاد"، والهدف التاسع "الصناعة والابتكار والبنية التحتية"، والهدف الحادي عشر "توفير مدن ومجتمعات محلية مستدامة"، والهدف السابع عشر "عقد شراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة".

ويُعدّ قرض الصندوق الكويتي، هو الأول الذي يُقدم لهيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون، لتمويل مشروع تعزيز منظومة الربط الكهربائي الخليجي والربط بشبكة جنوب العراق، كما يعتزم الصندوق تقديم قرض ثان لتمويل المشروع وفق الشروط التي سيتم الاتفاق عليها لاحقاً في اتفاقية القرض الثاني.

السيد مروان عبدالله الغانم ، مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية . و د. نايف فلاح الحجرف ، الأمين العام للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية . و المهندس أحمد الإبراهيم ، الرئيس التنفيذي لهيئة ربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي

## وللتعرف أكثر على الاتفاقية وأهميتها، التقت مجلة "الصندوق" مع المهندس أحمد الإبراهيم، الرئيس التنفيذي لهيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون ... وكان الحوار التالي:

**• ما مدى أهمية مشاريع الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، والفائدة المرجوة منها على دول المجلس؟**

مشروع الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون من أهم المشاريع التي تدعمُ أمن الطاقة في دول المجلس، حيث بدأ كفكرة قبل أكثر من 20 عاماً، وفي ذلك الوقت كانت بعض دول الخليج تعاني من انقطاعات كبرى في التيارات الكهربائية، لذا كان الهدف الأساسي من المشروع هو استقرار نظم الكهرباء وتأمين أمن الطاقة في حالات الانقطاعات الكبرى.

ومنذ انطلاق مشاريع الربط في عام 2009، وحتى الآن استطعنا تفادي أي انقطاع كلي أو جزئي في دول المجلس، وتصدينا لحوالي 2400 حالة انقطاع كهربائي.

إضافة إلى ذلك، ساهمت هذه المشاريع في توفير الكثير من الكلفة الاستثمارية والأموال، سواء تلك التي تُستخدم لإنشاء محطات كهرباء جديدة، أو التي تنفق لدفع تكاليف الوقود، إذ من خلال نظام الربط الكهربائي أصبح بالإمكان تغطية أي انقطاع كهربائي يحدث في أي من دول الخليج عن طريق الدعم من الدول الأخرى.

ونعمل حالياً على إنشاء أسواق لتجارة وتبادل الطاقة، بحيث تتمكن الدول من استيراد أي طاقة تحتاج إليها.

### تحديات وصعوبات

**• ما أبرز التحديات التي تواجه مشروعات الربط الكهربائي في الوقت الحاضر؟**

هناك تحديات كثيرة في تنفيذ مشاريع الربط الكهربائي، خاصة تلك العابرة للحدود، لأنها تحتاج إلى الكثير من التنسيق في عدة دول.

وفي مشروع الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي حصلنا على دعم كبير من دول المجلس، بسبب وجود أعضاء مجلس الإدارة من العديد من الدول، مثال على ذلك وجود أعضاء من دولة الكويت في مجلس الإدارة ساعد على تذليل المصاعب من خلال تدخل هؤلاء الأعضاء المباشر لحل بعض الأمور.

إضافة إلى ذلك كان هناك تحديات مُتعلقة بموائمة الأنظمة، حيث كان من الصعب في البداية دمج 6 أنظمة لأول مرة، ومن أجل ذلك قمنا بتشكيل لجان على عدة مستويات شملت: التخطيط، والتشغيل، والتنظيم، وبفضل العمل الجماعي والتنسيق استطعنا التغلب على هذه التحديات.

## تعاون مُثمرٍ

**• كيف تجدون مُساهمة الصندوق الكويتي في تمويل هذا المشروع وتحقيق أهدافه؟**

إن العمل والتعاون مع الصندوق الكويتي للتنمية ساهم في تعزيز مشاريع الربط، وذلك من خلال المناقشة المشتركة والعمل كفريق واحد، إذ من خلال هذا التعاون تعرفنا على الإجراءات التمويلية، خصوصاً أنها التجربة الأولى لهيئة الربط في الاستعانة بعمليات تمويل لتنفيذ مشروع، لذلك تعلمنا الكثير من هذه التجربة، بفضل الجهد الكبير الذي بذل من الجميع.

بالإضافة إلى ذلك لمسنا معرفة فنية كبيرة لدى كوادر الصندوق الكويتي، إذ كنا نتوقع أن هذه الصناديق عملها مالي فقط، إلا أننا وجدنا خبرة فنية كبيرة موازية بمكونات المشروع وطريقة عمله، وبالفعل استفدنا كثيراً.

ومن المؤكد أن هذه الفائدة ستدوم على المدى الطويل في عملية التمويل سواءً مع الصندوق الكويتي، أو مع جهات أخرى.

**• هل هناك أي توجه لزيادة التعاون مع الصندوق الكويتي في تمويل مشاريع أخرى مستقبلاً؟**

نعم، هناك توجه في المستقبل القريب لزيادة التعاون، ففي الوقت الحالي يوجد ثلاثة مشاريع أقرت للتوسعة الداخلية، وهي: مشروع التوسعة في دولة الكويت، ومشروع التوسعة في الإمارات، بالإضافة إلى مشروع العراق.

وهناك مشاريع أخرى يتم دراستها، وهي مشاريع تقوية بقية الشبكة، ومن المحتمل أن تتحول هذه الدراسات إلى مشاريع على مدى سنتين من الآن، بالإضافة إلى مشاريع ربط مع دول خارج منظومة مجلس التعاون.

للإطلاع على المزيد يرجى
تصوير الرمز على الهاتف

تشتمل على 5 أهداف رئيسة للفترة (2021/2020 – 2035/2034)

# استراتيجية الصندوق الكويتي تترجم رؤيته المستقبلية وأهدافه ومبادراته لمستقبل أفضل

تترجم استراتيجية الصندوق الكويتي للتنمية (2021/2020 – 2035/2034) رؤيته المستقبلية الشاملة وتوجهاته وأهدافه من أجل صياغة مستقبل أفضل لنشاطه ومبادراته الانمائيه.

وتترافق هذه الاستراتيجية مع وضع خطط عمل لكل 5 سنوات، تغطي أولها الفترة (2021/2020 2024–/2025)، إذ تحتوي هذه الخطط على تفاصيل الخطوات العملية لتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للصندوق، على أن تُستخدم نتائج التقييم لمخرجات كل خطة عمل في تطوير خطة العمل التالية للصندوق.

وتُعدّ هذه الاستراتيجية واحدة من المحطات البارزة في تاريخ الصندوق، حيث تحمل في مضمونها شكل المستقبل الذي سيكون عليه الصندوق خلال الأعوام المُقبلة بجهود وعطاءات موظفيه في مختلف الدرجات الوظيفية، وفي مواقع العمل كافة.

وتشتمل الخطة الاستراتيجية المستقبلية للصندوق على 5 أهداف رئيسة، هي: تعزيز الدور الريادي للصندوق كمؤسسة إنمائية ثنائية عالمية، والمحافظة على الاستدامة المالية، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية داخل الكويت، وتنمية الموارد البشرية وحوكمة أنظمة العمل، وإظهار دور الصندوق التنموي المميز داخل الكويت وخارجها.. وفيما يلي توضيح لهذه الأهداف.

## 1) تعزيز الدور الريادي للصندوق كمؤسسة إنمائية ثنائية عالمية

الصندوق الكويتي مُؤسسة إنمائية ثنائية عالمية رائدة تعمل على تكريس السياسة الخارجية لدولة الكويت وعكس صورتها الإيجابية في مجال العون الإنمائي، والمُتمثلة في الريادة بمجال العمل الإنساني.

وتتجسّد الريادة في العمل الإنمائي والإنساني في الوقت الراهن من خلال تقديم القروض المُيسرة والمُساعدات الإنمائية للدول العربية والنامية، بالإضافة إلى الإسهام في رؤوس أموال وموارد مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية والإقليمية، وتمثيل دولة الكويت فيها.

وقد ظهرت على الساحة الإقليمية مجموعة من التحديات الإنمائية، والتي يتوقع معها أن يكون للصندوق دوراً بارزاً بالمُساهمة في تجاوز هذه التحديات ودعم المبادرات الدولية، والتجاوب بشكل سريع لتداعيات الكوارث الطبيعية والأزمات السياسية لتقديم مُساعدات الإغاثة الإنسانية العاجلة.

ونظراً لأن أغلب الدول النامية تشهد تحديات كبيرة في مجال تنمية القطاع الخاص، فقد أصبح أمراً مُتفقاً عليه أن يتم صياغة برامج تنمية يُساهم فيها القطاع الخاص لتنفيذ هذه الاستراتيجيات، ولهذا السبب فإن الصندوق يسعى إلى تطوير برنامج إقراض القطاع الخاص في الدول النامية.

واستجابة للمبادرات الدولية في المجال الإنمائي يسعى الصندوق كذلك لإعداد دراسة لتفعيل الأنشطة المُتاحة له في إطار نظامه الأساسي من خلال الآتي:

– تقديم الكفالات بكافة أنواعها للدول أو المنشآت ذات الشخصية الاعتبارية التابعة لها.

– المُشاركة في رأس مال المنشآت ذات الطبيعة التنموية المملوكة للدولة.

## 2) المُحافظة على الاستدامة المالية للصندوق

تمّ صياغة هدفين تشغيلين لضمان إدارة حصيفة لكل من: استثمارات الصندوق، ومحفظة قروضه الإنمائية.

أولاً: الإدارة الحصيفة لاستثمارات الصندوق: تنمية محفظة الصندوق الاستثمارية يكون من خلال الاستثمار في أدوات استثمارية وبمستوى مخاطر مقبول، بالإضافة إلى تطوير وتفعيل برامج للتكامل بين الاستثمارات والقروض، من أجل تحقيق مزيد من الكفاءة المالية لزيادة قيمة المحفظة وتوفير السيولة اللازمة لتقديم القروض والمنح.

ثانياً: إدارة محفظة قروض الصندوق الإنمائية: يكون من خلال مُتابعة خدمة القروض المُتعاقد عليها مع الدول المستفيدة، وإجراء الترتيبات المالية اللازمة في حال مُواجهة بعض الدول لظروف خارجة عن إرادتها وصعوبات مالية لا تتمكن على إثرها من خدمة ديونها تجاه الصندوق.

ونظراً لاقتراب إجمالي قيمة القروض القائمة من رأسمال الصندوق المُصرح به والمدفوع بالكامل، ولتمكينه من المُساهمة في مواجهة التحديات الإنمائية والمبادرات الدولية، وللاستجابة لتعهدات حكومة دولة الكويت المستقبلية في المحافل الدولية، فقد تمّ صياغة هدف تشغيلي ثالث لدراسة زيادة رأسمال الصندوق لضمان استدامته المالية في ظل توسع أنشطته الإنمائية.

## 3) تعزيز المسؤولية الاجتماعية للصندوق الكويتي داخل دولة الكويت

يضع الصندوق المسؤولية الاجتماعية في مقدمة أولوياته لإيمانه الراسخ بأهمية الدور الذي يقع على عاتقه للمُساهمة في تحقيق التنمية المُستدامة ودعم مسيرة التطوّر والنمو بالكويت.

وانطلاقاً من ذلك يُساهم الصندوق في العديد من الأنشطة والمبادرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، لا سيما في مجالات خدمات الرعاية السكنية للمواطنين، وتنمية الموارد البشرية الكويتية، ودعم القطاع الخاص الكويتي.

## 4) تنمية الموارد البشرية وحوكمة أنظمة عمل الصندوق

إيماناً بأهمية تنمية الموارد البشرية والحوكمة الجيدة لأنظمة العمل، يعمل الصندوق على تحقيق مجموعة من الأهداف في إطار خطته الاستراتيجية لتقديم خدماته الإنمائية بكفاءة وفاعلية وتحقيق التميز في الأداء وإدارة أنظمة العمل.

وعلى رأس هذه الأهداف تطوير كفاءة موارده البشرية، والانتقال إلى نظام المحاسبة المُتوافق مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9)، والتحول الكلي إلى الأنظمة الإلكترونية.

ولتوفير بيئة عمل مناسبة، وأخذاً في الاعتبار أن معظم المساحات المكتبية في الصندوق الكويتي مُستغلة، حيث بلغت نسبة الاستغلال المكتبي حوالي 95% من إجمالي المساحة المُتوفرة، سوف يسعى الصندوق إلى زيادة المساحة المكتبية لمقابلة تزايد عدد موظفيه وأتّساع أنشطته الإنمائية في المستقبل، كما يسعى إلى تعزيز الحوكمة المالية والإدارية الداخلية لعملياته للحصول على خدمات أكثر كفاءة وشفافية، ويتم ذلك من خلال إدارة رشيدة لأنظمة العمل لتمكن الصندوق من وضع أفضل الآليات والإجراءات لتنظيم العلاقات المُختلفة بين مختلف إداراته لتسهيل عملية اتخاذ القرارات في إطار يتسم بالثقة والشفافية.

## 5) إظهار دور الصندوق التنموي المميز داخل وخارج دولة الكويت

يُعدّ النشاط الإعلامي أحد الأنشطة المُهمة، كونه يُشكّل حلقة الوصل بين الصندوق والجمهور الخارجي، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وعليه تسعى إدارة الإعلام في الصندوق الكويتي لإبراز دوره التنموي المميز، وتوثيق الأنشطة والفعاليات

ساهم في بناء 73 مدرسة في 15 محافظة مختلفة

# جهود الصندوق الكويتي في قطاع التعليم - جمهورية العراق

كان التعليم في العراق خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي يُعتبر من أفضل أنظمة التعليم في منطقة الشرق الأوسط، إذ كانت نسبة من يجيدون القراءة والكتابة مرتفعة جداً، وعلى وجه الخصوص الفتيات، وذلك بفضل نظام التعليم الحكومي الإلزامي الذي طُبق خلال هذه الحقبة.

وقد وصلت نسبة التسجيل بالمدارس الابتدائية في نهاية السبعينيات إلى ما يقارب 100٪، وحاز العراق في عام 1982على جائزة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) للقضاء على الأمية، ولكن للأسف في الوقت الحالي يعاني التعليم الكثير من المشكلات والصعوبات، بسبب ما تعرض له العراق من حروب وانعدام للأمن، حيث وصلت نسبة الأمية حالياً إلى مستويات غير مسبوقة.

## أسباب التدهور

ويرجع تدهور التعليم في العراق إلى العديد من الأسباب، أهمها: الصراعات والحروب المُستمرة، وزعزعة الاستقرار، وارتفاع معدلات الفقر، مما أدى إلى هجرة ما يزيد على 1.4 مليون فرد، نصفهم من الأطفال، وقد كان تأثير ذلك كارثي على المنظومة التعليمية.

ووفقاً لمنظمة الأمم المُتّحدة للطفولة (اليونيسيف)، فإن حوالي 3.2 مليون طفل حرموا من التعليم في العراق، غالبيتهم من الفتيات، وذلك بسبب تعقيد الوضع الأمني وعدم الاستقرار، وكذلك عدم توافر مدارس وطرق للحصول على الخدمات التعليمية، هذا بالإضافة إلى تدهور المنشآت التعليمية، إذ إن نصف المدارس التي لا زالت قائمة في العراق تحتاج لإعادة تأهيل، وكل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع نسبة الأمية في البلاد.

## بناء المستقبل

ونظراً لهذا التدهور الكبير الذي أصاب العملية التعليمية في العراق، فقد أعطى الصندوق الكويتي هذه المشكلة أهمية كبيرة، وتبنى هذه القضية منذ عام 2018، حيث ساهم في بناء 73 مدرسة في 15 محافظة مختلفة.

وتحتوي كل مدرسة على حوالي 15–18 فصلاً دراسياً، تخدم نحو 87 ٪ من أطفال المنطقة، مما يساهم في تخفيف العبء التعليمي الذي تواجهه الدولة جراء عدم توفر الإمكانيات الكافية لإصلاح الوضع التعليمي. كما تتضمن المدارس الجديدة مختبرات مجهزة بأدوات حديثة، وأجهزة حاسب آلي، ومكتبات، ومعدات رياضية، وعيادات طبية.

وتبلغ قيمة تمويل مشروع بناء المدارس بالكامل 80 مليون دولار أمريكي، وهو ضمن الخطة الوطنية للتطوير المطروحة من قبل الدولة على توفير التعليم للأطفال في العراق.

وقد ساهمت مبادرة الصندوق هذه في الحد من تفاقم المشكلة التعليمية، التي كانت تشكل خطراً على حياة الشباب، ومستقبل العراق ككل، وتُعّد نقطة انطلاق وبداية للرحلة، فالعراق ما زال يحتاج إلى ما يقارب 7000 مدرسة.

ومع تنفيذ مزيد من المشاريع المُماثلة يمكن لأطفال العراق أن يحظوا بفرصة أفضل للخروج من هذه الدوامة، والسعي نحو مستقبل مشرق.

نشرت بالتعاون مع BBC

## ضغوط متزايدة

وعن مشكلة التعليم في العراق، يقول المسؤول في منظمة الأمم المتّحدة للطفولة (اليونيسيف) روري روبيرتسون: "وجود مشكلات أهدر الكثير من الأموال لصالح الجهات الدفاعية في الدولة، وهو ما يحد من الميزانية المتبقية للجهات الأخرى، كالتعليم".

وأضاف: "هناك إشكالية أخرى تُساهم في الأزمة، وهي ازدياد عدد الأطفال، فعلى الرغم من الأوضاع غير المستقرة، ازداد عدد الشعب العراقي خلال الفترة من 2003، وحتى 2014 بما يقارب 7 ملايين نسمة، في نفس الوقت الذي أغلقت فيه من 15٪ – 20٪ من المدارس، مما يضع مزيد من الضغوط على عاتق الهيكل التعليمي".

وتبقى الصراعات هي العائق الأكبر في أزمة التعليم بالعراق، إذ كانت تُستخدم المدارس في كثير من الأحيان كقواعد عسكرية، وخلال الفترة ما بين عامي 2014 و2017، تمّ تدمير نحو 130 مدرسة في مدينة الموصل خلال السنوات الثلاث المذكورة، وكانت 350 مدرسة أخرى بحاجة لإعادة تأهيل.

وعن إعادة تأهيل المدارس يقول رئيس منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في العراق: "عندما نتحدث عن إعادة التأهيل، نحن نشير إلى أن المباني عانت من أضرارٍ كبيرة، ربما تكون الكهرباء مفقودة، أو المياه غير متوافرة، وأحياناً تكون المباني قديمة دون أعمال صيانة، أو نوافذ، أو حتى أسقف".

وبغض النظر عن الأسباب التي أدت إلى تدهور المدارس، سواء كانت هذه الأسباب صراعات، أو تمويل، أو احتلال، أو مظاهرات، أو حتى بسبب فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19-)، فإن المحصلة في النهاية هي حرمان الأطفال من التعليم.

## لا مدرسة... لا مستقبل

ونظراً للنقص الكبير في عددٍ المدارس بالعراق، فقد ارتفعت الكثافة الطلابية في الفصول. ووفقاً لمنظمة الأمم المُتّحدة للطفولة، فإنٍ متوسط عدد الطلاب بالمدارس الحكومية في العراق يبلغ 60 طالباً لكل معلم، وقد يرتفع هذا العدد في بعض المناطق ليصل إلى 100 طالب لكل معلم.

ولا شك أن هذا أثَّر بشكل كبير علىٍ الوقت المُخصص للتعليم (اليوم التعليمي)، حيث بدأ يقل الوقت نظراً لعدد الطلبة الهائل، مقارنة بما قد تتحمله المدرسة في الوضع الطبيعي.

ولسد هذا النقص في المدارس، ومع هذا العدد الكبير من الطلاب، تعمل ثلث المدارس في العراق ضعفين أو ثلاثة أضعاف فترات العمل الطبيعية، مما يؤدي لتقليص عدد ساعات التعليم للطالب الواحد.

وقد بدأ يتضح تأثير جودة التعليم بشكل كبير على الطلبة، حيث قام البنك الدولي بقياسٍ التعليم على مدى 7 سنوات للطفل العراقي ووجد أنها تعادل فعلياً ما يقارب 4 سنوات من التعليم المباشر فقط.

ومع تدني جودة التعليم، زادت نسبة انسحاب أطفال الأسر الفقيرة من المدارس المتوسطة والثانوية، حيث إنهم أصبحوا يفتقدون أساسيات الكتابة والقراءة مما يجعلهم أكثر عرضة للاستغلال، ولا يتوقف الأمر عند ذلك الحد، بل يتسع ليشمل مشكلات أخرى، كزيادة البطالة، وزواج الفتيات المُبكر، والتأثيرات السلبية الدائمة على الوضع المادي والمعيشي للأفراد.

ومن المؤكد أن الخروج من هذه الدوامة قد يكون أحد أكبر التحديات للشعب العراقي.

ساهم في تمويل مشروع مستشفى مُتخصص للنساء والأطفال

# الصندوق الكويتي يُدعّم التنمية الصحية - جنوب السودان

لم يُعتَبَر تمويل الرعاية الصحية في جمهورية جنوب السودان يوماً من الأولويات، حيث لم يتم تخصيص إلاّ نسبة ضئيلة فقط من الميزانية الوطنية للرعاية الطبية.

ووفقاً لذلك، فإن أقل من نصف السكان لا يحصلون على أي نوع من الرعاية الصحية، وبات جنوب السودان يُسجل اليوم أحد أدنى متوسطات العمر المتوقع في العالم.

ووفقاً لتقرير أصدرته مؤخراً بعثة الأمم المُتّحدة، ومفوضيّة الأمم المُتّحدة السامية لحقوق الإنسان، يتوفر مرفق صحي واحد فقط لكل 10،000 شخص، كما أنّ العديد من هذه المرافق غير قادر على توفير رعاية مُتخصصة، ولا توجد أعداد كافية من الأطباء والممرضات المؤهلين، ويعيش حوالي 72٪ من السكان على بعد أكثر من 5 كيلومترات من أقرب عيادة.

## صراعات... وحروب

منذ أن أعلنت جنوب السودان استقلالها عن السودان عام 2011، في أعقاب حرب أهلية استمرت 22 عاماً، ظلت مُحاطة بالصراع إلى حد كبير، وخلال هذه الأوقات الصعبة تصاعدت الهجمات المُسلحة على العيادات الطبية والمستشفيات، وهذا الأمر جعل أزمة الرعاية الصحية التي تعود إلى عقود تتفاقم أكثر.

وقد قدَّر تقرير لمنظمة الصحة العالمية أن 789 امرأة تموت من كل 100،000 حالة بسبب مضاعفات أثناء الحمل والولادة.

## جهود الصندوق الكويتي

ونظراً لهذه التحديات المُعقدة التي يواجهها قطاع الرعاية الصحية، يتعاظم دور المؤسسات الإنمائية الدولية، مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، الذي ساهم في تمويل مشروع بناء وتجهيز مستشفى مُتخصص للنساء والأطفال في العاصمة "جوبا"، لدعم تنمية القطاع الصحي في جنوب السودان، وتلبية الاحتياجات المُتزايدة لتوفير خدمات الرعاية الصحية للنساء والأطفال وتحسين وتطوير جودتها.

وتخدم مستشفى الكويت الجديدة منطقة تغطي ثلث السكان في مدينة "جوبا" وضواحيها (60٪ منهم من النساء)، وتوفر 150 سريراً، وتجهيزات ومعدات طبية تشخيصية وعلاجية حديثة غير متوافرة في طب التوليد وأمراض النساء، بحيث تُقدم خدمة طبية أفضل لرعاية الأمومة وتخفيض معدل وفيات المواليد، وترتقي بالوضع الصحي للسكان، الأمر الذي يؤثر إيجابياً على مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

وفي الحقيقة، إن حل مشكلة الرعاية الصحية في جنوب السودان لن يكون بين ليلة وضحاها، فهناك العديد من القضايا المُرتبطة بهذه المشكلة، والتي يجب حلها أيضاً، ومنها: التثقيف الصحي للفتيات الصغيرات، وهجرة العديد من العقول المهنية الطبية المُدربة من البلاد بسبب عدم الاستقرار الأمني.

## أرقام مُفجعة

ولا شك أن العوامل التي أدَّت إلى هذه الأرقام المُفجعة الواردة في الإحصائيات عن وفيات الأمهات بجنوب السودان لم تختف، ولكن بالنسبة للعديد من السكان، يمكن أن تكون هذه المستشفى بداية وبارقة أمل لتحسين نظام الرعاية الصحية الوطني المُحطّم، والذي أصبح يعتمد بشكل كبير على المساعدات الإنسانية.

ومن سبل مُعالجة مشكلة الرعاية الصحية في جنوب السودان، وضع برامج صحية جذرية، والاستثمار في الخدمات العامة طويلة الأمد، حتى لو اصطدم هذا الأمر ببعض الصعوبات، ومن هذا المنطلق تبنى الصندوق الكويتي للتنمية مُعالجة هذه القضية من

خلال مشروع المستشفى في جوبا، وهو ما يُقدم فرصة للمساعدة على المدى القصير، ويُساهم في تطوّر الخدمات الصحية في البلاد.

ويسعى الصندوق الكويتي لتوفير بنية تحتية صحية أفضل للسكان بشكل عام، والنساء على وجه الخصوص، ومنع ظهور أي مشاكل للأمهات الشابات في جنوب السودان.

## الوصول للرعاية الصحية

وعن وضع الرعاية الصحية في جنوب السودان، يقول رئيس قسم الصحة في منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" جورج أميه: "لقد أدت التحديات الاقتصادية، والصراع، والإنفاق المنخفض على الخدمات الصحية إلى تدمير المرافق في المنطقة.. هذا النقص يعني أن غالبية سكان جنوب السودان لا يحصلون على الرعاية المُناسبة في ظل عدم قدرة القطاع العام على تلبية الطلب.. الرعاية الصحية المُقدمة تكون بشكل أساسي من خلال القطاع الخاص، وهو أمر صعب المنال ويتعذر الوصول إليه بالنسبة للعديد من السكان المحليين، وهنا تكمن القضية".

وأضاف: "قد يفتقر البعض إلى إذن للسفر، أو الموارد اللازمة للذهاب أو الدفع مقابل العلاج، أو البقاء في مرفق صحي، وقد لا يشعر الآخرون بالأمان عند السفر إلى المستشفيات، خاصة في الليل".

وعادة ما يتم توجيه أي أموال خارجية تأتي من الجهات المانحة للرعاية الصحية من خلال المنظمات الخيرية، وتُخصص للاستجابة للأزمات أو المشاريع الجارية، لكن رغم ذلك يظل التمويل مُشكلة كبيرة عندما يتعلق الأمر بتعزيز نظام رعاية صحية محلي مستدام.

## وضع صعب ومُعقد

من جانبها، تقول عضو هيئة التدريس المُشاركة في مركز "جونز هوبكنز" للصحة الإنسانية سميرة سامي: "من الصعب على المنظمات غير الحكومية الاستمرار في تقديم الخدمات على المدى الطويل، فعلى سبيل المثال، خلال أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، كان لابد من إجلاء الكثير من الموظفين الدوليين من جنوب السودان".

وبالنسبة لنساء وأطفال جنوب السودان، فإن الوضع الذي يواجهونه صعب ومُعقد، حيث إن حوالي 90٪ من الأطفال لا يولدون في منشأة صحية، والسبب لا يعود لمجرد نقص في المستشفيات.

## خطر متزايد على النساء

بالإضافة إلى ذلك هناك قضايا أخرى تلعب دوراً كبيراً في مشكلة الرعاية الصحية، مثل انخفاض مستويات التعليم، حيث تقول المديرة العامة للتدريب والتطوير المهني في وزارة الصحة بجنوب السودان جانيت مايكلز: "إن العديد من الفتيات غير مُتعلمات بما يكفي لاتخاذ قراراتهن بأنفسهن"، مشيرة إلى أن الزواج المُبكر المُنتشر تحت السن القانوني (يبلغ 18 عاماً) يُمثل مُشكلة كبيرة تُسهم في ذلك.

ومن المؤكد لن يتم إصلاح هذه المشكلات المنهجية من خلال بناء المزيد من المستشفيات، ولكن ربما من خلال مشاريع، مثل مبادرة "بوما" الصحية التي تنفذها وزارة الصحة في جنوب السودان بدعم من منظمة "اليونيسيف"، بهدف تقديم خدمات الرعاية الصحية وبرامج الصحة العامة على مستوى المجتمع المحلي، حيث درَّبت هذه المبادرة وجهزت 6700 عامل صحي مجتمعي، لمساعدة وإعلام النساء والآخرين حول مجموعة من الأمور الصحية، بما في ذلك طرق رعاية ما قبل الولادة.

سعادة د. بهرمجان أعلايوف
سفير جمهورية أوزبكستان

أشاد بالتطور الكبير في مستوى التعاون المشترك بين أوزبكستان والكويت في العديد من القطاعات الحيوية

# سفير أوزبكستان: الصندوق الكويتي ساهم في تمويل 10 مشاريع إنمائية، وقدم منحا ومساعدات فنية

أشاد سعادة د. بهرمجان أعلايوف سفير جمهورية أوزبكستان لدى الكويت، إلى التطور الكبير في مستوى التعاون المشترك في المجال المالي – الائتماني بين بلاده ودولة الكويت، منوها ان الصندوق الكويتي للتنمية يدعم تنفيذ العديد من المشاريع الاجتماعية في أوزبكستان، بما في ذلك قطاعات الزراعة والبنية التحتية والنقل والرعاية الصحية.

وذكر د. علايوف إلى ان الصندوق الكويتي وقف إلى جانب أوزبكستان منذ استقلالها، حيث ساهم في تمويل 10 مشاريع إنمائية تبلغ قيمتها حوالي 213 مليون دولار أميركي، وقدم منحا ومساعدات فنية تبلغ حوالي 2.5 مليون دولار أميركي. ولفت الى مشاركة وفد دولة الكويت برئاسة وزير المالية خليفة حمادة وممثلي الصندوق الكويتي للتنمية في الاجتماع السنوي 46 لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية يومي 2 و 5 سبتمبر الحالى في طشقند.

وفي ذات السياق، كشف د. أعلايوف عن خارطة طريق لتوطيد العلاقات بين البلدين بدخولها مرحلة جديدة من تعزيز التعاون السياسي والديبلوماسي واستمرار المشاورات والتنسيق بين وزارتي الخارجية فضلا عن التنشيط الاقتصادي والتجاري والاستثماري، باعتبار الكويت أحد الشركاء الرئيسيين والمهمين لأوزبكستان في العالم العربي والشرق الاوسط.

وقال ان هذا العام يصادف الاحتفال بالذكرى 27 لإقامة العلاقات الديبلوماسية بين البلدين، وهو ما يدفع أوزبكستان إلى الدفع بأطر التعاون إلى افاق اوسع وهذا ما اتفق عليه الرئيس شوكت مرضيائيف ووزير الخارجية الشيخ د. احمد الناصر خلال مشاركته في مؤتمر-وسط وجنوب اسيا.. الربط الاقليمي.. التحديات والفرص- الذي عقد في أوزبكستان منتصف يوليو الماضي.

واشار إلى ان الرئيس مرضيائيف والناصر بحثا افاق توسيع التعاون العملي في مجالات التجارة والاستثمار والابتكار والتمويل والامن الغذائي وتكنولوجيا المعلومات والتعليم، والاتفاق على عقد الاجتماع المقبل للجنة الحكومية الثنائية مع اعداد فعاليات مشتركة في إطار الذكرى الثلاثين لإقامه العلاقات الديبلوماسية بين البلدين.

مشروع اعادة تأهيل وتجهيز مبنى لجراحة القلب

مقابلة مدير برنامج الأمم يدعّمان العديد من البلدان التي تواجه ظروف الهشاشة والأزمات

# شتاينر: خبرات الصندوق الكويتي الكبيرة تُشجّعنا على التعاون معاً بشكل أوثق

ساهمت الشراكة القوية والتعاون المُشترك بين الصندوق الكويتي للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم العديد من البلدان التي تواجه ظروف الهشاشة والأزمات.

وخلال الفترات الماضية، وقّع الصندوق والبرنامج عدة اتفاقيات معاً لتعزيز قدرات البلدان الشريكة في جميع أنحاء العالم على مُواجهة الأزمات والمُساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المُستدامة، وذلك من خلال تقديم الدعم لهذه الدول في مجالات مُتعددة تساعد على تحقيق هذه الأهداف.

وتأتي هذه الاتفاقيات تأكيداً على امتداد دور الكويت القيادي على الصعيد العالمي في دعم جهود التنمية وتعزيز مجالات العمل الإنساني وبناء السلام، ولمكانتها الرائدة كمُساهمة وراعية في الجهود المبذولة لتعزيز قدرات البلدان التي تواجه الأزمات الأكثر إلحاحاً في العالم.

للتعرف أكثر على أهمية التعاون بين الجانبين، التقت مجلة "الصندوق" مع السيد أخيم شتاينر مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ... وكان الحوار التالي:

**- تمثل مُذكرة التفاهم التي وقعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الكويتي العام الماضي خطوة أولى لتأسيس إطار للتعاون بين الجانبين، ما الذي تأملون تحقيقه من خلال هذه الشراكة؟**

بداية، أود أن أثني على جهود الصندوق الكويتي بمناسبة الذكرى 60 لتأسيسه، وأن أهنئ السيد مروان عبدالله الغانم بمناسبة توليه منصب المدير العام لهذا الكيان المُهم، وأشكركم على إعطائنا هذه الفرصة لطرح رؤيتنا تجاه قضايا التنمية الرئيسة.

يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والصندوق الكويتي للتنمية بتطوير شراكتهم القيمة، حيث نتطلع إلى العمل والتعاون معاً لدعم التقدّم الإنمائي بجميع أنحاء العالم، لا سيما في السياقات الهشة، ففي عام 2020، وقبل ظهور جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) كان 23٪ من سكان العالم يعانون أوضاعاً هشة، ويعيش قرابة ثلاثة أرباعهم في حالة فقر مُدقع، وسرعان ما فقامت الجائحة هذا الوضع.

وقد أظهرت دراسة حديثة أجراها برنامج الأمم المُتحدة الإنمائي أن 8 من كل 10 أشخاص من المُعرضين للوقوع في براثن الفقر بنهاية العقد الحالي بسبب جائحة كورونا هم من سكان البلدان ذات مُعدلات التنمية البشرية المنخفضة أو المتوسطة، وهذه البلدان هي في الغالب التي تُعاني من صراعات أو أوضاعاً هشة.

ومن خلال إطار التعاون هذا، يجمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الكويتي منظومتيهما الفريدتين من العاملين بمجال التنمية والمُختصين في التعاون الإنمائي ليسهموا معاً في بناء السلام، وتعزيز الاستقرار للشعوب والمجتمعات التي تعاني من هذه الصراعات والأوضاع الهشة.

ويستثمر البرنامج من خلال التعاون والعمل مع الوكالات الإنسانية البارزة، كالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، والجهات الفاعلة في بناء السلام، لدفع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى الأمام، وهذا يعني دعم المجتمعات من خلال تهيئة الظروف التي تُساعد على توفير فرص جديدة في شكل وظائف، وتحسين سبل العيش في بلدان، مثل لبنان والأردن، وهذا الاستثمار يُعالج في الأساس الأسباب الحقيقية وراء هشاشة الأوضاع، بما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار ودرء الصراعات.

وبالرغم من ذلك، فإن نسبة ما يُخصص لدرء الصراعات في الدول الهشة لا تتجاوز 2٪ فقط من إجمالي المُساعدات الإنمائية الرسمية، وهذا يعني أن هناك حاجة واضحة لمزيد من الاستثمار في هذا المجال شديد الأهمية.

**جائحة كورونا زلزلت العالم، ما هي الآثار التي خلفتها على جهود التنمية عموما، والحد من الفقر والتغيّر المناخي خصوصا؟ وهل تسبّبت في انتكاسة للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟**

أحدثت جائحة كورونا اضطرابات كبيرة في حياة الناس وسبل عيشهم، وأدّت إلى تعطّل التنمية البشرية وعرقلت التقدم في مجالات رئيسية، مثل: الحد من الفقر، والمساواة بين الجنسين، والحصول على الكهرباء والتحوّل لمصادر الطاقة النظيفة.

ولكن من جوانب عدة، فإن هذا الوقت هو المناسب للبلدان كي تتخذ خيارات جريئة في مجالات رئيسية تضع العالم على مسار جديد، مثل: الحماية الاجتماعية، وتغيُّر المناخ، بما يؤثر بالإيجاب في رفاهية الناس والأجيال المُقبلة، والكوكب بشكل عام.

وتبرز خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والأهداف 17 للتنمية المستدامة (SDGs) أكثر من أي وقت مضى كبوصلة جماعية تُرشد جهودنا للمضي قُدُماً نحو الأفضل بعد انقضاء هذه الجائحة.

وتُظهر دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنه يمكن على سبيل المثال انتشال 100 مليون شخص من براثن الفقر بحلول عام 2030، من خلال الاستثمار في "دفع" أهداف التنمية المستدامة خلال الوقت الراهن على نحو صحيح، بما يجمع بين خيارات طموحة لسياسات هيكلية مُبتكرة والاستثمار في مجالات: الحوكمة، والحماية الاجتماعية، والرقمنة، والاقتصاد الأخضر.

وفيما يتعلق بالتغيُّر المناخي، فإن أكبر تحدي يتمثل في إقناع البلدان بأن تستثمر بمسارات للتعافٍ تتسم بالاستدامة والاحتوائية، ففي وسط أزمات اقتصادية غيرِ مسبوقة، ومن أجل تلك الغاية، تُقدم الأمم المتحدة دعماً مناسباً لاحتياجات البلدان، إذ يُدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً 120 دولة، لتعزيز مُساهماتها المحددة وطنياً (NDCs)، وذلك من خلال مبادرتنا "وعد المناخ"، والتي تُعدّ أكبر عرض لمثل هذا الدعم من نوعه في العالم.

ونتيجة لمبادرة التعاون هذه حدَّدت أكثر من 90٪ من البلدان أهدافاً أكثر طموحاً، للتخفيف والتكيف ضمن النسخة المُعززة من مساهماتها المحددة وطنياً، فعلى سبيل المثال انتهزت جمهورية رواندا أزمة جائحة كورونا لإعادة التفكير في قطاع الطاقة، مع التزام جريء بخفض انبعاثات الغازات المُسببة للاحتباس الحراري بنسبة 40٪ تقريباً.

وقد تضاعف عدد البلدان التي تعتزم تقديم نسخاً مُعززة من مُساهماتها المُحددة وطنياً من 75 دولة في عام 2019 إلى 172 بلداً خلال 2021، وهذا يوضح أن "آلية الاتجاه الواحد" في اتفاقية باريس للمناخ تعمل بشكل جيد.

**ما الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الانمائي من أجل تدارس التأثير الاجتماعي والاقتصادي لهذه الجائحة على المجتمعات في العالم؟**

تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولية القيادة الفنية لكافة عمليات الاستجابة للآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا، التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة حول العالم.

وبالعمل مع فرق الأمم المتحدة القُطريّة جرى الانتهاء من 144 تقييماً للأثر الاجتماعي والاقتصادي في 97 دولة بخمس مناطق حول العالم على مدار عامي 2020 و2021، حيث توّفر هذه التحليلات توصيات للبلدان لمُعالجة المجالات الرئيسية، بداية من فقدان الوظائف، وسبل العيش، إلى تنامي الفقر وأوجه عدم المُساواة، والضغوط على التماسك الاجتماعي.

وبالاستفادة من هذه التقييمات، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت قيادة المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، وبالتعاون مع الشركاء الآخرين، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي لإعداد 119 خطة للاستجابة لآثار اجتماعية واقتصادية تُحدد سُبل المضي قدماً للأفضل.

وبالعمل جنباً إلى جنب مع الحكومات المضيفة، وبالتعاون مع شركاء التنمية الآخرين، يُدعّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأطر الشاملة للتمويل الوطني (INFFs)، التي تضمن اتساق تمويل عمليات التعافي من جائحة كورونا مع استراتيجيات التنمية الوطنية، وأهداف التنمية المستدامة، واتفاقية باريس.

ويعمل البرنامج أيضاً، كسكرتارية لمجموعة العمل الخاصة بالتمويل المُستدام لمجموعة العشرين (G-20)، والتي تشترك في رئاستها الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وجاء تصديق المجموعة في عام 2021 على أول خارطة طريق للتمويل المُستدام طوّرتها مجموعة العمل، ليوضح كيف يمكن للمجموعة أن تأخذ زمام المبادرة لتنفيذ استثمارات تدفع أهداف التنمية المُستدامة في مجالات مُهمة، مثل العمل المناخي.

فضلاً عن ذلك، قام البرنامج بإنشاء منصة جديدة للبيانات المستقبلية تحت اسم (Data Futures Platform) من أجل جمع المعلومات، وإجراء التحليلات، وتقديم تصورات وأفكار، وأدوات تفاعلية تُساعد الحكومات على تحليل خيارات السياسات العامة المتاحة لها، بما في ذلك مُعالجة أمور حيوية، مثل عدم المُساواة في توافر اللقاحات.

ومن خلال هذه المنصة كشفت لوحة المعلومات العالمية للمُساواة في اللقاحات تفاوتات صارخة، إذ تلقى فرد واحد من كل فردين في البلدان ذات الدخل المرتفع جرعةٍ واحدة على الأقل من اللقاح، في مقابل واحد فقط من كل 12 فرداً في البلدان منخفضة الدخل.

إضافة إلى ما سبق، ترصد أداة تعقب الاستجابات المراعية للنوع الاجتماعي (Gender Response Tracker)، التي أنشأها البرنامج بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاستجابات التي تتخذها الحكومات في جميع أنحاء العالم، ومدى مراعاتها لفروق الاحتياجات بين الجنسين، وتسلط الضوء على المجالات التي يلزم اتخاذ إجراءات فيها.

### كيف ترون جدوى جهودكم وأنشطتكم التنموية في عالم يشهد تغيرات مُستمرة؟

يطوّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من طرق عمله لتواكب ما يشهده العالم من متغيرات متسارعة، حيث أطلقنا -كجزء من تطويرنا للجيل التالي للبرنامج- استراتيجية رقمية مُبتكرة تُعدّ الأولى من نوعها داخل منظومة الأمم المتحدة، وقد ساعدتنا هذه الاستراتيجية عندما ضربت جائحة كورونا العالم على أن نكون في وضع أفضل ونوفر الدعم الذي تشتد حاجة البلدان إليه، إذ بين عشية وضحاها، وجدنا ملايين الناس محجورين في منازلهم وعاجزين عن السفر لتلقي اعانات الحماية الاجتماعية، التي عادة ما تدفع نقداً، بسبب تطبيق إجراءات الإغلاق في العديد من البلدان.

وقد ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان، من هندوراس إلى نيجيريا، على استخدام قوة التمويل الرقمي لدعم برامج التحويلات النقدية الإلكترونية، والتي استفاد منها مباشرة ما يقرب من مليوني شخص.

وفي جزر المالديف والبرازيل، دعّم البرنامج البرلمانات لاستخدام قدرة التكنولوجيا لعقد جلسات افتراضية تُمكن الجمهور من مسائلة المسؤولين عن الاستجابة للجائحة، كما دعّم البرنامج ما يربو علىٍ 250 استجابة رقمية فريدة من نوعها في 100 دولة، شملت حلولاً شتى، مثل: دعم مجموعة "المجتمع ثلاثي الأبعاد" في تنزانيا لتصميم وإنتاج وتوزيع مُعدات الحماية الشخصية، وإطلاق منصة إلكترونية لتعليم الأطفال الذين لم يتمكنوا من الذهاب إلى المدارس في جمهورية مولدوفا، ودعم المشاريع الصغيرة في جمهوريتي

بنغلاديش وأوغندا، من خلال منصات للتجارة الإلكترونية.

وأيضاً ساهمت شبكة مختبرات تسريع التنمية التي أنشأها البرنامج في نشر أجهزة الروبوت بمراكز علاج فيروس كورونا في جمهوريتي رواندا وكينيا، لتقليل الاتصال بين المرضى والعاملين في المجال الصحي، كمثال على كيفية عمل تلك المختبرات.

والمؤكد، أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشهد تحوّلاً كبيراً بعيداً عن نموذج المؤسسة البيروقراطية التي تعنى بنقل الحلول والموارد من مكان واحد إلى مكان آخر في العالم، ليعمل كشبكة يتم من خلالها تبادل المعلومات والحلول والموارد بين الشركاء، وفي الواقع سيكون التعاون ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مصدراً للعديد من الحلول التي نحتاجها الآن.

وقد ارتكز هذا التحوّل على إدراكنا للحاجة الملحة لإعادة النظر باستمرار في كيفية الاهتداء إلى الحلول وتقديمها، بل وتحسينها لتواكب التطوّر المُطّرد في حجم وطبيعة تحديات التنمية المستدامة.

**ذكرتم في مقابلة حديثة أن "الأزمات تُعدّ بمثابة فرصة"، هل لك أن تحدثنا أكثر بشأن هذا التصريح؟**

كان أحد أهم الدروس المستفادة من الأزمة المالية في عام 2008، هو أن الاقتصادات تتعافى بسرعة، إذ استردت أسواق الأسهم عافيتها وتمّ استئناف النمو الاقتصادي سريعاً، ولكن تلك الأزمة خلفت ندوباً عميقة ودائمة فيما يتعلق بالديون وتنامي أوجه عدم المساواة.

وفي هذه اللحظة الفارقة التي نعيشها يتوجب علينا مُساعدة البلدان على مواصلة الاستمرار في تأمين مستقبل أكثر استدامة، كما نحتاج أيضاً إلى الاحتراس من النكوص إلى الوراء بدلاً من التقدم إلى الأمام، وهذا يعني مُعالجة المجالات الرئيسية، مثل حقيقة افتقار أكثر من نصف سكان العالم إلى الخدمات الصحية الأساسية والحماية الاجتماعية، وبقاء 3.7 مليار إنسان "محاصرين" غير متصلين بشبكة الانترنت.

**ما هو أكبر تحدي يواجه جهود التنمية في عام 2022؟**

التحدي الأهم خلال هذا العام، هو الحد من انتشار فيروس كورونا عبر توفير التطعيمات على نحو سريع ومنصف من أجل إنهاء هذه الجائحة، وأيضاً إيقاف التحوّر المستقبلي للفيروس، وإنقاذ الأرواح، وإعادة فتح الاقتصاد، وتسريع جهود التعافي المستدام.

إن الحصول على لقاحات بكلفة مُيسّرة يحدد أيضاً كيفية تعافي الاقتصادات والمجتمعات من هذه الجائحة.

وتظهر توقعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الدول الأكثر ثراءً يمكن أن تصل إلى معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التي كانت قائمة قبل "كورونا" بنهاية عام 2021، لكن في المقابل قد تستمر الآثار الاقتصادية حتى عام 2024 في البلدان ذات الدخل المنخفض.

كذلك تمثل الديون السيادية مُشكلة خطيرة ومتنامية في العديد من البلدان، وخاصة في القارة الأفريقية، ومن ثمّ فإنها تقوض الاستقرار الاقتصادي، وتحد بشكل كبير من إمكانيات الحكومات للاستثمار في التعافي الأخضر.

وقد حللت دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوضع المالي، ووضع الديون في حوالي 120 بلداً نامياً، وخلصت إلى تصنيف 82 دولة (أو 60٪) من اقتصادات هذه البلدان ضمن الفئة شديدة الضعف، ونبهت إلى أن العديد من تلك البلدان ليست مؤهلة للاستفادة من تدابير تخفيف عبء الديون التي تمّ إقرارها ضمن مبادرة تعليق خدمة الديون، أو الإطار المشترك الذي اعتمدته مجموعة العشرين.

ونحتاج اليوم لآليات جديدة وجريئة من أجل مُساعدة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل على مُعالجة مشكلة الديون التي تفاقمت حدتها بسبب جائحة كورونا، كما تحتاج الاقتصادات النامية المثقلة بالديون إلى توافر تمويل مُستقر وقليل التكلفة، يسبقه في بعضها عملية لإعادة هيكلة للديون.

وعلى المديين المتوسط والطويل سيكون لتدابير إعادة توجيه الإنفاق العام، وضبط كفاءة المصروفات، وتعزيز العائدات المحلية، أهمية كبيرة لاستعادة عقود من الإنجاز التنموي، من أجل الحد من الفقر ولتمكين البلدان من اتخاذ إجراءات حاسمة لمُعالجة التغير المناخي.

ويُعدّ عام 2022 محورياً في قضية التغير المناخي، حيث انتهى المؤتمر السادس والعشرين للدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغيير المناخ العالمي (COP-26) بإبقاء هدف 1.5 درجة مئوية على قيد الحياة، لكن بالكاد، والطريق إلى المؤتمر السابع والعشرين (COP-27) يبدأ الآن، ولابد أن نستثمر في تسريع ما تحقق من زخم في مؤتمر "غلاسكو"، كنقطة انطلاق لمزيد من الالتزامات من البلدان في المستقبل القريب.

واليوم، ومع افتقار حوالي 600 مليون من سكان القارة الأفريقية لفرص الحصول على الكهرباء، يكشف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل العالمي من أجل توفير الطاقة المستدامة للجميع.

ومن خلال العمل مع شركائنا، يلتزم البرنامج في خطته الاستراتيجية الجديدة (2022 – 2025) على سبيل المثال بدعم 500 مليون شخص إضافي للوصول إلى الطاقة النظيفة. ولا شك أن هذه الجهود ستعمل على توفير الطاقة للمنازل والمستشفيات والمدارس –والعديد منها لأول مرة – كما ستعمل على زيادة نطاق الوصول إلى الإنترنت الذي يُعدّ عصب اقتصاد الغد بأسعار معقولة.

**ساهم الصندوق الكويتي منذ تأسيسه عام 1961 بشكل مؤثر في تحفيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالدول النامية من خلال تقديم قروض مُيسرة ومعونات فنية ومنح لتلك الدول، كيف ترون الأنشطة التي يقوم بها الصندوق؟**

فكرة تأسيس الصندوق الكويتي كانت سابقة لزمنها، إذ يُعدّ أول مؤسسة من نوعها بالمنطقة العربية تلعب دوراً نشطاً في جهود التنمية على المستوى الدولي، ومن خلال تعاونه مع العديد من المجتمعات حول العالم، استطاع أن يحقق إنجازات مؤثرة ونتائج مميزة عن طريق تقديم القروض والمنح والمعونات الفنية.

وتُشكّل الخبرات والمعرفة التي اكتسبها الصندوق قيمة كبيرة تشجعنا على التعاون بشكل أوثق معه لكي نتمكن معاً من تحديد وتفهم الفرص المُتاحة، لتوجيه التمويل على نحو يُساهم في إنهاء الأزمات طويلة الأمد، ويسرّع وتيرة التقدم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويرغب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر في العمل الوثيق مع الصندوق الكويتي من أجل تحقيق هذه الغاية، ففي عالم يشهد العديد من الصراعات والأزمات، يُعدّ عمل الصندوق الكويتي أساسياً وربما أكثر ضرورة من أي وقت مضى، من أجل تعزيز الاستقرار وتحقيق الآمال والتطلع لمستقبل أكثر إشراقاً وسلاماً.

**ما مدى أهمية رؤية الصندوق الكويتي كشريك في جهود التنمية بالنسبة للآخرين؟**

إن الصندوق الكويتي كان ولا يزال نشطاً في دعم جهود التنمية في 107 دول حول العالم، ما يمثل تعبيراً واضحاً وملموساً عن التزام دولة الكويت بدعم جهود التنمية في البلدان النامية، وفي الوقت نفسه يوفر الصندوق دعماً أساسياً لجهود الإغاثة الانسانية على أرض الواقع، وهذا يضعه في موقع قيادي ومحوري للمُساعدة في جمع الجهات الفاعلة بمجالي التنمية والعمل الإنساني، لتعزيز جهودها المشتركة، والعمل على تكامل المساعي الإنمائية والإنسانية مع جهود إحلال السلم والحفاظ عليه حول العالم، وهو التوجه الذي أكدت عليه بشكل بارز وقوي قمة الأمم المتحدة العالمية للعمل الإنساني، التي انعقدت في إسطنبول عام 2016.

وإذ يبقى العمل المستمر الذي يقوم به الصندوق الكويتي إرثاً ممتداً للأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح -طيب الله ثراه - فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأسرة الأمم المتحدة، يقدرون بشدة جهود الصندوق من أجل مُساعدة المجتمعات لخلق مستقبل أكثر استدامة وشمولية.

**كيف يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمُساعدة دول العالم على التعافي من النكسات القوية التي ألمت بها بسبب جائحة كورونا، وعلى وجه الخصوص في قطاعات: التعليم والصحة والاقتصاد؟**

استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي صدرت تحت عنوان "ما بعد التعافي" تمثل المرحلة التالية لاستجابة البرنامج، إذ تُركّز على مُساعدة صناع القرار على تحديد الأولويات، وتبني الخيارات، وإدارة المُشكلات المعقدة في أربع مجالات متكاملة هي: الحوكمة، والحماية الاجتماعية، والاقتصاد الأخضر، والخلخلة الرقمية.

وبالفعل تسبَّبت الجائحة في أكبر اضطراب لجهود التعليم على مر التاريخ، إذ يشير تقرير حديث نشره كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والبنك الدولي إلى أنه في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يمكن أن تصل نسبة الأطفال الذين يعانون فقر التعلّم إلى 70٪ بعد إن كانت 53٪ قبل الجائحة، وذلك بالنظر إلى طول أمد إغلاق المدارس، وعدم فعالية التعلّم عن بُعد لضمان الاستمرارية الكاملة للتعلّم أثناء إغلاق المدارس.

ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمُساعدة في مُعالجة هذا الجانب من خلال دعم الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتعزيز جهود نشر الإلمام بالتعامل الرقمي، وهو تطوّر باتجاه "تعلم كيفية التعلّم"، بما يُعزز مقاربة التعلّم مدى الحياة، وأيضاً يُعزز الروابط بين نظم التعليم الرسمية، والتعلّم غير الرسمي.

أما في مجال الصحة، فنحن منخرطون في عدة مجالات مع شركائنا، تشمل: دعم البلدان لتعزيز أنظمتها الصحية في مواجهة جائحة كورونا عن طريق شراء الإمدادات الصحية والطبية المطلوبة بشكل عاجل، وتعزيز البنية التحتية ، وإدارة النفايات، وضمان دفع رواتب العاملين في القطاع الصحي، كما ندعم الإنتاج المحلي للتكنولوجيا الصحية الخاصة بفيروس كورونا ونقلها من خلال عملنا كشريك أساسي ضمن "شراكة الوصول إلى التكنولوجيا"، التي أطلقها بنك التكنولوجيا التابع للأمم المتحدة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الصحة العالمية.

وفي المجال الاقتصادي يمتد دعم البرنامج من مُساعدة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة لممارسة أنشطتها التجارية عبر شبكة الإنترنت إلى مُساعدة منشآت الأعمال التي تقودها النساء على النهوض بعد الجائحة، ويجري تمكين هذه الجهود من خلال مبادرات، مثل "مرفق (كوفيد- 19) العالمي للقطاع الخاص"، وهو تعاون عالمي يجمع شركاء من القطاعين العام والخاص لمساعدة المجتمعات المحلية على التعافي بشكل أفضل من الجائحة.

وبشكل حاسم، إذ يضطر أكثر من 82 مليون شخص حول العالم إلى النزوح قسرياً من مجتمعاتهم الأصلية بسبب الأزمات أو الصراعات، لا يسعنا أن ندير ظهورنا ببساطة لهؤلاء المستضعفين، الذين حرصت القيادات في بلدان العالم، ومنها دولة الكويت على العمل ألا يخلفهم ركب التنمية.

المفوض العام لوكالة الأونروا السيد فيليب لازاريني يتحدث لمجلة الصندوق

### أكد ان الكويت تضامنت مع الاونروا ومع اللاجئين الفلسطينيين على مر عقود عديدة

# لازاريني: دعم الصندوق الكويتي يساهم في احياء روح التفاؤل والأمل لدى اللاجئين الفلسطينيين

حاوره الزميل محمد المؤمن

أعرب السيد فيليب لازاريني المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عن تطلع الوكالة إلى مواصلة علاقات التعاون والشراكة مع الصندوق الكويتي للتنمية، مؤكدا ان دعم الصندوق يساهم في احياء روح التفاؤل والأمل لدى اللاجئين الفلسطينيين وفي التفكير خارج الصندوق لايجاد الحلول المناسبة التي تحقق المنفعة والفائدة الدائمة للاجئين والأشخاص النازحين داخليا.

وقال لازاريني في حديث مع مجلة (الصندوق) ان دعم الصندوق الكويتي يعتبر ذات أهمية مطلقة بالنسبة للأونروا، خصوصا في مجال الاستثمار في الخدمات التي توفرها للاجئين الفلسطينيين كالتعليم والصحة والخدمات العامة والحماية الاجتماعية، مشددا في الوقت ذاته على أهمية دعم الوكالة حتى تستمر في تشغيل خدماتها الحيوية المهمة فبالرغم من ان لديها تفويض من المجتمع الدولي، الا ان جميع مواردها تعتمد على المساهمات التطوعية فقط.

وذكر ان "دولة الكويت لطالما تضامنت مع الاونروا ومع اللاجئين الفلسطينيين على مر عقود عديدة، فهناك عددا من الدول التي قررت فك ارتباطها بالوكالة. ولهذا، فان اعلان الصندوق الكويتي للتنمية بتجديد التعاون مع الأونروا يعد بالعلامة المهمة ويؤكد على ان هذا التضامن لا يزال قائما في المنطقة وبقوة، وهي بمثابة رسالة أمل سأحملها معي للاجئين الفلسطينيين".

وأكد المسؤول الأممي ان مساهمات الصندوق الكويتي تمثل دعما حقيقيا للاجئين الفلسطينيين بشكل عام وللأونروا بشكل خاص حيث انها تمكنها من الاستمرار في تشغيل خدماتها وبذل الجهود في سبيل إحياء روح التفاؤل والأمل بين اللاجئين في المستقبل.

وفي هذا السياق، اشار لازاريني الى ان الأونروا تعمل في الوقت الحالي على معالجة العديد من القضايا والأزمات في ان واحد، أبرزها اللاجئين الفلسطينيين الذين يعانون من ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة للغاية.

وقال "إذا نظرت الى الوضع الراهن داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، ستجد ان هناك شعور متنام باليأس والإحباط وخيبة الأمل بين اللاجئين، خصوصا فئات صغار السن والشباب منهم. لذلك، فانه من المهم ان تواصل الأونروا تقديم المعونة والمساعدة اللازمة وتشغيل خدماتها التي تعد بمثابة شريان الحياة بالنسبة للاجئين."

وذكر ان الأونروا تقوم في الوقت الحاضر بالاستثمار في التنمية البشرية للفائض من اللاجئين وذلك عن طريق الاستمرار في فتح المدارس التي ترعاها لتوفير التعليم لأكثر من نصف مليون من البنات والأولاد في المنطقة، بالإضافة الى تشغيل شبكة الأونروا الصحية التي تضم مجموعة من العيادات الطبية لضمان وصول اللاجئين الفلسطينيين الى الرعاية الصحية الأولية في جميع انحاء المنطقة، وتوفير الخدمات الاجتماعية وبعض الخدمات المدرة للدخل للاجئين.

وأعرب المفوض العام عن الفخر بنظام التعليم الذي توفره الوكالة

الأممية للاجئين الفلسطينيين، مشيرا الى انه، وبحسب تقييم عدد من الجهات الدولية كالبنك الدولي والقنصلية البريطانية، ذو قيمة اقتصادية ومالية جيدة مقابل ما يتم انفاقه، وان تكلفة الاستثمار في الطفل داخل مدارس الاونروا تعتبر اقل بكثير من تكاليف التسجيل في نظام التعليم العام.

وأضاف "تفسح مدارسنا المجال أيضا لتسجيل الاطفال في المدراس بعام واحد مبكرا من العمر المطلوب، وتعتبر أيضا الوحيدة في المنطقة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتدريس منهج حقوق الانسان، حيث ان الاونروا قد اسست في نظامها المدرسي برلمانا طلابيا للطالبات والطلبة يتعلمون من خلاله أسس وفن المناظرة ومهارات التفكير الانتقادي".

وفي سياق حديثه، تطرق لازاريني الى الإجراءات والخطوات التي اتخذتها الأونروا ابان انتشار جائحة كورونا عام 2020 للحد من تداعيات الفيروس المستجد التي طالت اثاره مخيمات اللاجئين، مشيرا الى ان كوفيد – 19 أضاف جرعة إضافية من الضغط على الأوضاع الأليمة للاجئين الفلسطينيين مما أدى إلى تفاقم الشعور باليأس والاحباط بينهم.

واكد ان الوكالة "استطاعت خلال فترة زمنية قياسية ان تُكيّف استراتيجية عملها لتتناسب مع ذاك الوضع. ففي مجال التعليم، قامت الوكالة بتطبيق نظام التعليم عن بُعد، وفي مجال الرعاية الصحية، طبقت الوكالة أيضا نظام التطبيب عن بُعد، بالإضافة الى توزيع الأطعمة والمستلزمات الاساسية على بعض المخيمات عن طريق تطبيق نظام التوصيل الى المنازل".

واضاف ان الأونروا "كانت أيضا شريكاً فعالاً في خطط الاستجابة الوطنية عندما كان الأمر يتعلق بالتطعيم أو الوقاية. ولذلك، فقد كنا جزءاً من خطة الاستجابة الوطنية في لبنان، وخطة الاستجابة الوطنية في الأردن، وخطة الاستجابة الوطنية في كل مجال من مجالات عملياتنا، وقد قمنا بتوفير وتوزيع المساعدات بناء على طلب البلد المستضيف، منها عملية التطعيم التي اجريناها من خلال مراكزنا الصحية".

وعن الصعوبات والتحديات التي تواجهها الأونروا في الوقت الحالي، قال لازاريني "تختلف طبيعة الأزمات التي تتعامل معها الوكالة عن بعضها البعض. لدينا تحديات مختلفة منها السياسية والاقتصادية ولكنها مرتبطة أيضا بالأزمات الانسانية التي نواجهها، فأزمة كورونا هي بالتأكيد أحداها، بالإضافة الى بعض الأزمات المحلية والاجتماعية في مناطق عملياتنا. ففي لبنان على سبيل المثال، نواجه الانهيار الاقتصادي في البلاد وهو بدوره يؤدي الى تفاقم أوضاع اللاجئين الفلسطينيين هناك".

وأضاف ان الوكالة تواجه ايضا الصراع القائم في قطاع غزة وتداعياته، وكذلك الحرب القائمة في سوريا وتأثيرها على الأوضاع الاقتصادية في البلاد، بالإضافة الى ان الأونروا كانت ولا زالت تعاني من أزمات مالية مستمرة وهناك مخاوف من خطر انهيارها إذا لم يتم توفير الدعم الكاف لتمويل خدماتها الإضافية.

وأضاف المسؤول الأممي ان هناك أزمة اخرى تواجهها الوكالة، وقد اخذت بالازدياد في الآونة الأخيرة، تتمثل في الهجوم السياسي ضد الأونروا بهدف نزع الشرعية عنها، مشيرا ان جميع تلك الأزمات تشكل تحدياً لإمكانات الأونروا على الاستجابة وتلبية احتياجات اللاجئين.

الطلاب الفلسطينيين اللاجئين في مدرسة حيفا التابعة للأونروا في لبنان

# مشاركات الجهات والمؤسسات بمناسبة اليوبيل الماسي للصندوق

# 60 عاماً من الدور الريادي

بقلم السيد فيليبو جراندي

المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

أتقدم بالتهنئة للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بمناسبة مرور 60 عاماً على تأسيسه، ويسعدني أن أشيد بالدور الريادي الذي يقوم به الصندوق في تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية.

في عام 2021، استمرت مستويات النزوح القسري في الارتفاع مع فرار المزيد من الأشخاص من الاضطهاد والعنف والآثار المترتبة على تغير المناخ. ليتجاوز الآن عدد الأشخاص النازحين قسراً حول العالم 84 مليون شخص. يجب علينا حماية أولئك الأشخاص المجبرين على الفرار وتلبية احتياجاتهم، ويعتبر الدعم الذي توفره مؤسسات مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية أمراً حيوياً إذا ما أردنا تحقيق ذلك.

لقد تم توقيع مذكرة التفاهم بين منظمتي- مفوضية اللاجئين- والصندوق الكويتي عام 2016، الأمر الذي أسهم في تقديم دعم حيوي لعدد من عمليات المفوضية الرئيسية في العراق والأردن واليمن. كما ساعد ذلك في تحسين الظروف المعيشية للآلاف من اللاجئين والنازحين داخلياً، وذلك من خلال تطوير المآوي، وتوسيع نطاق خدمات المياه، وتركيب الطاقة الشمسية، وغير ذلك.

ويعد سخاء الصندوق دليلاً على الجهود الإنسانية الهامة التي تبذلها الكويت، والتزامها الحقيقي من أجل بناء مستقبل أفضل للاجئين والنازحين قسراً. وقد ساعدت المساهمات التي قدمتها الكويت في العقد الأخير – والتي فاقت قيمتها مبلغ 434 مليون دولار أمريكي – في ضمان حماية أولئك الأشخاص، وبالأخص النساء والأطفال منهم، ومنحتهم فرصة الحصول على المأوى وفرص التعليم والرعاية الصحية ومياه الشرب، وعلى خدمات حيوية أخرى.

لذا، وبالنيابة عن المفوضية، أتوجه مجدداً بالتهنئة للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والقائمين عليه، ولحكومة الكويت وشعبها، بمناسبة اليوبيل الماسي للصندوق. نحن ممتنون للدعم الذي يقدمونه، ونتطلع إلى المزيد من التعاون.

# شركاء في خدمة الاقتصادات العربية

## الصندوق الكويتي والصندوق العربي

تلتقي أهداف الصندوقين الكويتي والعربي في خدمة التنمية الاقتصادية العربية، وتشارك المؤسستان في تمويل المشروعات الإنمائية في 22 دولة عربية، هي الدول الأعضاء بالصندوق العربي الذي بدأت إجراءات تأسيسه في عام 1971، لذا فالصندوقان حقا هما "شركاء في التنمية".

والجدير بالذكر أن المقر الرسمي للصندوقين هو دولة الكويت، وقد ساعد الصندوق الكويتي في تأسيس الصندوق العربي حيث قام بمهام الأمانة العامة للصندوق العربي منذ إنشائه، وساعد في صياغة عدد من أنظمته الأساسية، وأدار تحصيل رأسماله لحين انعقاد مجلس إدارته.

وخلال السنوات الماضية كان التعاون بين الصندوقين مثالاً للعمل العربي المشترك، لكون العون الإنمائي الذي يقدمانه منزها من أي شروط سياسية، وميسرا لكل الدول العربية، ومتبعا لقواعد المنافسة الدولية، ومساهما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبمرور الوقت صار التعاون بين الصندوقين منهاجا للتعاون بين صناديق ومؤسسات التمويل الإنمائي العربي الأخرى، سواء بتقديم القروض المشتركة الميسرة، أو بتقديم المعونات ذات الغرض الإنمائي، أو بالتنسيق مع مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية.

وحتى نهاية عام 2020 بلغت حصة الصندوقين في التمويل العربي المشترك الذي قدماه للمشاريع الإنمائية العربية حوالي 6 مليارات دينار كويتي، كان نصيب الصندوق العربي منها حوالي 4.5 مليار دينار كويتي. ولعل مشروعات مثل تعلية سد الروصيرص وسد مروي في السودان، والربط الكهربائي بين مصر والسعودية، وشبكة الطرق السريعة في المغرب، والتنمية الريفية المندمجة في تونس، ومحطة توليد كهرباء السمرا بالأردن، وتوليد الكهرباء من المياه الحرارية الجوفية في جيبوتي، وغيرها من المشاريع الإنمائية العربية في قطاعات إنتاجية وخدمية متعددة في العراق وعمان والجزائر والبحرين وسورية وموريتانيا ولبنان، لشواهد على قدرة الصندوقين الكويتي والعربي على التعاون على تحقيق التنمية المستدامة لاقتصادات الدول العربية.

# تهنئة للصندوق الكويتي بمناسبة الذكرى الستين لإنشائه (العيد الماسي للصندوق)

بقلم د. سيدي ولد تاه

المدير العام للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا

يشرفني ونحن نحتفل بالعيد الماسي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أن أعبر عن سعادتي الغامرة وأن أنتهز هذه السانحة لأشاطركم بعض مشاعري تجاه هذه المؤسسة التنموية العريقة و مسيرتها الرائدة.

لقد كان لي شرف الاطلاع عن كثب على الجهود التنموية السخية لهذه المؤسسة الفذة، من عدة مواقع كان آخرها من خلال موقعي كمدير عام للمصرف العربي، وبحكم علاقة التعاون الوثيقة التي تربط بين الصندوق الكويتي والمصرف العربي كمؤسستين شقيقتين تتقاسمان هموم التنمية و تنتميان ل " مجموعة التنسيق" إلى جانب كوكبة من المؤسسات التنموية الرائدة.

لقد تبوأ الصندوق الكويتي موقعه في صدارة المؤسسات التنموية منذ تأسيسه في وقت مبكر، في ديسمبر 1961، كذراع اقتصادي للسياسة الخارجية لدولة الكويت مما يظهر عمق رؤيتها التنموية وتوجهها الحازم نحو الإسهام في رفد الدول الشقيقة والصديقة بمقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن الدور المميز الذي ظل يؤديه الصندوق الكويتي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية يشهد بما لهذه المؤسسة الرائدة من مكانة مرموقة تجلت خلال العقود المنصرمة في مد جسور التنمية بشكل مباشر أو في إطار التنسيق مع المؤسسات التنموية متعددة الأطراف التي استفادت من خبراته وتجربته الواسعة.

لقد استفاد المصرف العربي، كغيره من المؤسسات التنموية من علاقته المميزة مع الصندوق الكويتي وتجلى ذلك في اتجاهين رئيسيين يتمثل أولهما في مجال النشاط التمويلي المشترك للمشروعات ويتمثل الثاني في تبادل الخبرات والتنسيق في المحافل الدولية.

## النشاط التمويلي المشترك:

لقد دأبت مؤسسات مجموعة التنسيق، التي تم إنشاء أغلبها في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، على ممارسة جزء كبير من نشاطها التمويلي في إطار التنسيق والتعاون بينها. وقد أتت هذه الجهود الكبيرة أكلها، حيث مكنت من تحقيق انجازين بالغي الأهمية: حيث تمت الاستفادة من هذا التعاون والتنسيق لتمويل مشروعات كبيرة الحجم مرتفعة التكلفة، وفي نفس الوقت ذات أثر بالغ على تنمية البلدان المستفيدة من ناحية.

ومن ناحية أخرى تمكنت مؤسسات مجموعة التنسيق عن طريق هذا الجهد الجماعي إجابة شافية وحاسمة لمن كانوا يتساءلون عن حجم مساهمة الدول العربية خاصة البترولية في تمويل التنمية العالمية، مقارنة بالدخل القومي لهذه الدول.

لقد أظهرت تقارير هذه المؤسسات، بما لا يدع مجالاً للشك، أن ما

تقدمه الجهات العربية يعتبر إسهاماً جوهرياً بالنسبة للتنمية على المستوى العالمي. ويمكن أن تلقي الأمثلة التالية على هذه الحقائق:

1. بلغ اجمالي التمويلات التي قدمتها مجموعة التنسيق منذ إنشاء هذا الإطار العام وحتى نهاية 2020حوالي 245 مليار دولار لتمويل المشاريع الإنمائية في القطاعات الحساسة ذات الاثر التنموي العالي و في مختلف قارات و دول العالم.

2. بلغت التزامات الصندوق الكويتي في إطار نشاطه التنموي في نهاية مارس 2021 6.7 مليار دينار كويتي إضافة إلى مبلغ 2.2 مليار دينار عبارة عن منح من الحكومة الكويتية يديرها الصندوق أي باجمالي بلغ حوالي 29.5 مليار دولار.

3. أما بالنسبة لمنطقة أفريقيا فقط التي هي مجال تدخل المصرف العربي فإن التمويل لها من مجموعة التنسيق لغاية نهاية 2020 قد بلغ 43 مليار دولار أمريكي. بلغت مساهمة كل من المصرف العربي والصندوق الكويتي على التوالي في التمويلات المقدمة من المجموعة لأفريقيا حوالي 7.2 مليار دولار أمريكي في نهاية سبتمبر 2021 وحوالي 7 مليار دولار أمريكي في مارس 2021.

4. و قد بلغت التكلفة الاجمالية للمشروعات التي اشترك في تمويلها الصندوق الكويتي و المصرف العربي و لغاية نهاية 2019 ما يقارب 10 مليارات دولار أمريكي، اسهم فيها المصرف بحوالي 1.3 مليار دولار أمريكي و الصندوق بحوالي 1.8 مليار دولار أمريكي و ذلك لتمويل 136مشروعا انمائيا .

لقد كان لهذه المشروعات التي تم تمويلها أثر مباشر على حياة السكان المستفيدين، حيث شملت مشروعات المياه والصرف الصحي والطرق لفك العزلة و الزراعة والتعليم والصحة والطاقة ومحاربة الفقر وغيرها.

وبفضل هذا المجهود المشترك للمجموعة الذي تنامت قدرتها على الإسهام بفاعلية في التنمية على مستوى العالم، مما استرعى اهتمام المانحين الدوليين والإقليميين الذين اهتموا خلال السنوات بالشراكة معها تقديرا لما تقوم به.

## تبادل الخبرات والتنسيق في المحافل الدولية:

إن الخبرة الكبيرة التي اكتسبها الصندوق الكويتي منذ نشأته في ديسمبر 1961، أي قبل إنشاء المصرف بما يقارب 14 سنة، أهلته لشق الطريق نحو أهدافه بثبات ونجاح، ولقد حرص الصندوق الكويتي على أن تقوم خبرته على تنويع المشارب والثقافات، وهو أسلوب أثبت فاعليته على مستوى العالم و مكن العديد من الدول المتقدمة من تحقيق نجاح كبير وتفوق مؤكد كما نجح الصندوق بفضله في اثراء ثقافته التنموية و مناهج تدخلاته.

وإذا كان الصندوق استفاد من هذه الخبرة في بناء قدراته الداخلية و النهوض بأدائه في ظرف وجيز، فإنه أفاد بها ايضا بعض المؤسسات العربية التي تأسست لاحقاً، ومن بينها المصرف العربي الذي استفاد من تجارب الصندوق ومن أساليبه، ومناهجه في العمل بل وأحياناً من بعض أطره المدربة تدريباً عالياً. و من المعلوم ان خير البر أشمله.

كما كان للمصرف والصندوق تعاون متميز فيما يتعلق بتبادل المعلومات في مجال المشروعات والدول المستهدفة وفرص التمويل سواء كان ذلك على المستوى الثنائي أو في إطار مجموعة التنسيق.

ويدخل مشروع إنشاء البوابة العربية الذي تنفذه مؤسسات مجموعة التنسيق في إطار تطوير أنظمتها المعلوماتية، في مجال هذا التعاون الوثيق الذي آتى أكله. كما يعود لهذا التنسيق الفضل في توفر المجموعة على نظام موحد للشراء يشتمل على نماذج نمطية للحصول على السلع والخدمات تم إعداده في التسعينات ويجري الآن تعهده و تطويره بإشراف مباشر من الصندوق الكويتي نيابة عن المجموعة وبمشاركة ممثلين من كل مؤسسة من مؤسساتها.

وتجدر الإشارة كذلك إلى تعاون مجموعة التنسيق ككتلة تنموية متميزة بما فيها الصندوق الكويتي و المصرف العربي ، مع البنك الدولي في إطار شراكة "Deep Dive" و أيضا دخولها في شراكة مع مجموعة OCDE/DAC وكذلك المؤسسة اليابانية JICA وغيرها من الأطراف الدولية، هذا علاوة على التعاون مع البنك الأفريقي للتنمية الذي تساهم في رأسماله دول عربية عديدة بما فيها دولة الكويت الشقيقة، وذلك مع بنوك أفريقية إقليمية أخرى مثل بنك تنمية دول وسط إفريقيا (BDEAC).

و في الختام أود ان اغتنم هذه الفرصة لأعبر عن أحر التهاني واطيبها لسمو أمير دولة الكويت المفدى الشيخ نواف الأحمد الصباح حفظه الله وأمد في عمره وأتم عليه الصحة والعافية بهذه المناسبة السعيدة. و لا يفوتني هنا ايضا ان اتوقف و اتذكر اسلافه الذين وقفوا خلف هذه المؤسسة العملاقة لإسنادها.

ويطيب لي بهذه المناسبة السعيدة أن أتقدم بأحر التهاني لمجلس إدارة الصندوق الكويتي برئاسة معالي الشيخ / الدكتور أحمد ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح.

كما أهنئ الزملاء الذين سخروا حياتهم لخدمة الاهداف السامية لهذه المؤسسة الرائدة، وقدموا التضحيات الجسام من أجل ان تظل راية الكويت عالية وأياديها البيضاء في كل انحاء المعمورة مبشرة بالخير والامل. وأخص بالتحية هنا أخي وزميلي معالي الأستاذ مروان عبد الله الغانم، المدير العام للصندوق، متمنيا له التوفيق في مهامه الجديدة ومؤكدا له في نفس الوقت ثقتي بأن الأيام المقبلة ستكون حبلى بالتعاون بين مؤسستينا على المستوى الثنائي وكذلك بالتعاون الناجح والمثمر بين كل مؤسسات مجموعة التنسيق.

# 60 عامًا تقديم مساعدات إنمائية عالمية رائدة

مدير عام صندوق أوبك عبد الحميد الخليفة

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أهنئ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على 60 عامًا من تقديم مساعدات إنمائية عالمية رائدة، وباعتباره أول مؤسسة في الشرق الأوسط تقوم بدور نشط في التنمية الدولية، فقد ساعد الصندوق الكويتي في إلهام وتمهيد الطريق للعديد من المنظمات، بما في ذلك صندوق الأوبك للتنمية الدولية – الذي احتفل بالذكرى السنوية الخامسة والأربعين لتأسيسه في عام 2021. نيابة عن جميع زملاء صندوق أوبك، يشرفني أن أعرب عن تقديري الكبير لعقود من التعاون الوثيق والمنتج والمؤثر الذي نواصل الاستمتاع به.

## صندوق الأوبك والصندوق الكويتي للتنمية

امتدت شراكتنا مع الصندوق الكويتي حتى الآن إلى 110 عمليات تنموية، في المقام الأول في قطاعات النقل والمياه والصرف الصحي والطاقة والزراعة، حيث ساهم التمويل المشترك بقيمة 3.23 مليار دولار أمريكي في التكلفة الإجمالية المقدرة للمشروعات البالغة 8.6 مليار دولار أمريكي.

منذ فترة طويلة وقبل أن تصبح جائحة كوفيد-19 مصدر قلق عالمي على الصحة العامة، قمنا بتوحيد جهودنا لمعالجة قضايا الرعاية الصحية. على سبيل المثال، دعمنا المشروع الخاص الموسع لمنظمة الصحة العالمية للقضاء على الأمراض المدارية المهملة، وهو برنامج للحد من عبء مثل هذه الأمراض في أفريقيا.

كما أن الصندوق الكويتي وصندوق الأوبك مترابطان بشكل وثيق بوصفهما أعضاء في مجموعة التنسيق العربية، وهي ممول رئيسي للتعاون الإنمائي ولاعب رئيسي في التعاون بين بلدان الجنوب، وتتألف من عشر مؤسسات عربية وطنية وإقليمية. وتشمل أمثلة تعاوننا مع مجموعة التنسيق العربية في تعزيز الأمن الغذائي في البلدان العربية، وهو برنامج تم إطلاقه في عام 2011. وهو مصمم لمساعدة البلدان العربية على تحقيق أهدافها الوطنية المستدامة في مجال الأمن الغذائي والتغذوي وتحسين سبل العيش الريفية. لقد حقق البرنامج زيادة كبيرة في غلات القمح ، ووفورات في المياه المستخدمة للري، واستفاد أكثر من 85،000 شخص من خلال المدارس والبرامج التدريبية.

لقد تعاونا أيضًا في دعم البوابة العربية للتنمية، وهي مبادر من مجموعة التنسيق العربية تم إطلاقها في عام 2016 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير منصة بيانات ومعرفة عبر الإنترنت للمنطقة. منذ تأسيسه، استفاد صندوق الأوبك ليس فقط من المساهمات المالية السخية من الكويت ، ولكن أيضًا من القيادة

القوية وارشادات لممثلي الكويت في مؤسستنا. نتوجه بالشكر الجزيل إلى وزير المالية الكويتي في المجلس الوزاري لصندوق الأوبك، وإلى سعادة وليد البحر الذي يجمع بين مهامه كمدير للعمليات سابقاً، ونائب المدير العام حالياً، في الصندوق الكويتي ودوره كمحافظ للكويت في مجلس إدارة صندوق الأوبك.

إن دعم دولنا الأعضاء مهم بشكل خاص في وقت يقوم فيه صندوق الأوبك بتنفيذ إطاره الاستراتيجي لعام 2030 ، وهي خارطة طريق لبناء منظمة أكثر نجاحًا وفعالية وتأثيرًا مع قاعدة تمويل متنوعة ومُختبرة في السوق. وقد استفادت الاستراتيجية الجديدة بشكل كبير من الدعم القوي لدولة الكويت في ظل القيادة الطويلة الأمد من رئيس مجلس المحافظين السابق والمدير العام للصندوق الكويتي للتنمية السابق السيد عبد الوهاب البدر الذي كانت مساهماته دائمًا مصدر إلهام للتميز.

## خارطة الطريق المشتركة لدينا

يواجه العالم تهديدات وتحديات لم يسبق لها مثيل، ورحب الصندوق الكويتي وصندوق الأوبك باعتماد خطة التنمية للأمم المتحدة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، جنبا إلى جنب مع مجموعة التنسيق العربية، وتعهدنا بدعم جدول الأعمال وجعل أهداف التنمية المستدامة قاعدة أساسية في عملنا وتعاوننا.

ومع ذلك ، فقد أجبرت الأحداث الأخيرة المجتمع الدولي على التركيز على جائحة كوفيد-19 ، والذي يمثل تهديدًا وشيكًا للصحة العامة ويؤثر أيضًا على البلدان منخفضة الدخل بشدة ويهدد الانتعاش الاقتصادي. وكجزء من التزام إجمالي قدره 15 مليارات دولار أمريكي قدمه أعضاء مجموعة التنسيق العربية بما في ذلك الصندوق الكويتي للتنمية، ونفذ صندوق الأوبك إطار عمل بقيمة مليار دولار أمريكي نحو جهود التعافي من جائحة كوفيد-19 في البلدان النامية.

## شكر وتهنئة

وبكل الاحترام يعرب صندوق الأوبك عن تقديره للعمل المتميز للصندوق الكويتي. فإن الذكرى الستين هي فرصة مرحب بها لجعل التنمية العالمية أكثر فعالية ونجاحًا من خلال تعزيز شراكتنا المثمرة. ونتطلع إلى استمرار تعاوننا الوثيق والطويل الأمد ، والبناء على الطموحات المشتركة من أجل تقديم أفضل دعم لمن هم في أمس الحاجة إلينا.

## تهنئة للصندوق الكويتي بمناسبة الذكرى الستين لإنشائه

### بقلم د. سيث بيركلي، الرئيس التنفيذي للتحالف العالمي للقاح والتحصين

يسعدني أن أقر بالصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية كرائد للتنمية في منطقة الشرق الأوسط يساهم في جهود التنمية الدولية منذ عام 1961، فإن إنشاء الصندوق الكويتي في غضون ستة أشهر من استقلال دولة الكويت كأول مؤسسة إنمائية بين الدول النامية برأس مال قدره 50 مليون دينار كويتي شهادة لرؤية قاداتها والتزامهم بالمصلحة العالمية.

أتذكر تلك الكلمات الشهيرة للأمير الراحل سمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح رحمه الله، والذي كان حينها وزير الخارجية لدولة الكويت ، والتي تشهد كلمته على كرم شعب الكويتي قائلا: ها نحن نسير على موجات التغيير، لكننا لن ننسى أصدقاءنا المحتاجين.

كان حينها انشاء الصندوق الكويتي للتنمية عملاً كريمًا غير مسبوق حيث أنشأت دولة صغيرة وحديثة الاستقلال صندوقا للتنمية لتقاسم مواردها مع جيرانها، لكن أكثر ما أثار إعجابي هو أن دولة الكويت والصندوق الكويتي لم تقتصر مساعداتهم ودعمهم للعالم العربي فقط، انما مع توسع ونمو ثروتهم قد توسع نطاق دعمهم ليشمل العديد من البلدان النامية الغير عربية، وحتى الآن ومنذ إنشائه، دعم الصندوق الكويتي 107 دول ومبادرات بقيمة حوالي 23 مليار دولار أمريكي، وللصندوق رحلة حقًا رائعة ومثيرة للإعجاب.

ونحن في التحالف العالمي للقاح والتحصين يشرفنا أن نكون شركاء الصندوق الكويتي منذ عام 2018 عندما تم الإعلان عن تعهد مبدئي بقيمة مليون دولار أمريكي في مراجعة منتصف المدة الخاصة بالتحالف في أبو ظبي. وتطورت الشراكة بيننا وبين دولة الكويت والصندوق الكويتي بشكل كبير منذ ذلك الحين ، ونحن الآن قمنا بمساهمة إجمالية قدرها 51 مليون دولار أمريكي، ومن ضمن هذا المبلغ مساهمة قدرها 21 مليون دولار أمريكي من خلال الصندوق الكويتي للتنمية.

أهنئ قيادة دولة الكويت وأقدرها على رؤيتها وكرمها على مدى 60 عامًا، وأود أن أشاركهم احتفال اليوبيل الماسي قلبا وروحا، وأتمنى للصندوق الكويتي كل التوفيق والنجاح وأشكرهم على دعمهم للعالم ولتحالف العالمي للقاح والتحصين.

# أهمية التمويل المترابط

## مقالة بقلم السيد مارتن غريفيثس، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

لقد تكبد اليمن ثمناً باهظاً لأكثر من سبع سنوات من الصراع، فقد تعطلت الخدمات الأساسية، وعرج الاقتصاد، وأضحى النسيج الاجتماعي في حالة يرثى لها، ونزح 4 ملايين شخص من بيوتهم.

يحتاج الملايين في اليمن فوراً إلى المساعدات الطارئة وخدمات الحماية للبقاء آمنين، وأصحاء وببساطة أحياء. وإننا نبذل ما في وسعنا مع شركائنا من أجل توفير هذا.

لكن اليمنيين، كغيرهم ممن تضرروا حول العالم من الأزمات، يحتاجون أيضًا إلى وضع خطط من أجل المضي نحو مستقبل أفضل، من الناحية التعليمية والاقتصادية، ولإعمار منازل مستقرة ينبض فيها مجتمعٌ متعاضد.

يتطلب الوصول إلى هذا استثماراتٌ طويلة الأجل في التنمية المستدامة وبناء السلام، واللذان يمتد طيفهما أكثر بكثير من مدى ما يقدمه قطاع المساعدات الإنسانية.

فالحلول السياسية، أي حل النزاعات وبناء السلام، واتخاذ إجراءات متضافرة لمحاربة تغير المناخ يستوجب الانخراط بالعمل على أعلى المستويات، وهذه الأمور تستغرق وقتًا وموارد ليس لدى المحتاجين من سبيل إليها.

ومع ذلك، يمكن للعاملين في المجال الإنساني ووكالات التنمية الحد من ضعف الناس وبناء قدرتهم على الصمود أمام الصدمات من خلال العمل معًا ومع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة لتحقيق أهداف مشتركة.

وهذه القضايا المعقدة مثل الحد من خطر الجوع أو وقف انتشار الأمراض الفتاكة تكون أكثر فعالية بكثير إذا تطرقنا لها من جميع الجوانب.

يتزايد الزخم المؤدي إلى اتباع هذا النهج – أي لمد الجسور والروابط بين العمل الإنساني والتنمية. ففي 2016، شكل الأمين العام للأمم المتحدة لجنة توجيهية مشتركة لتمكين الأمم المتحدة والبنك الدولي من التغلب على العقبات التي يتعرض لها التعاون الإنساني والإنمائي. وبدأت اللجنة بالعمل في البلدان ذات الأولوية في منطقة الساحل والقرن الأفريقي والتي اختيرت لأنها كانت في حالة ضعف مزمن وفيها حكومات تتوق إلى المشاركة في وضع حلول لتعافٍ أفضل.

ومنذ ذلك الحين، يعمل فريق الأمم المتحدة مع حكومتي تشاد والنيجر لضمان أن تعكس خططهم للتنمية الوطنية الأولويات الإنسانية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

كما يعمل الشركاء في مجالي العمل الإنساني والتنمية في النيجر على وضع أهداف جماعية للحد من الجوع وإيجاد حلول دائمة للنازحين.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تعمل الحكومة وشركاء التنمية على خطة وطنية للتعافي والمصالحة تعتمد تحليلات المجتمع الإنساني للمخاطر ومعايير الضعف.

وتُبذل الجهود لضمان تركيز هذا التحليل والتخطيط ووضع البرامج المشتركة على احتياجات وأولويات النساء والفتيات.

قد يضع انعدام الأمن ونقص التمويل عراقيل أمام التقدم، وأيضا في بعض الحالات أمام الإصلاحات الحكومية. ولكن من المهم احتمال أن يؤدي هذا التعاون إلى نتائج أفضل للأكثر ضعفًا، حتى في هذه الظروف الهشة.

وتنضم الحكومات من أجل ريادة هذه النهج المشتركة من خلال الحضور في مجموعات عمل الإغاثة–التنموية في دول مثل بوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي والعراق وأماكن أخرى.

فعلى سبيل المثال، يدعم المانحون الاحتياجات الإنسانية والحالة الاقتصادية للاجئين السوريين وللأردنيين في الأردن وذلك من خلال دعم اتفاقيات التمويل المشترك التي تستهدف التعليم الوطني والصحة وخدمات الحماية الاجتماعية.

على مدى ستة عقود، لعب الصندوق الكويتي للتنمية دوراً كبيراً في توفير المساعدات الإنسانية والإنمائية، بتمويل أكثر من ألف مشروع تنموي في 107 دول، وكان داعمًا دائمًا وموثوقًا للدول النامية في جميع أنحاء العالم من خلال المساعدات الإغاثية والتنموية. لقد أنقذت هذه المساعدات الأرواح وبنت صمود الملايين حول العالم.

يعرب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عن امتنانه العميق للصندوق الكويتي للتنمية تجاه سخائه في دعم صندوق اليمن الإنساني، ونتطلع إلى التعاون حول الأهداف المشتركة لمد الجسور بين التنمية والإغاثة في السنوات القادمة.

# الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية داعم رئيسي في الشرق الأوسط للصندوق العالمي

كانت الكويت أول دولة خليجية تساهم في الصندوق العالمي لتشارك في مكافحة الإيدز والسل والملاريا حين استثمرت مليون دولار أمريكي في عام 2003، بعد وقت قصير من إنشاء الصندوق العالمي. ومنذ ذلك الحين، ظل دعم الكويت للصندوق العالمي ثابتًا، مع تقديم مساهمات مستمرة من خلال الصندوق الكويتي للتنمية وبدعم من الكويت، أنقذ الصندوق العالمي ما يقدر بنحو 44 مليون شخص على مدار العشرين عامًا الماضية.

قال السيد بيتر ساندز المدير التنفيذي للصندوق العالمي: "لقد كان التزام الكويت الطويل الأمد تجاه الصندوق العالمي مفيدًا وفعالا للمساعدة في دفع الأمراض المعدية الأكثر فتكًا إلى التراجع وبناء أنظمة مرنة ومستدامة للصحة في الشرق الأوسط وحول العالم".

يحتفل الصندوق الكويتي هذا العام بيوبيله الماسي ويحتفل الصندوق العالمي بالذكرى العشرين لتأسيسه، ولقد غيرت المنظمتان قصة التنمية العالمية من خلال التزامهما وعملهما الجاد لضمان مستقبل أكثر صحة وأمانًا وإنصافًا للجميع. ولكن بينما نحتفل بهذه الإنجازات، تستمر جائحة كوفيد – 19 في إزهاق الأرواح وإرباك النظم الصحية وتعطيل الاقتصادات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم، مما يهدد بعكس مسار تقدمنا في مكافحة الأمراض المعدية الأكثر فتكًا في العالم. وفي مواجهة هذه التحديات، أصبحت الشراكة القوية بين الصندوق الكويتي والصندوق العالمي أكثر أهمية من أي وقت مضى لضمان الوصول العادل إلى الرعاية الصحية والوقاية والعلاج.

يجمع الصندوق العالمي المساهمات المالية كل ثلاثة سنين من خلال مؤتمر تجديد الموارد، وسيعقد الصندوق العالمي مؤتمره السابع لتجديد الموارد في الولايات المتحدة في النصف الثاني من عام 2022، وسيجمع المؤتمر قادة من الحكومات والمجتمع المدني

The Global Fund
To Fight AIDS, Tuberculosis and Malaria

والقطاع الخاص وأيضا المجتمعات المتضررة من فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا، ويعد الالتزام المتجدد من قبل دولة الكويت أمرًا بالغ الأهمية لمساعدة شراكة الصندوق العالمي على حماية المكاسب والإنجازات التي تحققت على مر السنين ضد الأمراض الثلاثة ومعالجة التأثير السلبي لجائحة كوفيد – 19.

## مبادرة استجابة الشرق الأوسط

بدعم من الصندوق الكويتي، أطلق الصندوق العالمي في عام 2017 مبادرة الاستجابة للشرق الأوسط (MER)، وهي مجموعة من البرامج والتدخلات المصممة خصيصًا لمساعدة ستة بلدان في الشرق الأوسط الأكثر تضررا من النزاعات والكوارث والأزمات الاقتصادية وهم اليمن ولبنان وفلسطين وسوريا والأردن والعراق.

تقدم مبادرة الاستجابة للشرق الأوسط الخدمات الصحية الأساسية لسكان هذه البلدان والسكان الأكثر ضعفا وفقرا بمن في ذلك اللاجئين والنازحين داخلياً والنساء والأطفال.

سمحت هذه الاستثمارات المرنة والمبتكرة للصندوق العالمي والمنظمات الإنسانية الأخرى مثل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، والمنظمة الدولية للهجرة، بتعديل برامجها مع تغير السياق البلدان المعنية، وبالتالي الوصول إلى الفئات السكانية الرئيسية والضعيفة بخدمات عالية الجودة وتدخلات أكثر فاعلية في نهج تعاوني.

فعلى سبيل المثال، في اليمن سهلت مبادرة استجابة الشرق الأوسط توزيع أكثر من 5.6 مليون ناموسيه طويلة الأمد ومعالجة بالمبيدات الحشرية على مدى السنوات الأربع الماضية، مما أدى إلى حماية 12 مليون شخص من الملاريا. فهذا الإنجاز الرائع، بالرغم من الصراعات المستمرة في المنطقة وبيئة العمل الصعبة وتحديات جائحة كوفيد-19 مؤخرا، تم تحقيقه من خلال التعاون الوثيق بين الصندوق الكويتي والصندوق العالمي بفضل مزيد الاستثمارات لتعزيز النظم الصحية ومنصات التشخيص، لا سيما للكشف وتشخيص عن حالات السل. كما ساعدت مبادرة استجابة الشرق الأوسط أيضاً في إحراز تقدم كبير في ضمان حصول المهاجرين واللاجئين، بما في ذلك الأشخاص المصابون بالسل وفيروس نقص المناعة البشرية ، على الأدوية المنقذة للحياة.

قال إيمانويل أولاتونجي، مدير محفظة الصندوق لمنح مبادرة استجابة الشرق الأوسط، تمر بعض البلدان المعنية في المبادرة في أكبر أزمة لاجئين الوقت الحالي، وان الاستثمار المستمر في الصحة العالمية وضمان الوصول الي الرعاية الصحية والاندماج والتعاون سيكون أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على تقدمنا وتعزيز النظام الصحي وتحقيق القضاء على الأمراض في المنطقة."

منذ بداية جائحة كوفيد – 19، نجحت مبادرة استجابة الشرق الأوسط في معالجة تأثير الوباء من حيث التشخيص وتعزيز الصحة وتوفير الأكسجين الطبي وتوفير معدات الحماية الشخصية الأساسية معظمها للعاملين الصحيين في الخطوط الأمامية. حتى الآن، تم استثمار أكثر من 50 مليون دولار أمريكي في إطار منحة المبادرة المتعددة البلدان. على مدى السنوات الثلاث المقبلة، زاد الصندوق العالمي استثماراته في المنطقة لمواصلة تقديم الخدمات الصحية الأساسية للسكان المتنقلين، والاستجابة لتحديات كوفيد – 19، ومواصلة تعزيز أنظمة الصحة وجهود الاستعداد لمواجهة الأوبئة.

وقع الصندوق العالمي والمستفيد الرئيسي المنفذ – المنظمة الدولية للهجرة – منحة جديدة تبلغ قيمتها 67.4 مليون دولار أمريكي تهدف لمواصلة تقديم الخدمات الصحية الأساسية المنقذة للحياة وتعزيز النظم الصحية لضمان حصول المجتمعات الرئيسية والضعيفة، وتلك الموجودة في المجتمعات التي يصعب الوصول إليها بسبب النزاعات، على الوقاية والعلاج من الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية، وقد بدأ تنفيذ المشروع في يناير 2022.

أكثر من 4 عقود من المساهمات الضخمة لرفع مستوى معيشة المجتمعات الريفية

# الصندوق الكويتي للتنمية عنصر حيوي يدعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لمكافحة الفقر وبناء قدرة سكان الريف الضعفاء على الصمود

على مر السنين، ساهمت دولة الكويت بسخاء في مكافحة الفقر العالمي وبناء قدرة سكان الريف الضعفاء على الصمود. لعبت مساعداتها المالية المستمرة دورًا كبيرًا في دعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تهدف إلى تحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع.

يعتبر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة معنية بدعم الجهود الدولية للقضاء على الفقر والجوع في الريف من خلال تمويل الزراعة والتنمية الريفية في أفقر بلدان العالم. ودولة الكويت عضو مؤسس في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وقد قام الصندوق الكويتي بتغطية التزاماته ومساهماته للصندوق الدولي، ومثل الكويت في المجلس التنفيذي للصندوق.

يحتفل الصندوق الكويتي هذا العام باليوبيل الماسي بمناسبة مرور 60 عامًا وهو يمثل دولة الكويت تمثيلا ناجحا لالتزامات دولة الكويت ومساهماتها في جميع وكالات التنمية الدولية، وساعد الالتزام النبيل للصندوق الكويتي باسم الكويت بشكل كبير في التخفيف من حدة الفقر والتمكين الاقتصادي للفقراء

ساهم كثيرا التعاون بين الصندوق الدولي والصندوق الكويتي في تنمية المجتمعات الريفية، وهناك إمكانية كبيرة لتعزيز هذه الجهود المشتركة في العمليات والأنشطة غير الإقراضية، مثل تبادل المعلومات والمعرفة وبناء القدرات وتبادل الخبرات.

وتعد هذه الأنواع من التعاون والاستثمارات في البلدان النامية أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة مع بقاء أقل من 10 سنوات قبل الموعد النهائي لعام 2030. وتتراكم أثار تغير المناخ والوباء العالمي كوفيد-19 الغير مسبوق على أفقر الناس في العالم وتشكل المزيد من العوائق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ان الأحوال الجوية القاسية والتي لا يمكن تنبؤها، بالأخص حالات الجفاف والفيضانات الغير متوقعة، عائق أكبر على البلدان النامية، حيث يعتمد المزارعون على هطول الأمطار لزراعة محاصيلهم وطرق سليمة لإيصال منتجاتهم إلى الأسواق. وفي غضون تلك العوائق الجوية، ينتشر وباء كوفيد-19 دون رادع في أفقر البلدان، حيث تكون اللقاحات شحيحة والخدمات الصحية غير كافية.

استجاب الصندوق الدولي لأزمات المناخ والأوبئة ببرنامجين للتمويل المبتكر، وهم برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة ومرفق تحفير للفقراء الريفيين. ويقوم برنامج التأقلم المعزز لتوجيه تمويل المناخ لمساعدة المزارعين ذو نطاق صغير والمجتمعات الريفية في البلدان الضعيفة على التكيف مع آثار تغير المناخ، فعلى سبيل المثال، يساعد البرنامج في بناء برك لالتقاط مياه الأمطار، ويساعد على بناء السدود لمنع الفيضانات، وأيضا بناء طرق تتحمل جميع الأحوال الجوية التي يمكن أن تقاوم

الفيضانات والأمطار الغزيرة. كما أن البرنامج يساعد المجتمعات على زراعة الأشجار التي يمكن أن تقلل من التبخر، وتثبت التربة، وتزيل الكربون من الغلاف الجوي، مما يساعد على تقليل الاحتباس الحراري.

أطلق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية برنامج مرفق تحفير الفقراء الريفيين في عام 2020 لمواجهة بعض العواقب المدمرة لفيروس كوفيد – 19 على سكان الريف الفقراء وسبل عيشهم وأمنهم الغذائي. وغالبًا ما جعلت عمليات الإغلاق والقيود المماثلة من الصعب على المزارعين الحصول على البذور والأسمدة وخدمات الجرارات ونقل منتجاتهم أو بيعها، وبدأ الصندوق برنامج مرفق تحفير بمبلغ 40 مليون دولار أمريكي وتلقى منذ ذلك الحين 53 مليون دولار أخرى من الدول الأعضاء لتوسيع نطاق الدعم. تهدف المبادرة إلى تحسين الأمن الغذائي وقدرة سكان الريف الفقراء على الصمود من خلال دعم الإنتاج والوصول إلى الأسواق والتوظيف. وعلى المدى الطويل، يهدف مرفق تحفير للفقراء الريفيين على مساعدة سكان الريف الفقراء والضعفاء على التعافي بسرعة أكبر من الآثار الاقتصادية لأزمة كوفيد–19. ويعتمد الصندوق الدولي على عقود من الخبرة، ويستخدم أحدث التقنيات والأدوات للتغلب على الاضطرابات الوبائية، على سبيل المثال، تستخدم المنصات عبر الإنترنت لربط المزارعين بموردي المدخلات والعملاء لمنتجاتهم، حتى يتمكنوا من الاستمرار في توفير الطعام للمجتمعات المحلية والحضرية على الرغم من قيود السفر.

وبدعم من جهات مانحة مثل الكويت، وصلت مساعدات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى أكثر من 518 مليون شخص، ليرفع المجتمعات الريفية من براثن الفقر، ولتصبح أكثر قدرة على الصمود أمام صدمات مثل الوباء العالمي وتغيرات الطقس الذي لا يمكن التنبؤ به.

ان دولة الكويت من بين أكبر 20 جهة مانحة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، حيث بلغت قيمة مساهماتها منذ عام 1978 ما يقارب 249.5 مليون دولار أمريكي، ويأخذ دور الكويت في ازدياد في اخر ثلاث دورات تمويلية

ضاعفت الكويت مساهمتها لتصل إلى 31 مليون دولار أمريكي. ولذا تعد الكويت شريكًا مهمًا لتحقيق أهداف الصندوق الدولي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي ستحد من الفقر الريفي وتساهم في تحسين سبل العيش لأفقر سكان العالم، وتساعد على تفعيل تحول ريفي سيكون ضروريًا في السنوات القادمة، لانتشال الناس من براثن الفقر، وتوفير العمل لشباب الريف، وضمان توفير الغذاء لسكان الحضر المتزايدين. وهذه مساهمة يجب ان يفتخر بها الصندوق الكويتي للتنمية.

# الصندوق الكويتي للتنمية والشراكة العالمية للتعليم: تحويل التعليم معًا

في يوليو عام 2021، انضمت دولة الكويت إلى الشراكة العالمية للتعليم، وتعهدت بتقديم 30 مليون دولار أمريكي للمساعدة في تطوير التعليم في 90 دولة من البلدان ذات الدخل الأقل في العالم.

وقد كان للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية دور فعال في تطوير مبادرة تمويل التعليم الذكي، وهي شراكة فريدة مع البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة التنسيق العربية والشراكة العالمية للتعليم، والتي ستدر نصف مليار دولار لتمويل التعليم في 37 دولة الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حيث لا يزال 28 مليون طفل خارج المدرسة.

## زيادة تمويل التعليم في منظمة التعاون الإسلامي

تعد مبادرة التمويل الذكي للتعليم من مجموعة التنسيق العربية نهجا مبتكرا لتوسيع نطاق تمويل التعليم لعدد 37 دولة شريكة في منظمة التعاون الإسلامي و الشراكة العالمية للتعليم.

وتضم مبادرة تمويل التعليم الذكي بالاشتراك مع مجموعة التنسيق العربية – مجموعة من مؤسسات التنمية المالية العربية – بقيادة البنك الإسلامي للتنمية والشراكة العالمية للتعليم حيث سيساعد التمويل المفتوح من خلال هذه الشراكة التاريخية البلدان الشريكة الى معالجة أزمات التعليم، وتسخير المزيد من التمويل للتعليم بشروط أفضل وضمان استثمار هذه الموارد في برامج فعالة ومستدامة.

كما ضمنت هذه المبادرة تمويلًا بقيمة 500 مليون دولار أمريكي مع إمكانية التوسع بشكل أكبر، وكل ذلك بهدف واحد هو إلحاق ملايين من الفتيات والفتيان بالمدرسة والتعلم.

يعتبر الصندوق الكويتي واحدا من ثماني مؤسسات أعضاء في مجموعة التنسيق العربية التي التزمت بالمشاركة في مبادرة تمويل التعليم الذكي على أساس كل مشروع على حدة.

من خلال خفض تكلفة الاستثمار في التعليم للحكومات المستفيدة، فإن مبادرة تمويل التعليم الذكي سوف تشتمل على التالي:

– توليد موارد أكثر وأفضل للتعليم.

– ضمان الاقتراض المستدام للبلدان الشريكة من خلال تعزيز المنح لأدوات التمويل.

– دعم احتياجات ومتطلبات استثمار رأس المال البشري للبلدان الشريكة.

– التأكد من أن هذه الاستثمارات المالية تؤتي ثمارها الاجتماعية من خلال التصميم القوي للبرنامج ورصده.

## توحيد القوى من أجل التعليم في نيجيريا

ومن جهة اخرى وفي نهج تمويل مبتكر منفصل، يتكاتف كل من الصندوق الكويتي والبنك الإسلامي للتنمية – صندوق التضامن الإسلامي للتنمية ومنظمة التعليم فوق الجميع ومنظمة إنقاذ الأطفال للاستفادة من برنامج GPE Multiplier – أداة تمويل مبتكرة والتي ستدر أكثر من 60 مليون دولار أمريكي لدعم التعليم في ولاية كادونا في نيجيريا.

## الآفاق المستقبلية

يحدد التعاون بين الصندوق الكويتي والشراكة العالمية للتعليم في نيجيريا والمبادرة الذكية من قبل مجموعة التنسيق العربية لتمويل التعليم مسارًا واضحًا لتوسيع المشاركة بشكل كبير في السنوات الخمس المقبل، من خلال هذا التحالف التاريخي من أجل الخير، سيتمكن ملايين الأطفال في دول منظمة التعاون الإسلامي من الوصول إلى التعليم، مما يوفر لهم الأمل في مستقبل أفضل.

## حول الشراكة العالمية للتعليم

يمكن تعريف الشراكة العالمية للتعليم على انه التزام مشترك لإنهاء أزمة التعلم في العالم، وهي الشراكة العالمية الوحيدة والصندوق المخصص بالكامل لمساعدة الأطفال في البلدان منخفضة الدخل في الحصول على تعليم جيد، حتى يتمكنوا من إطلاق العنان لإمكاناتهم والمساهمة في بناء عالم أفضل.

وتجمع الشراكة العالمية للتعليم بين الحكومات والمعلمين والمجتمع المدني والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة وبنوك التنمية والشركات والمؤسسات الخاصة لتغيير أنظمة التعليم بحيث يكون لكل فتاة وفتى الأمل والفرص والوكالة.

## كيف تحقق الشراكة العالمية للتعليم (GPE) النتائج

تساعد الشراكة العالمية للتعليم البلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض على تحويل أنظمتها التعليمية حتى يتمكن جميع الأطفال من الحصول على التعليم الذي يحتاجون إليه لكي يزدهروا. وتعمل الشراكة العالمية حاليًا في 76 دولة حيث تكون الاحتياجات أكبر وتركز على الوصول إلى الأطفال الأكثر ضعفًا، بما في ذلك الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة والمتضررين من الفقر المدقع أو الصراع.

وفي عام 2002، دخل 160 مليون طفل إضافي في البلدان الشريكة لبرنامج الشراكة العالمية من أجل التعليم في الفصول الدراسية لأول مرة، وأكثر من نصفهم من الفتيات.

تعد الشراكة العالمية للتعليم أيضًا أكبر مزود للمنح التعليمية في الاستجابة العالمية لمكافحة وباء كوفيد-19، حيث تزود البلدان الشريكة بالموارد الحيوية لضمان استمرار التعلم بأمان، بالإضافة الى ذلك تعمل الشراكة العالمية على مساعدة الحكومات لتحويل أنظمتها التعليمية لإدخال الأطفال الأكثر ضعفًا في المدارس، وتحسين التدريس والتعلم، وبناء أنظمة تعليمية منصفة وشاملة ومرنة تناسب القرن الحادي والعشرين.

وفي خلال السنوات 2020-2025، ستدعم الشراكة العالمية للتعليم التغيير التحويلي ليصل إلى 90 دولة وإقليم، والتي تضم مليار طفل، كما يتعلق تحويل التعليم بإحداث تغييرات دائمة وتحقيق تأثير على نطاق واسع.

تنطلق الشراكة العالمية من أجل التعليم لتحقيق هذا التغيير التحويلي من خلال جمع الشركاء وتعبئة الأموال وتحفيز الإصلاحات لمساعدة البلدان الشريكة على تسريع الوصول وتحقيق نتائج التعليم المرجوة والمساواة بين الجنسين.

## الدول المؤهلة

- أفغانستان
- الجزائر
- المغرب
- صوماليا
- جيبوتي
- مالي
- غينيا بيساو
- موريتانيا
- بنغلاديش
- بنين
- بوركينا فاسو
- كاميرون
- تشاد
- جزر القمر
- ساحل العاج
- اندونيسيا
- غينيا
- اوغندا
- اليمن
- سوريا
- تاغو
- تونس
- اوزبسكتان
- فلسطين
- طاجكستان
- سودان
- غويانا
- قرقيزستان
- موزمبيق
- نيجيريا
- سنغال
- باكستان
- نيجير
- مصر
- غامبيا
- سيرليون

جميعها أشادت بجهوده التنموية والإنسانية

# الصندوق الكويتي... تعاون وشراكة استراتيجية مع الكيانات والمنظمات الإقليمية والعالمية

ينتهج الصندوق الكويتي للتنمية منذ تأسيسه مبدأ التعاون والشراكة الاستراتيجية مع العديد من الجهات والمنظمات الإقليمية والعالمية من أجل التنمية والعمل الإنساني، وعلى وجه الخصوص الجهات المعنية بمكافحة الأمراض ومنع تفشي الأوبئة، مما يجسد رؤية الكويت الهادفة إلى تحقيق التنمية والعيش الكريم لمختلف شعوب العالم.

وتسهم الجهود التي يبذلها الصندوق ومساعداته في تعزيز قدرة البلدان على تنمية وتطوير الإنسان، ودعم الاستثمار في الشأن الصحي، لأجل بلوغ الأهداف الإنمائية الألفية ذات الصلة بالصحة، ضمن استراتيجية الحد من الفقر والتركيز عل الفقراء والمهمشين.

وقد كان الاحتفال بمرور 60 عاماً على تأسيس الصندوق مناسبة جيدة، لتعبر الكثير من الجهات عن امتنانها لهذا لكيان التنموي الكبير على هذه الجهود.

وفي التقرير التالي نستعرض بعض ما ذكرته هذه الجهات في مناسبة احتفال الصندوق بـ "يوبيله الماسي".

# مناسبة ذكرى مرور 60 عام على انشاء الصندوق

**كلمة السفير منصور العتيبي - مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة**

"بمناسبة مرور ستون عاما على انشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية نتقدم للمسئولين والقائمين على ادارة الصندوق ولكافة العاملين في هذا الصرح التنموي الكبير ذو الاهداف النبيلة بالتهنئة الخالصة على جهودهم القيمة وخدماتهم الجليلة التي اسهمت في تحقيق الكثير من الانجازات التي يحق لنا كمواطنين ان نفخر ونعتز بها.

طوال العقود الستة الماضية قدم الصندوق القروض والمنح والمساعدات الفنية لأكثر من مائة دولة وفى مناطق جغرافية مختلفة ودون تمييز على اساس دين او لغة او قومية ودون فرض شروط او اجندات سياسية او التدخل في شئونها الداخلية مما جعل الكويت تتصدر قائمة الدول المانحة التي تسعى الى اقامة جسور الصداقة والمحبة وفتح افاق أرحب للتعاون والشراكة ومساعدة شعوب الدول النامية والدول الاقل نموا عن طريق تمويل المشاريع التنموية فيها.

نسعد كثيرا عندما يحدثنا ممثلي بعض الدول الاعضاء في الامم المتحدة ويعبرون عن تقديرهم واعجابهم وامتنانهم للصندوق الكويتي على المشاريع الانمائية التي مولها وأنجزها في دولهم ولا يخفون مشاعرهم الصادقة في الاشادة بهذه المبادرات والاستجابة الكريمة لاحتياجاتهم ومنهم من يصارحنا بأنهم عرفوا الكويت هذه الدولة الصغيرة في حجمها والكبيرة في مكانتها من خلال هذه المشاريع التي تستفيد منها الشعوب من طرق ومحطات توليد الطاقة وغيرها.

نبارك لكم جهودكم وانجازاتكم ونتمنى لكم دوام التوفيق والنجاح في خدمة الكويت والبشرية جمعاء."

# الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية 60 عاما من العطاء



بقلم د. هلال مساعد الساير رئيس مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر الكويتي

يعد العمل التنموي والإنساني في الكويت ومنذ نشأتها ركيزة أساسية لمبادئها وسياستها، وتحرص عليه عبر مختلف مؤسساتها الحكومية والأهلية للقيام بمشاريع تنموية وإنسانية وإغاثية في مختلف دول العالم.

وكانت دولة الكويت قبل إنشاء الصندوق تستشعر احتياجات شعوب الدول النامية العربية وغير العربية وازداد هذا الشعور مع اكتشافها النفط، إلا أن ذلك لم يجعلها تنشغل فقط بتنمية اقتصادها دون الاهتمام بالتنمية على صعيد العالم بل أنها كدولة نامية كانت أقرب إلى تفهم واقع شعوب الدول النامية الأخرى ومن هنا صدر قرار تأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

وتعكس جهود الصندوق الكويتي منذ تأسيسه في عام 1961 بُعد نظر عميق وحكمة لدى القيادة السياسية الكويتية، إذ أدى دوراً بارزاً على مدار ستة عقود في خدمة أهداف سياسة البلاد الخارجية ومساعدة الدول العربية في تنفيذ مشروعات تنموية بغية تحقيق التنمية المستدامة.

ومنذ تأسيسه يواصل الصندوق تأدية رسالته والمضي قدما نحو تحقيق تطلعات دولة الكويت وقيادتها السياسية في مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في جهودها الإنمائية ولخدمة السياسة الخارجية وقضايا دولة الكويت وتعزيز مكانتها في العالم.

وقد شهدت الأعوام الماضية نشاطا مكثفا للصندوق الكويتي في الجانب الإنساني تنوع بين دعم مؤسسات دولية معنية بالعمل الإنساني ومد يد المساعدة اللاجئين والنازحين بالمنطقة، إلى جانب مساندة جهود التنمية.

لقد استشعر القائمين على الصندوق الكويتي للتنمية واجبه الإنساني والأخلاقي تجاه اللاجئين والنازحين المتضررين في العديد من الدول من أجل تخفيف أوضاعهم الكارثية ومستمرة في تقديم الدعم والمساعدة لهؤلاء الضحايا بالتعاون مع شركائها الإنسانيين ومن ضمنهم جمعية الهلال الأحمر الكويتي.

وشملت المساعدات التي قدمها الصندوق الجوانب الغذائية،

والتعليمية، والصحية، وتركزت بصورة أساسية في البلدان العربية والدول النامية، ومنها: سوريا، واليمن، والعراق، والأردن، وكذلك السودان وموريتانيا.

وساهمت الشراكة المتميزة بين الصندوق الكويتي وجمعية الهلال الأحمر الكويتي بتحسين الظروف المعيشية والصحية للاجئين والمحتاجين في العديد من الدول التي تعرضت للكوارث الطبيعية أو من الأزمات الإنسانية.

ومن الاتفاقيات التي أصبح لها الأثر على اللاجئين منها مساهمة الصندوق الكويتي للتنمية في عام 2020 ومن خلال الهلال الأحمر الكويتي في حملة توزيع مساعدات إنسانية لدعم اللاجئين السوريين في مختلف المناطق اللبنانية، كما مول أيضا توزيع الخبز على هذه الأسر وذلك في نطاق مشروع الرغيف الذي تنفذه الجمعية لصالح اللاجئين السوريين في لبنان.

في العام 2021 تم تسليم الصليب الأحمر اللبناني هبة من الصندوق الكويتي وهي عبارة عن 10 سيارات سعاف مجهزة بالكامل و 5 سيارات مخصصة لقطاع مراكز نقل الدم، وذلك لدعم الاشقاء في لبنان بعد انفجار مرفأ بيروت من خلال الهلال الأحمر الكويتي.. ولإغاثة لاجئين الروهينغا في بنغلادش وقعت الجمعية اتفاقية منحة مع الصندوق بقيمة خمسة ملايين دولار أمريكي ، حيث تم تقديم مواد غذائية والإغاثة العينية والمستلزمات الطبية والرعاية الصحية، وتحسين ظروف الإيواء في مخيمات اللاجئين الروهينغا.

سيظل الصندوق الكويتي للتنمية والذي يحتفل بمرور 60 عاما على انشائه واحداً من أهم سفراء الكويت إلى العالم، وذراعها الممدودة دائما لمساعدة الأشقاء والأصدقاء، ويعمل دائما على تعميق واصر التعاون مع الجميع، من خلال فلسفته الدائمة في التعامل معها، تنطلق من فكرة أساسية قوامها (نحن نساعد الآخرين على مساعدة انفسهم) .

بقلم د. عبدالكريم صادق المستشار الاقتصادي
السابق في الصندوق الكويتي للتنمية

# الصندوق الكويتي للتنمية في عامه الستين

السيد د. عبدالكريم صادق

يعتبر إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في أواخر عام 1961 بعد بضعة أشهر من استقلال دولة الكويت مبادرة فريدة من نوعها، لأنها انطلقت من دولة نامية لمساعدة دول نامية أخرى والتضامن معها في جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير العيش الكريم لشعوبها.

وقد اقتصر نشاط الصندوق على الدول العربية فقط حتى أواسط عام 1974، حيث امتد وتوسع ليشمل الدول النامية الأخرى. وقد التحقت للعمل في الصندوق حينذاك كمستشار اقتصادي، واستمريت بعملي لمدة حوالي أربعة عقود إلى أن تقاعدت في أواسط عام 2019.

وأود أن أغتنم مناسبة إحتفال الصندوق بمرور ستين عاماً على إنشائه وعمله المتواصل في تقديم العون والمساعدات للدول العربية والدول النامية الأخرى، لألقي الضوء على لمحات مما يجسده إنشاء الصندوق، وما ينطوي على نشاطه من مبادرات وسياسات رسمت معالم تعاونه وتضامنه مع شركائه في التنمية في الأقاليم المختلفة من العالم.

لقد حرص الصندوق على العمل بموجب أسس ومبادئ قوامها مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في كل ما من شأنه أن يؤسس إلى تمكين شعوب الدول المستفيدة من مساعداته على مساعدة أنفسهم، وعلى ما يكتسبونه من قدرات ومقومات تعينهم على توفير العيش الكريم.

وفي هذا السياق يمكن إبراز أهم مميزات وسمات نشاط الصندوق، ومن بينها، ما يلي:

أنواع المساعدات: يقدم الصندوق أشكال مختلفة من المساعدات تشمل القروض الميسرة طويلة الأجل، والمعونات الفنية والمنح والمساعدات الإنسانية، والمساهمات في الموارد المالية لمؤسسات إقليمية ودولية، وذلك نيابة عن دولة الكويت لدعم نشاطها في الدول النامية.

النطاق الجغرافي: هنالك ما يزيد عن 105 دولة نامية استفادت من مساعدات الصندوق حتى الآن، وتشمل دولاً عربية وأفريقية، ودولاً في شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي، وكذلك في وسط آسيا وأوروبا، فضلا عن دول في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويعكس هذا التوسع الجغرافي سياسة الصندوق التي لا تميز بين الدول حسب حجمها أو نظامها السياسي والاقتصادي، أو معتقداتها الدينية، مما يدل على إتسامها بالإنسانية.

التنوع القطاعي: تشمل مساعدات الصندوق قطاعات مختلفة،

بما في ذلك الزراعة والطاقة والنقل والمياه والصرف الصحي والاتصالات والصناعة والصحة والتعليم، وذلك إنطلاقاً من أن التنمية تتطلب تكاملاً بين القطاعات المختلفة.

النصح والمشورة: يعي الصندوق أن التنمية لا تقتصر على توفر الموارد المالية فقط، بل إنها تتطلب المعرفة الإدارية والفنية والكفاءات المؤهلة والمدربة. ولذا يقوم الصندوق من خلال جهازه الفني المكون من خبراء اقتصاديين وماليين ومهندسين وقانونيين بتقديم النصح والمشورة للدول المستفيدة من مساعدات الصندوق في كل ما من شأنه أن يسهم في إعداد المشروعات وتنفيذها حسبما يكون مخططاً لها، وفي مواعيدها المحددة، والعمل على توفير ما يلزم لحسن تنفيذها وتحقيق أهدافها.

التعاون مع مؤسسات التنمية: أخذاً في الاعتبار ما تتطلبه التنمية من موارد، وفي أحيان كثيرة، التكاليف الباهظة التي لا يمكن لجهة واحدة أن توفرها، يصبح موضوع التعاون والمشاركة في التمويل أمراً لا غنى عنه. ولذا نهج الصندوق في ترحيبه بالمشاركة في تمويل المشاريع مع أطراف أخرى كلما كان ذلك مطلوباً ومتاحاً، وبصورة خاصة التعاون الوثيق في هذا الشأن مع مجموعة التنسيق العربية المكونة من مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية.

دعم المبادرات الدولية: إدراكاً منه بأهمية التعاون من أجل التنمية وحشد الجهود الدولية لتوفير المقومات اللازمة لنجاح عملية التنمية، بما في ذلك التوافق حول أهدافها وأولوياتها، فقد أيد الصندوق مبادرات دولية تتعلق بقضايا إنمائية، من بينها ما يلي:

- مبادرة تخفيف عبء مديونية الدول الفقيرة المثقلة بالديون: تم إطلاق هذه المبادرة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام 1996 بهدف تخفيف عبء المديونية عن الدول الفقيرة التي لم تعد قادرة على الوفاء بخدمة ديونها في ظل مديونية ثقيلة. وقد أسهم الصندوق في إطار هذه المبادرة بتخفيف عبء القروض المقدمة للدول الفقيرة، وذلك بإعادة جدولتها لفترات طويلة، و بفائدة بسيطة جداً، وقد استفادت من دعم الصندوق لهذه المبادرة 30 دولة من بين الدول المستفيدة من مساعدات الصندوق.

- الأهداف الإنمائية للألفية: التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالعمل والتعاون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تم إقرارها في سبتمبر عام 2000، وعددها ثمانية أهداف، يتصدرها تخفيض نسبة الفقر إلى نصف ما كانت عليه عام 1990. وقد رحب الصندوق بالإعلان عن تلك الأهداف المذكورة، وأبدى استعداده للعمل مع شركائه في التنمية ومساعدتهم في تحقيقها، وقد وسع الصندوق نشاطه في عام 2001 ليشمل قطاعي الصحة والتعليم.

- أهداف التنمية المستدامة: وهي 17 هدفاً تم إقرارها من قبل الأمم المتحدة في سبتمبر 2015، وفي ضوء ما تم تحقيقه من تقدم في الأهداف الإنمائية للألفية، وتوسعة نطاق تلك الأهداف وإقرارها في إطار أجندة للتنمية ليتم تحقيقها خلال خمسة عشر عاماً، أي بحلول عام 2030. ويتصدر هذه الأجندة هدف القضاء على الفقر بجميع أشكاله، وتحقيق العيش الكريم للبشرية جمعاء. وقد عمل الصندوق على تطوير عملياته لتمكين ومساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المنشودة.

وفضلاً عن ما تقدم فقد قام الصندوق بالإشراف على إدارة مبادرات إنمائية أطلقتها دولة الكويت، ومن بينها، ما يلي:

- المنح المقدمة مباشرة من دولة الكويت إلى العديد من الدول العربية والدول النامية الأخرى.

- صندوق الحياة الكريمة: وهي مبادرة أعلنها سمو أمير دولة الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، طيب الله ثراه، في عام 2008 في أعقاب أزمة الغذاء العالمية، و بمساهمة من دولة الكويت بمبلغ 100 مليون دولار. وقد أشرف الصندوق على إدارة وتنفيذ هذه المبادرة التي استفادت منها 22 دولة من الدول الأقل نمواً، ومساعدتهم في تنفيذ مشروعات تسهم في تعزيز أمنهم الغذائي.

وهكذا، لم يألُ الصندوق جهداً في مسيرته الطويلة الحافلة بالإنجازات والتعاون المستمر في تعاونه مع شركائه في التنمية، ولم يتراجع أو يتوقف نتيجة الأزمات المالية والاقتصادية التي شهدها العالم، ولا حتى في أحلك الظروف التي شهدها أثناء غزو الكويت في عام 1990 من قبل النظام العراقي حينذاك، بل ثابر في عمله، مما أكسبه احترام العالم وتقديره لإرادته السياسية بالمضي قدماً في تعاونه من أجل التنمية الذي عزز من أواصر الصداقة ما بين دولة الكويت والدول النامية الأخرى. وقد أسهمت جهود الصندوق في تقدير دور دولة الكويت في التعاون الإنمائي من قبل الأمم المتحدة التي كرمت سمو أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بتسميته "قائداً للعمل الإنساني" ودولة الكويت "مركزاً للعمل الإنساني"

ويسرني في هذه المناسبة السعيدة أن أتقدم بأجمل التهاني لدولة الكويت وشعبها على المبادرة الكريمة لإنشاء الصندوق وتضامنها مع الدول النامية، وللصندوق الكويتي باحتفاله بمرور ستين عاماً على إنشائه، مع أطيب التمنيات له ولجميع العاملين فيه بدوام النجاح والتوفيق في مساعيهم لتحقيق أهداف الصندوق النبيلة.

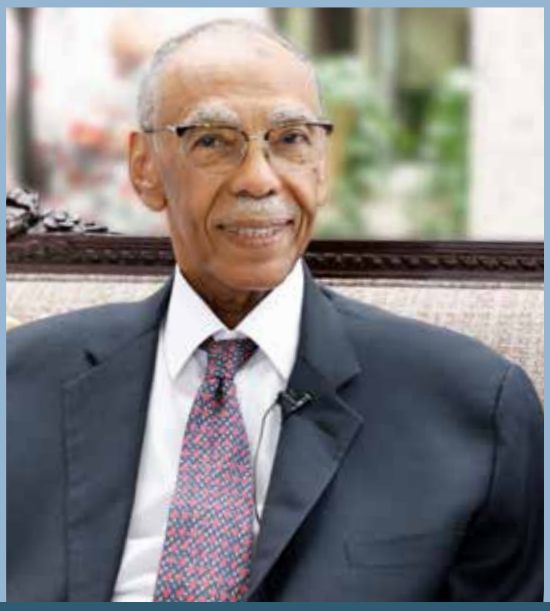

بقلم السيد محمد يس المستشار القانوني
السابق في الصندوق الكويتي للتنمية

# الصندوق الكويتي كمصدر للخبرة والمساعدات الفنية

السيد/ محمد يس

لقد كان انضمامي للصندوق في أواخر أغسطس من عام 1966 بداية لتجربة مثيرة استمرت قرابة نصف قرن عملت فيها تحت إدارات متميزة وضمن نخبة طيبة من الخبراء الذين استقطبهم الصندوق من الدول العربية بما في ذلك لاحقا بعض الخبراء من دولة الكويت . وقد ضمت مجموعة الخبراء العاملين في الصندوق خبراء في مجال الاقتصاد والشؤون المالية وإدارة الأعمال والهندسة والقانون بحيث يقوم الصندوق بتقويم المشاريع المعروضة عليه للتأكد من تخطيط المشاريع على النحو الأمثل والتثبت من سلامتها الفنية ومن جدواها المالية والاقتصادية ، كما يقوم بالتأكد من سلامة إجراءات التعاقد وسلامة العقود لتنفيذ المشاريع . وكما أوضح المدير العام للصندوق خلال سنواته التأسيسيه وعدد من السنوات التالية ، السيد عبد اللطيف يوسف الحمد ، فإن توفير المساعدة الفنية في هذه المجالات للدول المقترضة لا يقل أهمية عن توفير التمويل ، بل يجب النظر لتوفير التمويل باعتبار أنه يتيح الفرصة لتقديم المساعدة الفنية التي تحتاج لها الدول النامية المقترضة .

وقد أثبت الصندوق جدارة عالية في مضمار تقديم المساعدة الفنية المنوه عنها للدول المستفيدة من قروضه بحيث أصبح في مصاف مؤسسات التنمية المشهود لها بالكفاءة . ويمكن أن نذكر على سبيل المثال دور الصندوق بالنسبة لتخطيط مشروع تطوير حوض نهر السنغال الذي اضطلعت به منظمة تطوير حوض نهر السنغال التي تضم كلا من السنغال ومالي وموريتانيا حيث حدث خلاف بشأن بعض عناصر المشروع التي ارتأى ممثلو الصندوق أنه ليس لها ما يبررها كما أنها مجحفة بحق موريتانيا وطلبوا تعديل المشروع. وقد تم ذلك بالفعل بعد تبني بعض الممولين الآخرين وجهة نظر الصندوق ومن بينهم إدارة المساعدات الخارجية الألمانية المشاركة في التمويل .ويجدر بالذكر أن هذا المشروع كان أول مشروع مشترك يسهم الصندوق في تمويله ، وقد طلبت الدول الأعضاء في المنظمة المذكورة أن يسهم الصندوق في تمويل المشروع بقرض يقدم للمنظمة بضمان الدول الأعضاء فيها ولكن بناء على المشورة القانونية للصندوق فقد تقرر أن يكون تمويل الصندوق للمشروع من خلال قروض تقدم للدول الأعضاء فرادى وذلك بحسب نسبة المنفعة التي تعود لكل منها من المشروع على أن تقوم كل من هذه الدول بوضع حصيلة القرض المقدم لها تحت تصرف المنظمة السالفة الذكر .

كما يمكن أن نشير لدور الصندوق في تمويل مشروع خط الربط الكهربائي بين شرقي وغربي بنغلاديش حيث كان يتم توليد الكهرباء في شرق البلاد باستخدام الغاز الطبيعي المنتج محليا بينما يستخدم الوقود المستورد لتوليد الكهرباء في غرب البلاد حيث توجد معظم الأنشطة الصناعية في البلاد. وكان يتعين أن يعبر خط النقل نهر الجامونا (براهمابوترا) الذي يبلغ عرضه ما لا يقل عن عشرة كيلومترات في زمن الفيضان . وقد عزف البنك

الدولي عن تمويل هذا المشروع المعقد ولكن إدارة الصندوق تصدت للتحدي الخاص بتمويل المشروع بناء على مشورة جهاز الصندوق الفني . وقد كان المشروع يتطلب بناء قواعد خرسانية لأبراج خط نقل الكهرباء عبر النهر والتي تبلغ المسافة بين كل برجين منها كيلومتر كامل . وبحسب تصميم المشروع فقد كان يجب أن تبنى القواعد "كفيسونات" تنشأ في قاع النهر من أعلى ويتم إنزالها تدريجيا بالحفر حتى تبلغ العمق اللازم لثباتها .

وقد حرص الصندوق على استعانة المقترض بمستشارين هندسيين ذوي كفاءة عالية للتصميم والإشراف على تنفيذ المشروع ، كما طلب الصندوق من هيئة كهرباء بنغلاديش أن تشترط على الشركة الكورية المناط بها تنفيذ الأعمال المدنية أن تستعين بجهة فنية ذات خبرة عالية في تنفيذ الأساسات ذات الطبيعة الخاصة. وبالفعل جرت الاستعانة لهذا الغرض بشركة أمريكية سبق لها بناء قواعد صواريخ الفضاء "ساتيرن". وإزاء ما لوحظ من قيام الجانب البنغالي بإجراء تعديلات على وثائق المناقصة بعد موافقة الصندوق عليها مما أدى لارتفاع أسعار المناقصين فقد أشار الصندوق بتعديل الوثائق وردها للصيغة الأصلية وإدخال تعديلات أخرى لتخفيض التكاليف ومن ثم طلب عروض أسعار جديدة من المناقصين على أساس هذه التعديلات ، ويذكر أن إدارة الصندوق أوفدت بعثتين لبنغلاديش خلال شهر واحد لتحقيق الهدف المنشود . وقد تم إنجاز المشروع بنجاح، حيث أوضح تقرير لاحق للبنك الدولي عن قطاع الكهرباء في بنغلاديش أن المشروع المشار إليه أدى لتخفيض أسعار الكهرباء في غرب البلاد إلى أقل من ثلث ما كانت عليه .

وكمثال آخر لتميز خبراء الصندوق يمكن أن نشير لمشروع ري "بورا" الزراعي في كينيا الذي كان يشتمل على إنشاء مضخات لرفع المياه من أحد الأنهار بغرض الري . وقد اعتذر الصندوق عن تمويل هذا لمشروع نظراً لما تبين لخبرائه ، بعد وقوفهم على هايدرولجية المنطقة أن ذلك النهر غير ثابت المجرى بل سبق له تغيير مجراه . وقد تم عرض المشروع على البنك الدولي الذي قام بتمويل المشروع وبعد إنجاز المشروع بوقت قصير تغير مجرى النهر وأصبحت المضخات على اليابسة . وأوضح تقرير لاحق للبنك الدولي سلامة موقف الصندوق .

ولعل من المناسب أن نشير إلى أنه إلى جانب اهتمام الصندوق الكبير بسلامة المشاريع التي يمولها وبكفاية وثائق المناقصات الخاصة بتنفيذها فهو يهتم أيضا بسلامة إجراءات المناقصات والترسية . وكمثال لذلك فإنه يمكن أن نشير لمشروع محطة كهرباء مقديشو الذي أسهم الصندوق في تمويله في أواخر السبعينات حيث تم طرح مناقصة لتوريد محطة كهرباء جديدة وارتأت سلطة الكهرباء في الصومال ترسية المناقصة على مقدمي أقل العروض سعراً حسبما ظهر من المقارنة الأولية لأسعار العروض . ولكن مهندس الصندوق المختص لاحظ أن هذا العرض يشتمل ، بخلاف العرض الثاني ،على مولدات سريعة الحركة والدوران بما يؤدي لارتفاع استهلاك الوقود وزيادة الحاجة لقطع الغيار . ولذا فقد طلب الصندوق قيام المهندسين الإستشاريين المعينين للمشروع بتقدير تكاليف هذين العنصرين خلال سنوات عمر المشروع وذلك بالنسبة للعرضين . وباستخدام معامل خصم معقول لتحديد القيمة الحالية لهذين العنصرين فقد تبين أن العرض الثاني أقل تكلفة من العرض الأول . وبعد حوار مستفيض فقد تم إقناع السلطة الصومالية المختصة بأن من مصلحتها ترسية المناقصة على الشركة مقدمة العرض الثاني .

وقد اهتم الصندوق بدرجة كبيرة بتوفير المساعدة الفنية لتدعيم المؤسسات القائمة بالمشاريع الممولة بتزويدها بالخبراء كما اهتم الصندوق بتوفير الدعم الفني لبناء وتدعيم الأجهزة المختصة بتخطيط التنمية في البلدان التي تحتاج لهذا لدعم . وضمن هذا الإطار فقد اشترك الصندوق مع البنك الدولي في إنشاء الجهاز المركزي للتخطيط في الجمهورية العربية اليمنية في أواخر الستينات ، كما ساعد لاحقاً على إنشاء جهاز مماثل في اليمن الجنوبي ، قبل اتحاد البلدين ، وكذلك في إنشاء جهاز للتخطيط في جمهورية المالديف . كما قام الصندوق على سبيل المساعدة الفنية لليمن بإعداد مشروع قانون إنشاء البنك الصناعي اليمني الذي تم إنشاؤه ونجح في استقطاب دعم من هيئة مساعدات ألمانية رسمية إلى جانب دعم وتمويل الصندوق . وكمثال آخر فقد قام الصندوق بإعداد مشروع النظام الأساسي لشركة مالديف للنقل البحري وإعداد وثائق المناقصة لبناء سفينة رئيسية للصيد البحري .

ولم يقتصر دور الصندوق على توفير المساعدة الفنية والدعم المؤسسي للدول المستفيدة من مساعداته أو الجهات المستفيدة من قروضه على نحو ما سبق بيانه ، بل إن الصندوق اضطلع بدور هام في تأسيس بعض المؤسسات التي تهدف لخدمة التنمية . فقد قام الصندوق بإعداد مشروع اتفاقية إنشاء صندوق الأوبك للتنمية الدولية ، والتي تعتبر بمثابة نظامه الأساسي ، كما قامت إدارة الصندوق بمبادرة لإنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لتشجيع الاستثمارات الخاصة فيما بين الدول العربية وأعد الصندوق مشروع اتفاقية إنشاء المؤسسة الذي حظي بموافقة الدول العربية بحيث خرجت المؤسسة إلى حيز الوجود .

ولا شك أن الصندوق قد نال مكانة مرموقة في مضمار التنمية الدولية ليس فقط بسبب التمويل الذي يقدمه ، ولكن أيضاً بسبب المساعدات الفنية المتميزة التي يقدمها للدول المستفيدة من قروضه وجهوده الأخرى في مضمار التنمية .

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
Kuwait Fund For Arab Economic Development

KuwaitFund KuwaitFundOfficial

www.kuwait-fund.org